

عمادة الدراسات العليا
جامعة القدس

تقييم البرامج المقدمة من منظمات المجتمع المدني للأسر الفقيرة التي ترأسها
امرأة في محافظة جنين

إيمان خالد سليمان الحاج عبد

رسالة ماجستير

القدس - فلسطين

1433هـ / 2012 م

تقييم البرامج المقدمة من منظمات المجتمع المدني للأسر الفقيرة التي ترأسها
امرأة في محافظة جنين من وجهتي نظر المنتفعات والعاملات في تلك
المؤسسات

إعداد:

إيمان خالد سليمان الحاج عبد

المشرف: د. حسني عوض

قُدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التنمية
الريفية المستدامة/ بناء المؤسسات، عمادة الدراسات العليا - جامعة القدس

1433هـ / 2012م



:

20812152 :

.. :

2012 / 7 / 15

.....	:	.. :	.1
.....	:	.. :	.2
.....	:	.. :	.3

-

2012- 1433

الإهداء

أهدي عملي هذا إلى ينبوع العطاء والشمعة المضيئة في حياتي إلى من تتضرع لله
بالدعاء لي إلى من سهرت وتعبت أمي الملاك الغالي
إلى سندي وافتخاري في حياتي الذي وفر لي الحياة الكريمة الجميلة أغلى ما في الوجود
..... والدي "خالد سليمان"
إلى أجمل ما في حياتي شقيقتي ميساء ..ومهاو أسماء... وأشقائي
إلى الزملاء و الأصدقاء وأساتذتي الكرام.....
إلى جميع النساء المكافحات من أجل أسرهن
إلى كل هؤلاء أهدي عملي هذا....

إيمان خالد سليمان الحاج عبد

.....: العلامة

2012 / 7 / 15 :

شكر وعرّفان

الحمد والشكر لله رب العالمين الذي تكرم علي وأنعم بإعانتني على إنجاز هذا العمل، كما أتوجه بالشكر والتقدير والاحترام والعرّفان إلى الدكتور حسني عوض الذي أشرف على هذا العمل بأذلا كل جهده موجها ومقيما ومقوما .

كما أنني أتقدم بالشكر إلى إدارة معهد التنمية الريفية المستدامة-جامعة القدس - إدارة وعاملين لما قدموه لنا من خدمات وعلى رأسهم الدكتور زياد قنام لدعمه العلمي والمعنوي لنا .

كما وأشكر أعضاء لجنة المناقشة لما بذلوه من جهد في تقييم هذا العمل

وأشكر أيضا أعضاء لجنة تحكيم الإستبانة.

ولا أنسى شكر جميع الزملاء والأخوة الذين وقفوا إلى جانبي مقدمين لي كافة أشكال المساعدة والتسهيلات .

وأخيرا أتقدم بالشكر إلى العاملين في مكاتب جامعة النجاح الوطنية والجامعة العربية الأمريكية وجامعة القدس المفتوحة وجامعة بيرزيت حيث قدموا كل التسهيلات الممكنة.

إيمان خالد سليمان الحاج عبد

المصطلحات

النساء اللواتي يرأسن أسر : هن النساء اللواتي يدرن أمور أسرهن من جميع النواحي وذلك بسبب غياب الزوج لإحدى الأسباب التالية الوفاة، الشهادة، الاعتقال، الإعاقة، الطلاق، الانفصال عن الزوج، السفر، عجز أو وفاة الوالد (للنساء غير المتزوجات).

العمل : الجهد المبذول في جميع الأنشطة التي يمارسها الأفراد بهدف الربح أو الحصول على أجرة معينة سواء أكانت على شكل راتب شهري أو أجرة أسبوعية أو بالميأومة أو على القطعة أو نسبة من الأرباح أو سمسرة أو غير ذلك من الطرق كذلك من الطرق كذلك فإن العمل دون أجر أو عائد أو مصحله أو مشروع أو مزرعة للعائلة تدخل ضمن مفهوم العمل إذا كانت طبيعة العمل معتادة كذلك فإن الأنشطة المعتادة للفرد في الأعمال التطوعية والخيرية لدى الغير دوم أجر تعتبر عملاً. (البرنزي، صبيح، 2005).

تعريف إجرائي كل جهد تبذله المرأة سواء في مؤسسات خاصة أو عامة، لقاء حصولها على اجر تعتاش منها أسرته.

العمالة : تشمل هذه الفئة كل من ينطبق عليه مفهوم العمالة، أي جميع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل (القوة البشرية) ويعملون ويضم ذلك أصحاب العمل المستخدمين بأجر العاملين لحسابهم أو في مصالحهم الخاصة بالإضافة لأعضاء الأسرة غير مدفوعي الأجر. (إصلاح، 1999).

تعريف إجرائي كل امرأة ضمن سن العمل وقادرة على العمل وتعمل لقاء اجر أو راتب معين،

البطالة تشمل هذه الفئة جميع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل ولم يعملوا أبداً خلال فترة الإسناد في أي نوم من الأعمال وكانوا خلال هذه الفترة مستدعين للعمل وقاموا بالبحث عنه.

بإحدى الطرق مثل مطالعة الصحف التسجيل في مكاتب
الاستخدام سؤال الأصدقاء والأقارب أو غير ذلك من الطرق
(البرنزي، صبيح، 2005).

كل امرأة ضمن سن العمل وقيادة على العمل وباحثة عنه
وراغبة به ولم تجده.

تعريف إجرائي

التقييم : عملية اجتهادية لحساب القيمة المادية او تقدير لقيمة شيء،
وفي تقييم الخدمات الاجتماعية هو قياس او تقدير إلى اى
مدى حقق التدخل او المشروع او البرنامج اغراضه وأهدافه ؟
وما هي بالتحديد اسباب نجاح او فشل التدخل او البرنامج او
المشروع ؟

والإجابة على هذين السؤالين تستخدم لا عادة تحديد بدائل
اساليب التدخل او بدائل البرنامج ؟ او اعادة تحديد الاهداف
والاغراض نفسها، ويمثل التقييم اهمية فى برامج الخدمات
الاجتماعية حيث يستخدم لإثبات احقية البرامج القائمة فى
استمرار تمويلها. (السكرى، 1997، ص ص 33: 34)

وفي هذه الدراسة يعرف التقييم إجرائيا بالدرجة التي يستجيب
عليها المبحوثين والمبحوثات في تقييم المساعدات والخدمات
التي تقدمها منظمات المجتمع المدني للأسر الفقيرة التي
ترأسها امرأة في محافظة جنين من وجهة نظر المستفيدين
والمستفيدات.

منظمات المجتمع المدني : جملة المؤسسات التي تعمل في ميادين المجتمع المختلفة من
أجل تلبية الاحتياجات الملحة، والمساهمة في صياغة
القرارات خارج المؤسسات السياسية ولها غايات نقابية وتعبير
عن مصالح أعضائها، ومنها أغراض ثقافية كما في اتحادات
الأدباء و المثقفين و الجمعيات الثقافية و الأندية الاجتماعية
التي تهدف إلى نشر الوعي وفقا لما هو مرسوم ضمن

برنامج عملها (السوري، 2006).

المنظمات الطوعية الحرة التي تشغل المجال العام، وذات
عضوية اختيارية وتتسم بالاستمرارية و الوضعية القانونية،
وغير هادفة للربح وديمقراطية، ونسوية وتعمل في مجالات
تنموية مختلفة للأسر الفقيرة التي ترأسها امرأة في الضفة
الغربية.

منظمات المجتمع المدني

(إجرائيا)

يوضح البرنامج سير العمل الواجب القيام به لتحقيق الأهداف
المقصودة، كما يوفر الأسس الملموسة لإنجاز الأعمال
ويحدد نواحي النشاط الواجب القيام بها خلال مدة معينة،
والبرامج مجموعة من الأنشطة و الممارسات العملية بقاعة أو
حجرة النشاط لمدة زمنية محددة، وفقا لتخطيط وتنظيم هادف
محدد ويعود على المتعلم بالتحسن.

البرنامج :

وكذلك يمكن أن يكون البرنامج مجموعة الأنشطة المنظمة،
والمترابطة ذات الأهداف المحددة وفقا لللائحة أو خطة
مشروع، يهدف تنمية مهارات أو يتضمن سلسلة من
المقررات، ترتبط بهدف عام أو مخرج نهائي . كما يعرف
بأنه مقررات في فرع معين من الدراسة، له أنشطة متنوعة
لتحقيق أهداف محددة.(النجار، 2003، ص74).

جميع المساعدات والخدمات التي تقدمها منظمات المجتمع
المدني للأسر الفقيرة التي ترأسها امرأة.

البرامج (تعريف إجرائي)

ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة لمعرفة درجة تقييم المساعدات والخدمات التي تقدمها منظمات المجتمع المدني للأسر الفقيرة التي ترأسها امرأة في محافظة جنين من جهتي نظر المنتفعات والعاملات في تلك المؤسسات.

استخدم المنهج الوصفي التحليلي لإتمام إجراءات الدراسة وتحقيق أهدافها، وتم تطوير استبانة كأداة لجمع البيانات، وزعت على عينتين تم اختيارهما بطريقة قصدية، الأولى حجمها (150) من المستفيدات، والثانية حجمها (90) من العاملات.

بعد استرداد الاستبيانات، تم معالجتها إحصائياً بواسطة الحاسوب، باستخدام الرزمة الإحصائية (SPSS)، حيث تم حساب المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري للإجابة عن أسئلة الدراسة، واختبار التباين الأحادي (ANOVA) لفحص الفرضيات. كما استخدم التكرار (frequency) لتوضيح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المتغيرات الديموغرافية للمبحوثين.

أظهرت نتائج الدراسة أن هناك اختلاف في درجة التقييم بين العاملات والمستفيدات. حيث كانت درجة تقييم العاملات كبيرة في مجالات إدارة البرامج، وممارسة التخطيط للبرامج، وبيئة العمل، وتقديم المساعدات الاجتماعية والثقافية لأسر المنتفعات، في حين كانت درجة التقييم منخفضة من وجهة نظر المستفيدات.

وتطابقت درجة التقييم في مجال تدريب وتأهيل أفراد الأسر الفقيرة فقط، حيث كانت بدرجة كبيرة من جهتي نظر العاملات والمستفيدات.

كما بينت نتائج الدراسة عدم وجود فروق دالة إحصائية في إجابات المستفيدات حول درجة تقييم البرامج المقدمة من منظمات المجتمع المدني للأسر الفقيرة التي ترأسها امرأة في محافظة جنين. وكذلك عدم وجود فروق دالة إحصائية في إجابات العاملات حول درجة تقييم البرامج المقدمة من منظمات المجتمع المدني للأسر الفقيرة التي ترأسها امرأة في محافظة جنين.

وفي النهاية اقترحت الباحثة ضرورة العمل على نشر الوعي بين الأسر الفقيرة لتبصيرها في كيفية الاستفادة من خدمات تلك المنظمات بفاعلية، وان تعمل تلك المنظمات على تحقيق التمويل الذاتي لترقى بالخدمات التي تقدمها للأسر الفقيرة، إضافة إلى ضرورة التنسيق بين مختلف تلك المنظمات لتحقيق التكامل في تقديم المساعدات والخدمات.

Abstract

This study aimed to determine the degree of evaluation of the assistance and services provided by civil society organizations for the poor households headed by women in the governorate of Jenin from the viewpoints of female beneficiaries and workers in these institutions.

The researcher used the descriptive analytical approach to complete the study procedures and objectives, and a questionnaire had been developed as a tool for data collection, and it was distributed on two samples that were selected following the intentional method, and the first sample's size was (150) beneficiaries, and the second was (90) employees.

After retrieving the questionnaires, they were processed statistically by computer using statistical package (SPSS), where the arithmetic means, deviation were used to answer the study questions, and the T-test was used to examine the hypothesis of gender, and the unicast contrast test (ANOVA) was used to examine the remaining hypotheses, as well as the use of frequency to illustrate the distribution of the study sample members by demographic variables for respondents.

The results showed that there is a difference in the score between workers and beneficiaries. Where she was working great rating in the areas of program management, planning and exercise programs, and work environment, and social assistance and cultural .to the beneficiary families, while the low score from the point of view of the beneficiaries.

And matched the degree of evaluation in the field of training and rehabilitation of poorfamilies, where she was greatly and points of view of workers and beneficiaries.

As results of the study showed no statistically significant differences in the answers beneficiaries about the degree of evaluation of programs provided by the civil society organizations of poor households headed by women in Jenin .

As well as the lack of statistically significant differences in the answers to workers about the degree of evaluation of programs provided by the civil society organizations of poor households headed by women in Jenin .

In the end, suggested researcher need to work on spreading awareness among poor families to Tbeserha in how to take advantage of the services of these organizations effectively, and work of these organizations to achieve self-financing to live up services provided by the poor families, in addition to the need for coordination between these various organizations to achieve integration in the provision of aid and services .

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

1.1 المقدمة

يعتبر الفقر من أخطر المشكلات التي تواجهها مختلف المجتمعات سواء المتقدمة أو النامية، نظرا لنتائجها وانعكاساتها في جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وما يتركه من آثار سلبية في حياة الأفراد والجماعات الإنسانية. فالفقر يمثل بيئة خصبة لنمو العديد من المشكلات الاجتماعية والنفسية، وانتشار العنف والجريمة، وخفض مستويات المعيشة، وما يرافق ذلك من ظروف صعبة وقاسية.

والفقر باعتباره ظاهرة اجتماعية، تنتشر في مختلف المجتمعات النامية والمتقدمة على حد سواء، الا انه هناك اختلاف في نسبة الفقر واسبابه من مجتمع لآخر، وكذلك اختلاف في مدى اهتمام النظام السياسي في ايجاد حلول لتلك المشكلة، من خلال الاستخدام الامثل لموارد المجتمع وعدالة توزيعها، وخصوصا اذا ما تعلق الامر بالاسرالمهمشة التي فقدت معيها بسبب الموت او الاصابة او الهجرة، لتتحمل مسؤولية الاسرة الام التي غالبا ما تعاني من مشكلات الفقر، بسبب عدم قدرتها على ايجاد فرصة عمل اسوة بالرجل، مما يفسر ان الاسر التي ترأسها امراة اكثر عرضة للفقر.

وتنتشر الأسر التي تعيلها امرأة في مختلف دول العالم المتقدم والنامي على حد سواء، فهناك العديد من الدراسات التي تؤكد تلك الحقيقة فمثلا دراسة (جوشي، 2004) تشير إلى أن نسبة الأسر التي ترأسها امرأة 15.2% في أمريكا ودراسة (الأسكوا، 2001) تشير إلى أن 12.5% من الأسر اللبنانية ترأسها امرأة، وأن 80% منهن أرامل (عبد الخالق، 2003).

وفقر الأسرة التي ترأسها امرأة أكثر انتشارا من الأسر التي يرأسها رجل باعتبار أن الرجل أكثر قدرة على القيام بمختلف الأعمال، حيث أن المرأة تعاني من مشكلات تقيد حريتها في التنقل مثلاً،

ويصعب عليها الهجرة إلى دولة أخرى طلباً للعمل، إضافة إلى العادات والتقاليد المجتمعية التي تحد من قيامها لبعض الأعمال التي تعتبر حكراً على الرجل (JEFRY.2005).

وفي الأراضي الفلسطينية المشكلة أكثر انتشاراً، حيث هناك نسبة عالية من الأسر تعيلها امرأة، بسبب فقدان الزوج أو اعتقاله من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي أو نفيه خارج البلاد أو إصابته بإعاقة تحول دون قدرته على العمل، حيث بلغ معدل الفقر بين الأسر الفلسطينية خلال العام 2007 وفقاً لأنماط الاستهلاك الحقيقية 34,5% (بواقع 23,6% في الضفة الغربية و 55,7% في قطاع غزة). في حين أن 57,3% من الأسر الفلسطينية يقل دخلها الشهري عن خط الفقر الوطني (بواقع 47,2% في الضفة الغربية و 76,9% في قطاع غزة) كما تبين أن حوالي 23,8% من أسر الأراضي الفلسطينية تعاني من الفقر الشديد (المدقع) وفقاً لأنماط الاستهلاك الحقيقية للأسرة، (بواقع 13,9% في الضفة الغربية و 43% في قطاع غزة). أما على مستوى الدخل، فقد تبين أن حوالي 48% من الأسر يقل دخلها الشهري عن خط الفقر الشديد، (بواقع 37,3% في الضفة الغربية و 69% في قطاع غزة)، وارتفاع نسبة الفقر وانخفاض الدخل يعود إلى ارتفاع نسبة الأسر التي تعيلها امرأة (عزت، 2008).

يعمل في الأراضي الفلسطينية ثلاثة أصناف من المؤسسات التي تقدم المساعدات المادية المالية والعينية للأسر الفقيرة، وهي المؤسسات الحكومية، الدولية، والأهلية، وقد بين تقرير الفقر للعام 1998 الشروط والآليات المعتمدة من قبل مؤسسات الدعم الرئيسية لاستحقاق المساعدة، ورغم تباين برامج هذه المؤسسات من حيث شروط استحقاق المساعدة المادية إلا أنها تشترك من حيث توجهها بالأساس إلى الأسر والفئات التي تعاني من فقر مدقع، كما تتباين في رؤيتها لنشاطها ومصادر تمويلها لكنها تعمل جميعاً وفق برامج تشمل مختلف مناطق الضفة والقطاع (وبعضها يشمل فئات خارج هذه المناطق مثل الأنروا) من حيث شروط استحقاق المساعدة، وبالنظر إلى برنامج وزارة الشؤون الاجتماعية فإنه يحدد الأسر المستحقة للمساعدة بالأسر التي فقدت إجمالي دخلها أو الجزء الأكبر منه بسبب غياب أو تعطل المعيل الرئيسي (الوفاة، الشيخوخة، المرض) أي أن المحدد الرئيسي للاستحقاق، إذا استثنى برنامج مساعدة أسر الشهداء والأسرى، هو انعدام الدخل أو تدنيه الشديد وليس تراجع مستوى المعيشة دون خط معين، ولذا فإن المساعدة هنا إغاثية وليست تنموية، وبهذا القياس فقد بلغ عدد الأسر المستحقة للمساعدات أواخر العام 1996 نحو 23379 أسرة، وبلغ مجموع أفرادها 89812، أما نهاية العام 1997 فقد بلغ عدد أفراد الأسر التي تلقت المساعدات ذاتها من وزارة الشؤون الاجتماعية 104957، بزيادة قدرها 17% (عزت، 2004).

وتكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تسعى لتقييم البرامج المقدمة من منظمات المجتمع المدني للأسر الفقيرة التي ترأسها امرأة حيث يعد تقييم أداء هذه المؤسسات والتعرف لمستوى الخدمات التي تقدمها،

الخطوة الأساسية لبناء خدمات ناجحة تتوافق مع حاجات الأسر الفقيرة التي ترأسها امرأة المستفيدة من هذه الخدمات وتلبي حاجاتها وتتصدى لمشكلة الفقر .

وبناء على ذلك تأتي هذه الدراسة كمحاولة لتقييم البرامج المقدمة من منظمات المجتمع المدني للأسر الفقيرة التي ترأسها امرأة وأفاق تطويرها في منطقة جنين، حتى يتمكن المختصون من تصميم برامج وتقديم خدمات لمكافحة الفقر تستند إلى واقع ومستوى هذه الخدمات التي تعبر عنها هذه الشريحة الاجتماعية الهامة من المجتمع.

2.1 مبررات الدراسة

يعتبر الفقر احد ابرز المشكلات الاجتماعية التي يعاني منها الكثير من الأسر في مختلف المجتمعات، وخصوصا في الدول النامية، ورغم أن للفقر أوجه متعددة وأسباب مختلفة، إلا أنه يبقى مشكلة جديرة بالبحث والاهتمام بشكل عام. وهذه الدراسة كونها تسلط الضوء على اسر تعاني مشكلة الفقر بسبب فقدان رب الأسرة، وتحمل الأم مسؤولية تربية الأبناء وتنشئتهم وتحقيق مختلف متطلبات حياتهم المعيشية والتعليمية والصحية، فإنها تشتد الحاجة للاهتمام بها، وتسليط الضوء عليها وتناولها من مختلف جوانبها، وخصوصا الجوانب التي تتعلق بمدى اهتمام مؤسسات المجتمع المدني بتلك الشريحة الاجتماعية، كونها تقدم لها خدمات الرعاية والدعم، ولذا جاءت هذه الدراسة لتقييم دور تلك المؤسسات في تقديم الدعم والخدمات التي تحتاجها هذه الأسر في مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية والصحية.

3.1 مشكلة الدراسة

نتيجة عمل الباحثة في مجال المؤسسات الخدمية، ومن خلال اطلاعها على العديد من المصادر والمراجع، التي تتحدث عن دور مؤسسات المجتمع المدني وإسهاماتها في التنمية، واهتمامها ببعض فئات المجتمع المهمشة وتقديم الدعم لها، باعتبارها تمثل احد أهم الأهداف التي تطمح لتحقيقها، والمتمثلة في تخفيف حدة الفقر لدى تلك الفئات، تولدت لديها الرغبة في معرفة دور تلك المنظمات في مجال دعم وتقديم الخدمات للأسر الفقيرة التي ترأسها امرأة، حيث صاغت مشكلة البحث على النحو التالي:

"ما درجة تقييم البرامج المقدمة من منظمات المجتمع المدني للأسر الفقيرة التي ترأسها امرأة، من وجهتي نظر العاملات والمستفيدات؟"

4.1 أهمية الدراسة

تتناول هذه الدراسة تقييم برامج الدعم التي تقدمها مؤسسات المجتمع المدني للأسر الفقيرة التي ترأسها إمراة في محافظة جنين، التي فقدت المعيل وتسلمت الأم اعباء ومسؤوليات الاسرة، وتبرز اهمية الدراسة لما يلي:

أولاً: الأهمية النظرية:

1. تعتبر هذه الدراسة مهمة نتيجة ندرة الدراسات التي تهتم بتقييم برامج الدعم التي تقدمها مؤسسات المجتمع المدني للأسر الفقيرة التي ترأسها امراة، وبذلك فإنها تضيف أدب تربوي جديد حول الموضوع، ليستفيد منه باحثون آخرون لتطوير أبحاثهم في المستقبل.
2. حداثة موضوع البحث كونه يتناول مشكلة قائمة تحتاج إلى عملية تقييم مستمرة.
3. وتعتبر مهمة للباحثة باعتبارها متطلب جامعي لاستكمال متطلبات الحصول على درجة ماجستير من برنامج التنمية الريفية المستدامة- مسار بناء مؤسسات- من جامعة القدس.

ثانياً: الأهمية التطبيقية:

1. تعتبر مهمة للجهات التي تمول مؤسسات المجتمع المدني في محافظة جنين، لمعرفة مدى نجاحها في تحقيق الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها.
2. وكذلك مهمة لمدراء مؤسسات المجتمع المدني والقائمين عليها، ليستفيدوا من نتائجه في تقويم أدائهم بما يحقق أقصى درجة للاستفادة من برامجهم لتلك الأسر.
3. وتعتبر مهمة كونها تبرز جوانب القوة في برامج تلك المؤسسات وتعزيزها، ونقاط الضعف والعمل على تلاشيها، لتحقيق أهداف تلك البرامج بكفاءة وفعالية.
4. إضافة إلى أهميتها للأسر المستفيدة من برامج الدعم، لتبصيرها في كيفية الوصول إلى تلك المؤسسات وتعريفها بالمؤسسات التي تقدم الدعم والخدمات التي تحتاجها.

5.1 أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة للتعرف على واقع البرامج المقدمة من منظمات المجتمع المدني للأسر الفقيرة التي ترأسها إمراة في محافظة جنين، إضافة إلى التعرف على واقع الخدمات والمساعدات المقدمة من

منظمات المجتمع المدني للأسر الفقيرة التي ترأسها امرأة في محافظة جنين. إضافة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. التعرف على درجة تقييم البرامج التي تقدمها منظمات المجتمع المدني للأسر الفقيرة التي ترأسها امرأة في محافظة جنين من جهتي نظر العاملات والمستفيدات.
2. التعرف على الفروق في اجابات المبحوثات في تقييم الخدمات و المساعدات التي تقدمها مؤسسات المجتمع المدني للأسر الفقيرة التي ترأسها امرأة في محافظة جنين حسب(السن، مكان السكن، طبيعة السكن، عدد المعالين، المستوى التعليمي، تبعية المؤسسة، طبيعة البرامج (إغاثية أو تنموية) .
2. التعرف على الفروق في اجابات المبحوثات في تقييم البرامج التي تقدمها مؤسسات المجتمع المدني للأسر الفقيرة التي ترأسها امرأة في محافظة جنين من وجهة نظر العاملات في تلك المؤسسات حسب متغيرات (المؤهل العلمي وسنوات الخبرة المسمى الوظيفي والراتب وتبعية المؤسسة).

6.1 أسئلة الدراسة

ستحاول هذه الدراسة الإجابة عن الأسئلة التالية:

1. ما درجة تقييم البرامج التي تقدمها منظمات المجتمع المدني للأسر الفقيرة التي ترأسها امرأة في محافظة جنين من جهتي نظر العاملات والمستفيدات؟
2. هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية في اجابات المبحوثات(المنتفعات) في تقييم البرامج التي تقدمها منظمات المجتمع المدني للأسر الفقيرة التي ترأسها امرأة في محافظة جنين حسب متغيرات (السن، مكان السكن، طبيعة السكن، عدد المعالين، المستوى التعليمي، تبعية المؤسسة، طبيعة البرامج "إغاثية أو تنموية" ؟
3. هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية في اجابات المبحوثات (العاملات) في تقييم البرامج التي تقدمها مؤسسات المجتمع المدني للأسر الفقيرة التي ترأسها امرأة في محافظة جنين من وجهة

نظر العاملين في تلك المؤسسات تعزى إلى متغيرات (الجنس والمؤهل العلمي وسنوات الخبرة المسمى الوظيفي والراتب وتبعية المؤسسة).

7.1 فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في إجابات المبحوثات في تقييم البرامج التي تقدمها مؤسسات المجتمع المدني للأسر الفقيرة التي ترأسها امرأة في محافظة جنين من وجهة نظر المستفيدات حسب متغيرات (السن، مكان السكن، طبيعة السكن، عدد المعالين، المستوى التعليمي)، ويتفرع عنها الفرضيات التالية:

الفرضية الفرعية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في درجة المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثات في تقييم البرامج التي تقدمها مؤسسات المجتمع المدني للأسر الفقيرة التي ترأسها امرأة في محافظة جنين حسب السن.

الفرضية الفرعية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في درجة المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثات في تقييم البرامج التي تقدمها مؤسسات المجتمع المدني للأسر الفقيرة التي ترأسها امرأة في محافظة جنين حسب مكان السكن.

الفرضية الفرعية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في درجة المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثات في تقييم البرامج التي تقدمها مؤسسات المجتمع المدني للأسر الفقيرة التي ترأسها امرأة في محافظة جنين حسب طبيعة السكن.

الفرضية الفرعية الرابعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في درجة المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثات في تقييم البرامج التي تقدمها مؤسسات المجتمع المدني للأسر الفقيرة التي ترأسها امرأة في محافظة جنين حسب عدد الأفراد المعالين.

الفرضية الفرعية الخامسة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في درجة المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثات في تقييم البرامج التي تقدمها مؤسسات المجتمع المدني للأسر الفقيرة التي ترأسها امرأة في محافظة جنين حسب المستوى التعليمي.

الفرضية الرئيسية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في درجة تقييم البرامج التي تقدمها مؤسسات المجتمع المدني للأسر الفقيرة التي ترأسها امرأة في محافظة جنين من وجهة نظر العاملات في تلك المؤسسات تعزى إلى متغيرات (المؤهل العلمي وسنوات الخبرة المسمى الوظيفي والراتب وتبعية المؤسسة)، ويتفرع عنها الفرضيات التالية:

الفرضية الفرعية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في درجة تقييم البرامج التي تقدمها مؤسسات المجتمع المدني للأسر الفقيرة التي ترأسها امرأة في محافظة جنين حسب المؤهل العلمي.

الفرضية الفرعية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في درجة تقييم البرامج التي تقدمها مؤسسات المجتمع المدني للأسر الفقيرة التي ترأسها امرأة في محافظة جنين حسب سنوات الخبرة.

الفرضية الفرعية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في درجة تقييم البرامج التي تقدمها مؤسسات المجتمع المدني للأسر الفقيرة التي ترأسها امرأة في محافظة جنين حسب المسمى الوظيفي.

الفرضية الفرعية الرابعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في درجة تقييم البرامج التي تقدمها مؤسسات المجتمع المدني للأسر الفقيرة التي ترأسها امرأة في محافظة جنين حسب الراتب.

الفرضية الفرعية الخامسة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في درجة تقييم البرامج التي تقدمها مؤسسات المجتمع المدني للأسر الفقيرة التي ترأسها امرأة في محافظة جنين حسب تبعية المؤسسة.

8.1 حدود الدراسة

حدود مكانية: أجريت هذه الدراسة في منظمات المجتمع المدني التي تقدم مساعدات للأسر الفقيرة التي ترأسها امرأة في محافظة جنين.

حدود زمانية: الفصل الدراسي الثاني من العام الدراسي 2011/2012، الذي يمتد من شهر كانون أول (2011) حتى نهاية شهر أيار (2012).

حدود بشرية: تقتصر هذا الدراسة على العاملين والبالغ عددهم (370) والمنفعات من خدمات منظمات المجتمع المدني التي تقدم مساعدات للأسر الفقيرة التي ترأسها امرأة في محافظة جنين شمال الضفة الغربية والبالغ عددهم (4021).

9.1 هيكل الدراسة

يتناول هذا البحث درجة تقييم الخدمات والمساعدات التي تقدمها منظمات المجتمع المدني للأسر الفقيرة التي تعيلها امرأة في محافظة جنين، حيث هناك آلاف الأسر التي تعاني من مشكلة فقدان المعيل بسبب الوفاة أو الإعاقة أو الهجر وغيرها من الأسباب. وتقوم تلك المنظمات على سد العجز الذي تركه المعيل لتتحمل المرأة تلك المسؤوليات الكبيرة التي تعجز في غالب الأحيان عن القيام بها، من خلال تقديم الخدمات والمساعدات التي تحتاجها تلك الأسر، وجاءت هذه الدراسة لتقييم واقع تلك المؤسسات ومدى التزامها بتقديم تلك المساعدات والخدمات، حيث تضمنت خمس فصول.

تناولت الباحثة في الفصل الأول مشكلة الدراسة وأهميتها، حيث عملت على صياغة مشكلة الدراسة وتحديد الأهداف، وصاغت الفروض.

وفي الفصل الثاني تم عرض الإطار النظري للدراسة، حيث تناول أدب الدراسة والدراسات السابقة.

وفي الفصل الثالث تم توضيح إجراءات الدراسة المستخدمة لتحقيق الأهداف، من حيث تحديد مجتمع الدراسة والعينة وطريقة اختيارها وحجمها، والمعالجة الإحصائية للبيانات التي تم جمعها باستخدام الأداة التي صممت لهذا الغرض.

والفصل الرابع تم مناقشة وتفسير نتائج إجابات المبحوثين واختبار الفرضيات، في حين تم عرض أهم نتائج الدراسة والاستنتاجات والاقتراحات في الفصل الخامس والأخير.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 مقدمة

إن فقر المرأة في العالم العربي أصبح حقيقة لا يمكن إنكارها أو التغاضي عنها، وإن كان تفسير أسبابها مختلف عليها، بين أسباب ثقافية وسياسية وبين أثقال التراث وضغوط العصر. ولكن مما لا شك فيه أن هناك ترابطاً بين الوضع الاقتصادي للمرأة العربية، وبين القوانين المعمول بها في البلاد العربية، حيث مازالت المرأة العربية تعاني من تمييز على مستوى الحقوق والتشريعات. وأن الحديث عن أوضاع المرأة في بلادنا، هو بالضرورة جزء من الحديث المباشر وغير المباشر، عن أزمة مجتمعنا الفلسطيني الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والحضارية والثقافية (داوود، 2006).

ولكي تتضح الصورة أكثر، ومن خلال تقارير صدرت عن البنك الدولي وغيرها من المنظمات العالمية حول الفقر في العالم العربي بشكل عام، وفقر النساء بشكل خاص، نجد أنه في عام 2002 تم اكتشاف أن 15% من الأسر الأردنية مثلاً ترعاها نساء، وقد قدر مؤشر فجوة الفقر لتلك الأسر بحوالي 3.55%، أي أن متوسط إنفاق الفرد داخل هذه الأسر يصل إلى حوالي 301 دينار أردني للفرد في السنة. بينما في مصر، فالمصيبة أكبر، حيث تبين دراسة أعدها (دات وجوليف وشارما) عام 1997، أن مؤشر تعداد الأفراد للأسر التي ترعاها نساء قدر بـ 35.5% في الحضر وحوالي 36.3% في الريف، وقد مر مؤشر فجوة الفقر للأسر التي ترعاها نساء بـ 8.4% على مستوى القطر مقابل 6.2% بين الأسر التي يرعاها الرجال، والتي يبلغ تعدادها في الحضر 21.8% و 28.1% في قطاع الريف (رزق، 2004).

بالطبع النسبة المتبقية يتولى الإنفاق عليها كل من الرجال والنساء بالتعاون فيما بينهم. أما تونس والتي تتمتع فيها النساء بمساواة شبه كاملة في القوانين والتشريعات، فيورد التقرير الذي صدر عن البنك

الدولي حول الفقر في تونس عام 2000، أنه لا يوجد ما يشير إلى انتشار للفقر بين أوساط الأسر التي ترعاها النساء، وأن انتشار الفقر بين النساء بشكل عام سواء في الريف أو المدن لا يزيد عن انتشاره في أوساط الرجال. ووفقاً للأمم المتحدة العام المساعد لجامعة الدول العربية (محمد الخليلي)، فإن المتغيرات العالمية التي أملتها العولمة وما نتج عنها من تحولات في معظم المجتمعات الإنسانية، فرضت تحديات ومهام متنوعة أمام فرص استدامة التنمية وتواصلها، وقد أفضت هذه التحديات إلى ضرورة الاهتمام النوعي بالتنمية البشرية على مختلف الاتجاهات، وأشار إلى أن دراسة موضوع "المرأة والفقر" تواجه بصعوبات علمية وإجرائية، نتيجة عدم توافر البيانات والمعلومات الدقيقة على أساس النوع الاجتماعي. وأن الفقر في المجتمع العربي هو نتيجة تراكمات تاريخية وثقافية واجتماعية، حددت فرص الذكور والإناث في التعليم والمعرفة والتشغيل، فضلاً عما أضافته المتغيرات السريعة والعميقة، من تداخل العوامل المؤثرة في أوضاع المرأة عامة، والمرأة الفقيرة بصفة خاصة. (رزق، 2004).

مما سبق، يمكن لنا أن ندرك أن انتشار الفقر في البلاد العربية يشمل كل من الرجل والمرأة، ولكنه يمثل تحدياً أكبر على المرأة، التي تشارك بنسبة ليست بسيطة في إعالة الأسر، كما تتولى في بعض الحالات وينسب متفاوتة، إعالة الأسر بشكل عام. كذلك يعد وضع المرأة الفقيرة، أكثر إيلاً من الرجل، فهي تعيش مثلها مثل الرجل في ظروف اقتصادية صعبة، وتعاني من محددات ثقافية وسياسات تحد من قيمة مساهماتها في التنمية، إضافة لما سبق، المسئولة الأساسية عن رعاية الأطفال والأعمال المنزلية، إذ تلعب النساء دوراً إنتاجياً وإيجابياً في المنزل، فهي ليست مطالبة بالحصول على دخل للعائلة فقط، لكنها أيضاً مسؤولة عن النشاط اليومي الضروري لاستمرار الحياة اليومية للأسرة. ورغم كل ذلك، هي متهمة دائماً في كافة تحركاتها، ويتم التحرش بها سواء كان في الشارع أو مكان العمل، ودائماً ما يتم الاستخفاف بقيمتها وجدواها كإنسان حقيقي وفاعل في الحياة. (أبو دية، شحادة، 2003)

ولكل ما سبق، تعد المرأة أكثر حساسية للفقر، ما يوجب التركيز بنسبة كبيرة على تمهيتها اجتماعياً واقتصادياً. والعمل على تحديث القوانين والتشريعات التي تحد من حركة نشاطها الاقتصادي في المجتمعات العربية، كما يوجب أيضاً ضرورة تكثيف أنشطة التوعية داخل المجتمعات العربية لنشر ثقافة بديلة، تعيد للمرأة مكانتها التي نصت عليها كافة الديانات السماوية وعلى رأسها الدين الإسلامي، وتظهرها في صورة إنسان مكتمل وغير ناقص، حيث دأبت المجتمعات العربية على التعامل مع المرأة وتصويرها على أنها ضلع قاصر، لا يبلغ سن الرشد أبداً، ولا يمكنها أن تتخذ قراراتها بنفسها بشكل واضح وسليم، رغم أن النساء العربيات أثبتن أنفسهن كعالمات وأديبات وعاملات في الكثير من المحافل الدولية، وأعتقد أن نبوغ العالمتين السعوديتين (غادة مطلق المطيري وحياة سندي) الذي ظهر

مؤخراً وكان حديث الأوساط العلمية العالمية، لهو أكبر دليل حديث من داخل المنطقة العربية، على تساوي قدرات المرأة العقلية بالرجل، ما يدحض أي افتراءات ذكورية تدعي عدم قدرة المرأة على تولي زمام أمورها. فقط يجب أن يتم فك القبضة الحديدية التي تكبل ايدي النساء عن الانطلاق في هذا العالم.

أما بالنسبة للمرأة الفلسطينية فقد أدت ممارسات الاحتلال عبر استهداف الرجال اقتصادياً من خلال سياسة مصادرة الأراضي، واستهداف الصناعة وتدمير البنية التحتية والمنشآت إضافة إلى الاستهداف السياسي عبر الاعتقال والاعتقال إلى تحميل المرأة الفلسطينية أعباءً كبيرة، حيث أن 42% من أسباب تحمل المرأة مسؤولية أعباء الأسرة على المستوى الاقتصادي والمالي يعود إلى ممارسات الاحتلال واستهداف معيل الأسرة سواء من خلال الاعتقال أو الاستشهاد أو الإصابة، أو لأسباب طبيعية التي تسبب الطلاق أو الانفصال .

لقد أدت سياسة الاحتلال إلى ارتفاع ظاهرة الأسر التي ترأسها النساء على المستويات الاقتصادية والاجتماعية، علماً بأن المجتمع بمفاهيمه الثقافية لا يعترف برئاسة المرأة للأسرة حتى لو كانت مسؤولة مالياً إذا كان هناك ذكراً بالغاً يتوطن بالبيت، حيث تكمن المعادلة في زيادة الأعباء الاقتصادية للمرأة، بالوقت الذي لا يعترف بدورها الرئاسي للأسرة بسبب الموروث الثقافي. (رزق، 2004).

كما تعمل المفاهيم الثقافية على الاحتفاظ بالمرأة المطلقة أو الأرملة إذا كانت تعمل من أجل الإفادة من دخلها لصالح الأسرة، وبالتالي حرمانها من فرصة جديدة للحياة الأسرية والزوجية، بالإضافة إلى الأعباء الاجتماعية عبر الرقابة على حركة سلوكها وإشعارها بعدم الحرية وبأنها تحت الرقابة المجتمعية الدائمة، فإنه بالمقابل يتم الإسراع في تزويج المرأة حينما تبلغ أو ربما قبل أن تبلغ سن الرشد وعندما يطرق أول المتقدمين باب المنزل، وذلك للتخفيف من الأعباء المالية الخاصة بمصروفات المرأة، من هنا جاءت ظاهرة الزواج المبكر التي لها انعكاسات سلبية على مستقبل الأسرة، حيث عدم النضج الاجتماعي والوظيفي الخاص بالإدراك عن الدور والأداء المطلوب والمسئول اجتماعياً (الخولي، 1983).

لم تستطع السلطة الفلسطينية من العمل على إزالة الغبن بحق النساء، حيث استمرت مشاركة المرأة في سوق العمل لا تتجاوز الـ 14%، ومعظمها يتركز بالأعمال التقليدية والنمطية، كما لم يتم الشروع باعتماد قوانين وسياسات تؤكد على المساواة وعدم التمييز، رغم بعض المحاولات الخاصة بإقرار الحد الأدنى من الأجور في إطار قانون العمل وكذلك عبر كل من قانوني التأمينات الاجتماعية والأحوال الشخصية إلا أن تلك القوانين لم تطبق بسبب حالة الانقسام وكنتيجة للوضع أولوية الصرف في موازنة

السلطة لصالح الأمن والنفقات الاستهلاكية وليس إلى قضايا التنمية البشرية وبالمركز منها قضية النساء وقد جاء الانقسام الفلسطيني ليعطل من عمل المجلس التشريعي ويضعف دور المنظمات النسوية بالضغط والتأثير على صناعات القرار لاعتماد قوانين منصفة تساهم في إزالة الاضطهاد وتعيد تصويب المعادلة على أسس جديدة من المواطنة المتساوية والمتكافئة ورغم تحسن نسبة مشاركة المرأة بالتعليم الجامعي إلا ان ذلك لم ينعكس في تقلد الوظائف العامة التي بقيت مقتصرة على الرجال كما لم ينعكس ذلك على تقلد الوظائف في القطاع الخاص والمنظمات الأهلية أو المؤسسات الدولية، وبالتالي فقد تم إعادة إنتاج لظاهرة تأنيث الفقر من جديد بدلاً من تجاوزها عبر التعليم. (رزق، 2004).

وبسبب ازدياد معدلات الفقر والبطالة في قطاع غزة جراء الحصار الاحتلالي المشدد منذ ثلاثة سنوات، فقد تضاعفت الأعباء على المرأة الفلسطينية، والتي أصبحت مكلفة بإدارة شؤون الأسرة اقتصادياً عبر ترشيد ما يمكن ترشيده، كما أصبحت مكلفة بالبحث عن موارد إضافية للأسرة وخاصة عبر التنقل ما بين المنظمات الإغاثية ومحاولات العمل كمنظمات في المنازل أو في اية أعمال وضعية، الأمر الذي يترتب عليه أعباء نفسية واجتماعية ثقيلة في ظل حرج الرجل عادة من القيام بالمهام التي تقوم بها المرأة بالبحث عن وسائل معيشية إضافية، أي الطرق على أبواب المنظمات الخيرية.

علماً بأن نسبة الفقر وصلت إلى 80% من عدد السكان، و40% نسبة الفقر الشديد، أما الأسر التي ترأسها نساء فقد وصلت إلى 35% يعاني 70% منهم من ظاهرة الفقر، كما أن نسبة البطالة وصلت إلى 38%. (الجهاز المركزي للإحصاء، تموز 2000، ص31).

إن ما تقدم يشكل أهم العناوين من أجل التصدي لظاهرة تأنيث الفقر في فلسطين علماً بان تلك المسألة مرتبطة بمدى القدرة على تحقيق مقومات التنمية الإنسانية المشروطة بضمان حق شعبنا في تقرير المصير وإزالة الاحتلال من جهة وبالقدرة على صياغة برنامج للحكم السليم يضمن المساواة وعدم التمييز ويساهم في إزالة الغبن الثقافي والاقتصادي والاجتماعي التاريخي الملقى على النساء.

وبطبيعة الحال فإن شرط ذلك يتجسد باستعادة وحدة المؤسسة السياسية والقانونية الفلسطينية ومع بلورة موازنات موحدة، وفي المساهمة في توفير بيئة عمل جاذبة للاستثمارات ومولدة لفرص العمل يكون بالمحور منها النساء.

2.2 مفهوم الفقر:

يشير مفهوم الفقر إلى وجود أوضاع وظروف معيشية لفئات اجتماعية، وهي أوضاع تتسم بالحرمان على مستويات مختلفة، غير أنه تسود مفاهيم عديدة للفقر في الأدبيات الحديثة ذات العلاقة بموضوع الفقر، وعلى سبيل المثال فقد ورد تعريف للفقر، ضمن تقرير صادر عن هيئة الفقر الوطنية في العام 1998، يصف الفقراء بأنهم أولئك الذين ليس بمقدورهم الحصول على سلة السلع الأساسية التي تتكون من الغذاء والملابس والسكن، إضافة إلى الحد الأدنى من الاحتياجات الأخرى مثل الرعاية الصحية والمواصلات والتعليم، وتشير مفاهيم أخرى متعلقة بالفقر وبرامج وسياسات مكافحته إلى الفقر المطلق، والفقر النسبي، حيث يعطي المفهوم الأول حداً معيناً من الدخل، وتعتبر الأسرة فقيرة إذا قل دخلها عن هذا الحد، في حين يشير الفقر النسبي إلى الحالة التي يكون فيها دخل الأسرة أقل بنسبة معينة من متوسط الدخل في البلد، وبالتالي تتم المقارنة في هذه الحالة بين فئات المجتمع المختلفة من حيث مستويات المعيشة (خزندار، 1992).

من جهة أخرى تركز بعض مفاهيم الفقر على أشكال مختلفة من الحرمان، وتشمل أشكال الحرمان الفسيولوجية والاجتماعية، أما الأولى فتتمثل في انخفاض الدخل (أو انعدامه) والغذاء والملبس والسكن، ومن هنا فهي تشمل فقراء الدخل وفقراء الحاجات الأساسية، أما الحرمان الاجتماعي فهو مرتبط بالتباينات الهيكلية المختلفة كالانتمان، الأرض، البني التحتية المختلفة، وحتى الأملاك العامة (المشتركة)، إضافة إلى عدم تمكن "الفقراء" من الاستفادة من الأصول الاجتماعية كالخدمات الصحية والتعليمية. (بخاري، 2008).

ويرى بعض الباحثين عدم ووجود تعريف لخط الفقر يلقي إجماعاً معتمداً في الأدبيات المختصة بتعريف الفقراء أو تحديد خط الفقر، وذلك كون الحرمان المادي يمكن قياسه بسهولة (بطالة، ازدحام سكاني ... الخ)، في حين أن الحرمان الاجتماعي، خصوصاً في الجوانب المتعلقة بغياب أو تدني المشاركة في الأعراف والمناسبات الاجتماعية للفرد في المجتمع، وهذه أمور يصعب قياسها بدقة، وتحتاج إلى مقاييس أخرى تتطلب أشكالاً مختلفة من البحث الميداني.

ومن المهم الإشارة إلى مفهوم الفقر من وجهة نظر الفقراء أنفسهم، حيث يرونه نتيجة لعدم القدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية للفرد والأسرة والمتمثلة في توفير المأكل والملبس والسكن اللائق، وضمان العلاج وتوفير المستلزمات التعليمية لأفراد الأسرة وتسديد فواتير الماء والكهرباء وتلبية الواجبات الاجتماعية (بخاري، 2008).

- قياس حجم الفقر:

يتم جمع البيانات الخاصة بتحديد حجم الفقر في الأراضي الفلسطينية من خلال الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ومن قبل وزارات وهيئات ومعاهد أبحاث فلسطينية معنية بتوفير معلومات دقيقة وبوتائر زمنية منتظمة، غير أنه في أحوال عديدة فإن هذه المعلومات قد لا تكون دقيقة لأسباب عدة، فقد يخفى المستجوبون أو يغيرون البيانات بغرض إظهار الثراء أو الفقر، وهذه الحالة تعتبر إحدى المشاكل التي تعمل أحياناً على الابتعاد عن الوصف الصحيح لظاهرة الفقر لدى قياسها في مجتمع ما(شكري،1990).

1.2.2. خط الفقر الفلسطيني:

صدرت دراسات عدة تناقش ظاهرة الفقر في الأراضي الفلسطينية، وكان من أهمها دراسة صادرة عن معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس) حول أبعاد الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة، في العام 1995 للباحثان (رضوان شعبان وسامية البطمة)، واعتمدت هذه الدراسة على محاولة إيجاد نوع من الإجماع حول خط الفقر من قبل المؤسسات الخيرية التي تساعد الفقراء والمحتاجين، بحيث تم مقارنة خط الفقر المستتبط بهذه الطريقة بمقاييس خط الفقر التي توصل إليها البنك الدولي في تقريره السنوي عام 1994، الذي توصل إلى استنتاجات تعتمد خطين للفقر في دول العالم الثالث، الأول 378 دولار كحد أدنى، و509 دولار كحد أعلى، ومن خلال التركيز على تحليل برامج شبكة المؤسسات الرسمية والطوعية التي تساعد الفقراء (الشؤون الاجتماعية، وكالة الغوث الدولية، جمعية الشبان المسيحية، لجان الزكاة الإسلامية) يتبنى كل من (شعبان والبطمة) مفهوم خط الفقر المطلق وذلك بتقدير خط يقع بين 500-600 دولار للفرد سنوياً. (معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس،1995).

أما الدراسة الثانية "معالم الفقر في الأراضي الفلسطينية" فإنها تعتمد في تحديدها لخط الفقر الفلسطيني على متوسط الإنفاق الشهري للأسرة الفلسطينية بناءً على كشف النتائج النصفية (تشرين أول 1995 - آذار 1996) لمسح إنفاق واستهلاك الأسرة في الأراضي الفلسطينية، الذي قام به الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وطبقاً لذلك يقترح واضع الدراسة، جميل هلال، خطاً للفقر المطلق في الأراضي الفلسطينية وفق التقدير التالي:

- الإنفاق على مجموعات الطعام، وتوصل إلى أن متوسط استهلاك الأسرة يبلغ 142.5 ديناراً أردنياً للعائلة شهرياً.

- الإنفاق على غير الطعام، وبين أن متوسط استهلاك الأسرة لهذا البند يبلغ 213.5 ديناراً أردني.

وبهذا، وحسب الدراسة، فإن متوسط الإنفاق الشهري للأسرة الفلسطينية المكونة من 7 أفراد يبلغ نحو 605 دنائير أردنية، مذكراً إلى أن هذا المتوسط يخفي في جوهره فروقات هامة بين محافظات الضفة الغربية ومحافظات قطاع غزة، وكذلك فيما بين أي محافظة فلسطينية ومحافظة أخرى.

من جهة أخرى فقد عرّف تقرير هيئة الفقر الوطنية في عام 1998 الأسرة المكونة من زوجين وأربعة أطفال ويقل استهلاكها السنوي عن 4600 دولار أمريكي بأنها أسرة فقيرة، وهو ما يعادل 765 دولار لكل شخص أو دولارين للفرد الواحد يومياً تقريباً (الجهاز المركزي للإحصاء، تموز 2000، ص31).

2.2.2 أسباب الفقر في الأراضي الفلسطينية:

ترتبط معظم الدراسات التي تتناول ظاهرة الفقر في فلسطين بين هذه الظاهرة وبين ما تعرض له الشعب الفلسطيني من تهجير وتشريد واحتلال عسكري واستيطان على حساب أصحاب الأراضي الفلسطينية منذ العام 1948، فقد مُنع الشعب الفلسطيني من التحكم بموارده الطبيعية والبشرية ومن تشكيل كيانه المستقل، ثم جاء احتلال باقي الأراضي الفلسطينية، الضفة الغربية وقطاع غزة، في العام 1967 حيث سيطرت إسرائيل بذلك على أراضي فلسطين بكاملها، مما أدى إلى نتائج عدة كان من أهمها على هذا الصعيد ربط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي وتوظيفه لخدمته، فقد تحولت مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة إلى مخزن للأيدي العاملة الرخيصة وسوق مفتوحة للمنتجات الإسرائيلية، إضافة إلى الإجراءات العديدة الهادفة إلى عدم خلق قاعدة إنتاجية فلسطينية تكون نواة لاقتصاد فلسطيني قوى مما ترك أثره على مجمل النواحي المعيشية للفلسطينيين.

إن الأخطر في هذا السياق، بحسب رؤية العديد من المحللين والمراقبين لظاهرة الفقر في فلسطين، هو تجدر هذه الظاهرة في الاقتصاد الفلسطيني بحيث أصبحت تشكل مشكلة حقيقية حتى في ظل تحرر الاقتصاد الفلسطيني من التبعية لإسرائيل، كما أن الخلل الهيكلي في الاقتصاد الفلسطيني الذي أحدثته الارتباط بالاقتصاد الإسرائيلي يحتاج علاجه إلى استراتيجيات بعيدة المدى بعد التحرر من هذه التبعية.

من جهة أخرى فقط تطرقت "دراسة حالات"، حول الفقر في فلسطين في العام 1999، أجراها برنامج دراسات التنمية التابعة لجامعة بير زيت إلى أهم العوامل التي تؤدي للفقر في فلسطين من وجهة نظر الفقراء المبحوثين عبر مقابلات واستمارات قام المبحوثين بالإجابة عليها، وأشار هؤلاء إلى أن البطالة كانت على رأس الأسباب التي تؤدي للفقر في فلسطين، وأن البطالة قد تكون ناجمة عن أسباب ذاتية كالمرض أو انخفاض مستوى التعليم أو عدم ملائمة سوق العمل، وكذلك لأسباب بنيوية تتعلق بتركيبية المجتمع مثل عدم السماح للنساء بالعمل في مجالات متنوعة، وربط المبحوثين بين الفقر والحالة الزوجية مثال ذلك موقف المجتمع من الأرملة والمطلقة وزواج البديل والزواج المبكر، كما أكدوا العلاقة بين الفقر وكبر السن، بحيث شكل المسنونون 30% من حالات الشؤون الاجتماعية في الضفة الغربية، ونحو 15% في قطاع غزة في العام 1995 بحسب الدراسة المذكورة. أما بحسب المعطيات الحديثة الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فقد تبين انخفاض متوسط الدخل الشهري للأسر الفلسطينية من 2500 شيكل إلى نحو 1200 شيكل خلال الربع الأول من العام الحالي 2004، بحيث انخفض في الضفة الغربية من 3000 شيكل إلى 1500 شيكل، وفي قطاع غزة من 1800 إلى 1000 شيكل، كما أن 61.5% من مجمل الأسر الفلسطينية انخفض دخلها منذ بداية الانتفاضة بنسبة 48.7% حيث فقدت أكثر من نصف دخلها خلال الانتفاضة، مما يعني ارتفاع معدلات الفقر في الأراضي الفلسطينية إلى أعلى وبشكل كبير. (رزق، 2004).

3.2.2 العوامل التي ادت الى نشوء ظاهرة فقر النساء اللواتي يرأسن الأسرة:

- يعتبر الانشغال بتربية الاطفال من اهم العوامل التي أدت الى بقاء النساء اللواتي يتراسن أسر خارج القوى العاملة ويستدل على ذلك من نتائج الدراسة المسحية التي أجراها. (البرنزي، صبيح، 2005). حيث اشارت نتائجها أن 74.4 من النساء المبحوثات بقين خارج القوى العاملة بسبب الانشغال بتربية الاطفال.
- عدم توفر مؤهل علمي وخاصة في قطاع غزة حيث تصل نسبة النساء الغير حاصلات على مؤهل علمي يمكنهن من الحصول على فرصة عمل 63% بينما بلغت 35% من الضفة الغربية، كما اظهرت نتائج المسح الميداني لدراسة البرنزي أن 26.7% من النساء اللواتي يرأسن أسر خارج القوى العاملة قد بحثن عن عمل في السابق ولم يجدنه وتصل هذه النسبة عند النساء الاميات الى 23% وتبلغ 29% عند حملة الشهادة الابتدائية حين تبلغ 26% عند حملة الشهادة الإعدادية و 16% لذوات المؤهل الثانوي (البرنزي، صبيح، 2005).
- صعوبة التنقل للبحث عن العمل : تعتبر صعوبه التنقل للبحث عن العمل مشكلة اشارت اليها 60% من النساء اللواتي يرأسن أسر خارج القوى العاملة في قطاع غزة فيما بلغت في الضفة

الغربية 21% ويعتبر الوضع الامني احد أهم العوامل المولده لهذه المكله حيث عبرت عن ذلك 65% من النساء في قطاع غزة و5% من النساء في الضفة الغربية. (البرنزي، صبيح، 2005).

- نظرة المجتمع للنساء العاملات: فقد أشارت نتائج المسح الميداني لإحدى الدراسات إلى أن 26.3% من النساء اللواتي يرأسن أسر خارج القوى العاملة في قطاع غزة نقيدهن نظرة المجتمع فيما بلغت هذه النسبة 23.1% في الضفة الغربية، وتتفاقم هذه المشكله في الريف حيث تصل نسبة النساء اللواتي يقين خاج القوى العامله بسبب نظرة المجتمع السلبية لمشاركتهن في سوق العمل الى 50% وفي منطقة الحضر بلغت 49.9% بينما لم تتجاوز 7.1% في المخيمات

- أسباب خاصة بالنساء أنفسهن: أشارت نتائج الدراسات المسحية أن 10.4% من النساء اللواتي يرأسن أسر خارج القوى العامله لا يبحثن عن عمل بسبب التفرغ للدراسة و21% لكبر السن و24% عاجزات عن العمل بسبب المرض (البرنزي، صبيح، 2005).

3.2 مفهوم التنمية:

التنمية تغيير ايجابي للحالة الاقتصادية والاجتماعية عند مجموعة من الناس والتي تجعلهم قادرين على الزيادة في إنتاجهم الحقيقي الإجمالي بصفة متراكمة ومستديمة. ويتضمن تعريف التنمية عنصرين أساسيين (الخولي، 1983):

- التنمية ظاهرة نوعية، اجتماعية وثقافية.
- النمو يكون كمياً واقتصادياً.

وبالتالي فان التنمية (Développement) تتميز من هذا المنطلق عن النمو (Croissance) إذ يمكن أن تعرف بعض البلدان حالات نمو بدون تنمية، كما هو الحال مثلاً عند اكتشاف الموارد المنجمية الذي ينتج عنه ازدياد مؤقت في الناتج المحلي الإجمالي والذي ينتهي مع نهاية هذه الموارد (البلدان النفطية).

العنصر الثاني يؤكد أن التنمية هي التي تجعل النمو غير قابل للانتكاس وتجسد مبدأ اللارجوع إلى الوراء، وذلك بفضل تراكم النتائج الإيجابية للعمل التنموي وأثره المضاعف.

-التنمية البشرية:

بدأت السياسات التنموية منذ السبعينات في التركيز على أهمية العنصر البشري، وبدأ مفهوم التنمية البشرية يتبلور شيئاً فشيئاً. فبعد أن تركز الاهتمام على الإنسان كمورد اقتصادي ينتظر منه زيادة الإنتاج وتطويره، أصبحت التنمية تكتسب معنى أكثر شمولية وصارت ذات صلة بكل الأبعاد آنفة الذكر. وهي تعني "التوازن بين المقتضيات الاقتصادية والقضايا الاجتماعية والاهتمامات البيئية والديناميكية الديموغرافية مع اعتبار الإنسان وسيلتها وهدفها. ومن هذا المنطق يعتبر احترام حقوق كل أنواع البشر نساء أو رجالاً، كهولاً أو شباباً، ريفيين أو حضريين، الأسس المرافقة والمساندة للتنمية". (UNDP, 1992).

وقد أخذ تقرير التنمية هذا المنحى منذ 1990 مركزاً على البعد الإنساني وجاعلاً من الفرد مستفيداً من عملية التنمية ومشاركاً فيها. وبالتالي تصبح التنمية البشرية عملية توسيع اختيارات البشر وتشمل أربعة عناصر رئيسية:

- الإنتاجية،
- الإنصاف و العدالة الاجتماعية،
- الاستدامة،
- والتمكين.

- الإنتاجية: تعني توفير الظروف للبشر حتى يتمكنوا من زيادة إنتاجيتهم (علاقة الكمية التي يتم إنتاجها بعوامل أخرى كالعمل، رأس المال المادي والطاقة) بإشراكهم مشاركة فاعلة في عملية توليد الدخل وفي العمالة بأجر. ولا يكون عنصر النمو الاقتصادي هذا، الا نموذجاً من نماذج التنمية البشرية.

- الإنصاف أو العدالة الاجتماعية: تعني تساوي البشر في الحصول على نفس الفرص. ولبلوغ ذلك لابد من رفع الحواجز التي تحول دون اعتبار جميع مكونات المجتمع ومختلف الفرص المؤدية إلى التنمية، الاقتصادية منها والاجتماعية والسياسية والثقافية.

- الاستدامة: تشتمل على ضمان حصول البشر على فرص التنمية دون التغاضي عن الأجيال المقبلة وهذا يعني ضرورة الأخذ بمبدأ التضامن بين الأجيال عند رسم السياسات التنموية.

- التمكين (Empowerment): على التنمية أن تكون من صنع البشر لا من أجلهم فحسب. وهو ما يحتم تشاركتهم مشاركة تامة في صنع القرارات والسياسات المتعلقة بحياتهم وفي تنفيذها ضمن حيز الواقع. وحتى نضمن لتلك المشاركة النجاح والنجاح فلا بد من تعزيز قدرات البشر على مختلف المستويات والمجالات بهدف سيطرة كل فرد من المجتمع على مصيره.

للتنمية البشرية وجهان:

- تحديد حقول الإمكانات: تحسين الصحة، المعرفة، الكفاءات (التأهيل) ...
 - كيفية استعمال الأفراد للإمكانات التي اكتسبوها: الإنتاج، استغلال أوقات الفراغ، الأنشطة الاجتماعية والثقافية والسياسية.
- وإذا كان الدخل مهما في هذا المجال، فإنه ليس بغاية في حد ذاته ولا يمكن تقليص الوجود الإنساني في الجانب المادي فقط.

1.3.2 مؤشرات التنمية:

إن إثارة موضوع التنمية البشرية أو إدماج المرأة فيها لا يكفي، وكما كان الشأن بالنسبة إلى التنمية الاقتصادية، فقد حددت المنظمات الدولية، ومنها برنامج الأمم لمتحدة الإنمائي، مؤشرات تساعد على قياس وتقييم مستوى التنمية البشرية بمعناها الشامل وفيما يلي أهم هذه المؤشرات:

1.1.3.2 مؤشر التنمية البشرية (HDI) Human Development Indicator:

يتضمن هذا المؤشر ثلاثة عناصر:

1. مدة الحياة، وتقاس باعتماد العمر المتوقع عند الولادة.

2. مستوى التعليم ويقاس باستعمال مؤشر يتكون من ثلثي معدل تعليم الكبار (محو الأمية) وثلث المعدل الإجمالي للدارسين (كل مستويات التعليم).
3. مستوى المعيشة، ويقاس باعتماد الناتج القومي الإجمالي بالنسبة لكل ساكن. ويحتوي مؤشر التنمية البشرية على المعدل الحسابي لمجموع العناصر الثلاثة المذكورة سالفاً.

2.1.3.2 المؤشر المرتبط بالنوع الاجتماعي Gender Indicator:

يتضمن المقاييس الثلاثة التي تحدد من خلالها التنمية البشرية، إلا أن هذه المقاييس أو المتغيرات تختلف في المحتوى ومستوى التحليل، والهدف.

وفي هذا الإطار فهي لا بد أن تعكس التفاوت الاجتماعي بين النساء والرجال وتكون نتيجة قياسها، "المعامل الجبري للتفاوت" (عدم المساواة) بين النساء والرجال Gender Empowerment Measure (GEM). وترمي المنهجية التي تركز على هذا المؤشر إلى "معاقبة" ظاهرة عدم المساواة. ومن هنا فهي تهدف إلى التغيير، على المدى الطويل.

وهكذا، فإن هذا المؤشر لا ينخفض في بلد ما، عندما ينخفض فقط مستوى تنمية الرجال والنساء معا ولكن أيضا عندما تتسع فجوة التنمية بين النساء والرجال، مما ينجم عنه انعكاسات سلبية على مستوى البلد ومكانتها ضمن البلدان الأخرى. (بخاري، 2008).

3.1.3.2 مؤشر المشاركة النسائية (Women participation Indicator):

يتركز هذا المؤشر على ثلاثة متغيرات:

- 1- مساهمة المرأة في حقل اتخاذ القرار.
- 2- المنافذ المهنية المفتوحة للمرأة
- 3- مستوى دخل المرأة.

وهو يهتم إذن بما إذا كان النساء والرجال قادرين بالتساوي على المساهمة الفعالة في الحياة السياسية والاقتصادية وعلى المشاركة في عملية اتخاذ القرار.

2.3.2. المرأة والتنمية:

ومنذ تلك الفترة (أي السبعينات) بدأت النظريات الخاصة بالتنمية تتطور وأصبح التحليل ينطلق من عناصر معينة، تتمثل أهمها فيما يلي:

- ضرورة محور التحليل حول العنصر البشري
- التفاوت بين الجنوب، الشمال، الأغنياء، الفقراء.
- التفاوت بين الجنسين.

إن من أهم الشعارات التي طرحت، حتى الآن وأوصت بإدماجها كمدخل رئيسية لمفهوم النوع يشمل:

1. المرأة والمشاركة.
2. المرأة والرفاهية.
3. المرأة والمساواة.
4. المرأة وبناء القدرات.
5. المرأة والسيطرة على الموارد.

وعند التطرق إلى مسائل المرأة والتنمية، هناك ثلاثة مداخل ومصطلحات أساسية، وهي:

- المرأة في التنمية (WID: Women In Development)
- المرأة والتنمية (WAD: Women And Development)
- النوع الاجتماعي والتنمية (GAD: Gender and Development)

أ. المرأة في التنمية (Women In Development)

ينطلق بعد "المرأة في التنمية" (WID) من الافتراض القائم على أن المرأة غائبة تماما عن تفكير المخططين في مجال التنمية وإنها مبعدة عن عملية التنمية. ويؤكد هذا البعد على أن إقصاء المرأة من التنمية لا يؤثر سلبا فقط على المرأة وإنما ينجم عنه أيضا فشل المشاريع التنموية وعدم فعاليتها.

إن إدماج المرأة في أنشطة التنمية التي تخص مجموع السكان، قد يجعل هذه الأنشطة أكثر جدوى وفعالية. ويركز منهج "المرأة في التنمية" على أدوارها الإنتاجية واحتياجات النوع الاجتماعي العملية الخاصة. وتوجه إلى النساء مباشرة مشاريع خاصة تحاول أن تجعلهن في نفس مستوى الرجال أو على الأقل تساعدن على ذلك.

لقد تغيرت مواضيع "المرأة في التنمية" مع مرور الزمن، عندما تجاوب المحللون مع الضغوط الخاصة بتغيير الاتجاهات السائدة في مجال التنمية. (بخاري، 2008)

ب. المرأة والتنمية (Women And Development):

تأخذ بعين الاعتبار تقسيم الأدوار والتقدير العادل للجهد المبذول لكل أفراد الجماعة أو المجتمع. تطور هذا البعد في أواخر السبعينات كرد فعل ضد إهمال بعد "المرأة في التنمية (WID) لبعض الجوانب. ويقوم بعد المرأة والتنمية (WAD) على مبدأ أولي يتمثل في أن المرأة مدمجة "مسبقاً" في عملية التنمية وإن المشكل المطروح هو أنها مدمجة بصفة غير متساوية.

إن منهج "المرأة والتنمية" مبني أساساً على أن عمليات التنمية ستسير بصورة أفضل وتزداد فعالية إذا قدرت مجهودات المرأة داخل البيت وخارجه، بدلاً من تركها لحالها تستخدم وقتها بطريقة "غير منتجة" أو بصفة اصح، بدلاً أن يبقى إنتاجها يتسم بالاختفائية الشاملة واللامكافئة. ويشير هذا البعد أيضاً إلى قمع النساء اقتصادياً في الهياكل الاجتماعية والطبقات ويرى أن المرأة الفقيرة المهمشة أقرب للرجل الذي ينتمي لنفس الطبقة منها إلى المرأة المنتمية إلى طبقة أخرى. وأخيراً، يؤمن مؤيدو هذه الطريقة للمعالجة بأن تحرير المرأة لن يحدث إلا بفضل ثورة تستطيع التخلص من هياكل قمع الطبقات الاجتماعية. (بخاري، 2008).

أن مسألة "المرأة والتنمية (WAD) هو التأكيد على رغبات النساء وما يقمن به في الأسرة والمجتمع وإعطائهن الفرص والمهارات والموارد التي تمكنهن من أداء هذه الأعمال التنموية. وتعتمد سياسة المرأة والتنمية على رسم برامج تخطيط أكثر عدالة.

ج. النوع الاجتماعي والتنمية (Gender and Development):

تتطرق هذه النظرة ليس للمرأة وحدها وإنما للعلاقات بين المرأة والرجل، ولإدراك الأسباب التي تكمن وراء تعيين الأدوار الثانوية والدنيا في المجتمع دائما للمرأة مقارنة بالرجل.

-المبادئ الأساسية لمنهج النوع الاجتماعي والتنمية GAD:

- تدمج المرأة في عملية التنمية في مواقف ثانوية، تابعة للرجل.
- لا يمكن إدراك حياة المرأة أو الاختيارات المتاحة لها بمغزل عن علاقتها مع الرجل الذي يملك السلطة لتوسيع هذه الاختيارات أو تقليصها.
- لا يكون النساء والرجال أصنافاً متجانسة بل يصنفون أيضا حسب العرق والطبقة الاجتماعية والدين أو عوامل أخرى.
- يحتاج مخطو التنمية إلى اخذ حياة النساء والرجال بصفة كاملة في الحسبان، مع الاهتمام في آن واحد بالأدوار الإنتاجية والإنجابية والمجتمعية وليس فقط بكل دور على حدة.
- يهتم بما يقوم به النساء والرجال مع الاعتراف بذلك وتقدير مجهودات الجنسين في بناء المجتمع.
- ينظر إلى تأثير برامج ومشاريع التنمية على كل من النساء والرجال.
- يؤكد على مساهمات النساء والرجال في مشاريع وبرامج التنمية.
- يؤكد على استفادة النساء والرجال من مشاريع وبرامج التنمية.
- يبين أن مساهمة المرأة في المشاريع والبرامج لا يعني بالضرورة استفادتها منها.
- يهتم بالعلاقة بين النساء والرجال ويعمل على فهم الأسباب الجذرية للتفاوت في الفرص والحقوق والواجبات والمكانة بين النساء والرجال وذلك للعمل على معالجتها.
- يؤكد على ضرورة تحقيق العدالة والمساواة بين الجنسين في المشاركة في الفرص والسيطرة على الموارد والاستفادة من ذلك.
- ينظر إلى قضايا النوع الاجتماعي في نطاق الإطار العام للمجتمع وخلفيته التاريخية.
- يأخذ في الاعتبار أدوار المرأة الثلاثة: الإنتاجية والإنجابية والمجتمعية في المجتمع ويعمل على تخفيف العبء عنها.
- يهدف إلى تمكين المرأة اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا كي تكون عنصراً فاعلاً في المجتمع، يشارك في بنائه ويجني ثمرة تقدمه.
- يعمل على تكريس كل الجهود والموارد المتاحة لتقليص الفوارق وزيادة مساهمات المرأة في التنمية واستفادتها منها. (بخاري، 2008).

- مقارنة النوع والتنمية (Gender & Development (GAD Approach):

وهو التحول من تنمية المرأة إلى تنمية النوع الاجتماعي باعتبار أن عدم إدماج المرأة بكافة الأنشطة الحياتية هو نتيجة لسياسة المجتمع السلطوية، والتي لم تؤثر سلباً على النساء فقط بل وعلى الرجال أيضاً فأدت إلى قولبة عقلية الرجل الذي آلت إليه السلطة عن طريق الموروثات، والتقاليد، والفهم الخاطئ للدين، حيث ساهم بذلك في تكوين الوضع الدوني للمرأة، وان لم يستفيد الرجل من ذلك إلا أنه أتقن تلبية متطلبات القالب الاجتماعي. وتنمية النوع الاجتماعي هي تنمية الرجل والمرأة معاً، ومن ثم يحاول هذا المدخل تنمية الوعي بالنوع الاجتماعي. بمعنى أن يوحد الجنسين ليشكل قوة واحدة تجمع البعدين الذكري والأنثوي لتحقيق التنمية الحقيقية المطلوبة.

ويسعى هذا المدخل إلى فهم إخضاع المرأة عن طريق تحليل العلاقة بينها وبين الرجل في إطار عوامل هامة ومتصلة مثل الطبقات الاجتماعية، والأنظمة والعرق والدين والسن. ويركز على الكفاءة إلى جانب التعرف على الفرص من أجل تحسين التوزيع للموارد والخدمات وتحقيق العدالة بين النوعين في سياسات برامج ومشاريع التنمية.

كما ويحدد هذا المدخل أن التنمية لا يمكن أن تتم بدون تغيير الرؤى والمفاهيم لأدوار النساء والرجال معاً في المجتمع.

كما يسعى إلى البدء بتلبية الاحتياجات العملية للنوع الاجتماعي لضمان الغذاء والسكن والماء والاستقلال الاقتصادي، حتى يستطيع الفقير أن يؤمن احتياجاته الأساسية، إضافة إلى أن العمل الجماعي داخل المجتمع، وتوحيد قواه ضروري للتغلب على عدم المساواة داخل نفس المجتمع، وإذا ما تم ذلك فإن باستطاعة الرجل والمرأة معاً تطوير الرؤى الخاصة، وابتكار استراتيجيات للتغيير، وتحديد وتنفيذ المشروعات الاجتماعية الخاصة بهما معاً.

ولهذا يعتمد مدخل النوع الاجتماعي والتنمية على إستراتيجية ذات حدين من أجل الاعتراف بمصالح المرأة في مجال التنمية كما يلي:

- إجراءات خاصة بالرجل والمرأة معاً.
- مراعاة مصالح الرجل والمرأة في البرامج العامة.

وبما أن المرأة تتطلق من موقع دوني نسبيا فان من المحتم أن تحوز على دعم ومساندة خاصة حتى تصبح قادرة على المشاركة والاستفادة التامة.

مما سبق يتبين ان مدخل النوع الاجتماعي والتنمية يجب أن يأخذ بعين الاعتبار ما يلي:

- 1- تحليل الأدوار المختلفة للنساء والرجال داخل المجتمع الواحد، ومعرفة العلاقة التكاملية بينهما.
- 2- تقوية الاعتماد على الذات للأفراد والمجتمع.
- 3- تفهم أن للرجال والنساء أدوار مختلفة تتأثر بصورة مباشرة وغير مباشرة بالمشاريع التنموية.
- 4- مشاكل التنمية و الحلول المقترحة يجب أن تعكس رأي أفراد المجتمع المحلي بجميع فئاته: النساء، الرجال، الشباب، الشيوخ، الأطفال، الفقراء، الأغنياء.

إن العمل في مجال التنمية باعتماد مقاربة النوع الاجتماعي يجب أن لا يغفل التكامل مع أدوات وفلسفة المقاربة التشاركية

- تشارك المرأة والتنمية:

ليست التنمية مجرد قناة لتوفير الخدمات المناسبة بل هي تتطلب أيضا التشارك الإيجابي Participation لجميع أعضاء المجتمع ولا سيما المرأة وذلك على قدم المساواة مع الرجل.

والتشارك الفعال للمرأة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بوضعها الاقتصادي والاجتماعي وبنمط القيود الثقافية، وغيرها، التي تعوقها عن القيام بدور بناء في هذا المجال. وقد أصبح من المؤكد أن تحقيق التنمية المستدامة يتعذر دون تشارك المرأة على مختلف المستويات سواء الاجتماعية منها أو السياسية أو الاقتصادية.

- المقاربة التشاركية (Approche Participative)

الهدف هو أن يصبح الناس معتمدين على أنفسهم وذواتهم، فلا بد من التشارك في عملية التنمية في كافة مراحلها ابتداء من التعرف على المشكلة، وإيجاد الحلول، التخطيط والحصول على الموارد وصولاً إلى النتائج المطلوبة. ولا بد أن تعامل المرأة كمشارك كامل الأهلية في دورة المشروع، ولا ينظر لها كمستفيد فقط. وهذا يعني انه يجب أن تسقط الاعتبارات والتقاليد التي تمنح الرجل حق القرار

والسيطرة، باعتبار أن المرأة لا تملك الكفاءة، لأن هذه الاعتبارات تضعف عملية التنمية من منطلق تعزيز عدم المساواة. ويجب أن تؤدي المشاركة إلى التغلب على مظاهر التمييز النوعي.

وبغض النظر عن مستوى العدالة والكفاءة وموقعهما في الميزان، فإن التنمية المطلوبة والمراد تحقيقها هو تغيير العقليات (CAP) ou Changement des mentalités طريقة التفكير والمفاهيم. (بخاري، 2008).

- المعتقدات التي تؤثر على الممارسات المؤدية لخلق التمايز بين المرأة والرجل:

لقد واجهت المشاريع التي حاولت إعطاء النساء فرصاً متساوية في المجتمعات السلطوية صعوبات شديدة يمكن حصرها في نطاق مقاومة التغيير بناء على بعض المعتقدات السلبية، وهذا يتطلب عملاً فعالاً لتمكين الرجال والنساء معاً في المجتمع.

من المؤكد أن ضمان تحقيق أهداف إزالة التمييز بين المرأة والرجل، يحتاج إلى التعرف على الممارسات والمعتقدات الاجتماعية السلبية التي تؤدي إلى تشجيع التمييز. واهم تلك الممارسات:

- السيطرة الأبوية: تعتبر ممارسة قديمة الأزل في جميع المجتمعات (المتقدمة والأقل نمو) حيث يعتبر الرجل داخل الأسرة الأب الروحي المهيمن والمسيطر على الموارد والقرارات. وفي نطاق خارج الأسرة الرجل دائماً حائز على المناصب الإدارية والشرعية والتنفيذية، وهو دائماً له نصيب أكبر في فرص التعليم والتوظيف والتدريب والثروة. إن هذا النمط أصبح متوارثاً ومسيطرًا على نوعية ومستوى مشاركة دور المرأة، فمثلاً على مستوى الأسرة نجد الرجل قليلاً ما يشارك في الأعمال المنزلية اليومية، كما نلاحظ ودائماً أن هنالك تفرقة في التربية بين الولد والبنت، كل منهما مهياً للقيام بدور محدد ومخصص لا يسمح بالتعاون والمشاركة. فهذا النمط من التربية الأسرية أصبح متوارث حتى أنه ينعكس على دور كل منهما خارج المنزل وعلى النطاق العام أيضاً.

- العادات والتقاليد: هناك العديد من الممارسات المرتبطة بالعادات الاجتماعية والثقافات القديمة، حيث تعمل على هضم حقوق المرأة كأنسان له دور في المجتمع. من ضمن هذه الممارسات:

- الزجر والاضطهاد (يشمل الضرب والإساءة).

- الحرمان من التعليم والعمل والأنشطة الاجتماعية والسياسية.
- عدم الاهتمام من جانب الأسرة لتحقيق ذات المرأة واستقلاليتها، بل على العكس من ذلك نجد أن العادات تشجع المرأة على أن تعتمد على أخيها الرجل مادياً ومعنوياً وثقافياً.

- نظرة الرجل للمرأة وفقاً للاعتقاد السائد بأن المرأة ليست لها القدرات الذهنية والفكرية التي تمكنها من اتخاذ القرار السليم، والقيام بالعمل كما هو المطلوب.
- السيطرة الأبوية والتربية منذ فترة الطفولة، مبنية على عدم المساواة بين البنت والولد المتمثلة في ترشيد دور وواجبات كل منهما على الآخر.
- العادات الضارة مثل انخفاض سن الزواج.
- التقاليد والمعتقدات الخاطئة مثل عدم استخدام وسائل تنظيم الأسرة.

إن كل هذه الممارسات السالفة منها الضار مباشرة بصحة المرأة جسمانياً ونفسياً، ومنها يعمل ما على حرمانها اقتصادياً واجتماعياً، ومنها ما يقلل من تحقيق الذات وصولاً للرفاهية والمساواة، والمشاركة المطلوبة. (بخاري، 2008).

4.3.2 المداخل النظرية لمنظمات المجتمع المدني وإدماج المرأة في التنمية ومكافحة الفقر:

تطورت المفاهيم والسياسات والمناهج المتبعة لمعالجة مسألة التنمية والقضايا المرتبطة بها فيما يخص المرأة والأسرة والمجتمع ككل منذ عدة عقود، وفيما يلي عرض موجز عن هذا التطور الذي تم وفقاً لخمس مداخل، اهتم كل منها بأحد أدوار المرأة الثلاثة: الإنجابي، والإنتاجي، والمجتمعي:

1.4.3.2 مدخل الرعاية (1950-1970):

شاع هذا المدخل في الفترة ما بين 1950 و 1970 وهو يعترف بالدور الإيجابي للمرأة ويهدف، من خلال إدماجها في التنمية، إلى جعلها إما بدرجة أفضل مما يجعلها منقعة "سلبية" "Passive" من التنمية، أما الاحتياجات التي يعتبرها هذا المدخل استراتيجية، فتتمثل في توفير الغذاء ومقاومة سوء التغذية وتنظيم الأسرة. ومن المعلوم أن هذا المدخل الذي يكرس الدور التقليدي للمرأة ولا يمثل تحدياً للمجتمع الرجالي قد قوبل إيجابياً من طرف عدة حكومات عربية.

يهدف هذا المدخل ضمان الحصول على والتمتع بالعناصر الأساسية للحياة من صحة وتغذية وتعليم ومسكن ودخل، وكل ما هو هام لتحقيق ضروريات الحياة الأولية. أي أن هذا المدخل يهدف لمعالجة مشكلة تضرر وتظلم المرأة وضعف إمكانياتها من حيث الحصول على متطلبات الحياة الأساسية مقارنة بالرجل.

يفترض هذا المدخل أن الأسرة هي الوحدة التي يقوم فيها الرجل بالدور الإنتاجي وتقوم المرأة بالدور الإنجابي، ويهدف إلى إشراك المرأة في التنمية لجعلها اما ذات وضع افضل، ويعترف هذا المدخل بدور المرأة الإنجابي ويسعى إلى مساعدتها لتلبية الاحتياجات العملية لهذا الدور من خلال المساعدات الغذائية، وتنظيم الأسرة. ومن هذا المنطلق تعتبر المرأة منتفعا سلبيا من التنمية، لأنها تكون متلقية للرعاية. ولا يزال هذا المدخل الأكثر انتشارا لكونه لا يشكل تحديا للمجتمع ولا يضع المرأة خارج موقعها التقليدي.

2.4.3.2 مدخل المساواة والعدالة (1975-1985):

ظهر هذا المدخل في عقد الأمم المتحدة الخاص بالمرأة للفترة 1975-1985 والذي ركز على ثلاثية المساواة والتنمية والسلام. ويهدف هذا المدخل إلى إشراك المرأة في التنمية من خلال إعطائها نفس فرص المشاركة وإنصافها حتى تؤدي أدوارها الثلاثة بما يضمن لها سبل النجاح، والتقليص من الهوة الموجودة بين القانون والوضع السائد في مختلف الميادين الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

ويشجع هذا المدخل، كما تؤكد دراسة(البرنزي،2005) التي أظهرت أن نسب المشاركة في القوى العاملة عند النساء في المجتمع الفلسطيني ضئيلة جداً مقارنة بنسب مشاركة الرجال، مما يعني عدم توفر العدالة والمساواة في التوظيف والتشغيل. دراسة أسباب التناقض في إرساء مبدأ العدالة في توزيع الموارد الأساسية حتى يرتفع مستوى رفاهية الحياة للرجل والمرأة معا. يشمل هذا العدالة في توزيع الأكل، خدمات التعليم والصحة الوقائية والعلاجية، الملابس والمسكن توزيع موارد زيادة الدخل، وفرص العمل.

ويهدف هذا المدخل إلى كسب العدالة والمساواة للمرأة في عملية التنمية، وذلك عن طريق زيادة مساهمتها في الإنتاج خارج المنزل، من خلال منحها فرصا اقتصادية وسياسة متساوية مع الرجل، ويدرك هذا المدخل الدور الثلاثي للمرأة وهو (السعي إلى مواجهة الاحتياجات الإستراتيجية من خلال

التدخل المباشر للدولة، وتشجيع الاستقلال الذاتي السياسي والاقتصادي، وتقليل عدم المساواة مع الرجل) ويواجه هذا المدخل نقدا يقوم على أساس انه يجاري الحركات النسائية في المجتمع لغربي، ويعتبر غير مستحبا من الحكومات عامة. (بخاري،2008).

3.4.3.2. مدخل مكافحة الفقر:

ظهر هذا المدخل منذ السبعينات وهو يهدف إلى إدماج المرأة في التنمية من خلال زيادة إنتاجيتها وذلك بغية القضاء على الفقر الذي يعتبر من ظواهر التخلف. وهناك العديد من الدراسات التي أولت هذا الأمر أهمية كدراسة (حمامي،1998) التي تناولت إمكانية دمج المرأة في العمل المأجور في فلسطين. ودراسة (الاسكوا،2001) التي هدفت إلى صياغة سياسات لمكافحة الفقر لدى الأسر التي ترأسها امرأة.

ويطور هذا المدخل مدخل الرفاه الاجتماعي، إذ انه يعتني بتحسين أوضاع الأسرة وذلك بالبحث عن أساليب إنتاجية لتلبية الاحتياجات وزيادة الدخل.

ولقد أولته العديد من الحكومات عناية فائقة نظرا لما تستوجبه ضرورة القضاء على الفقر من تدخل ناجع بتوخي استراتيجيات الغاية منها توفير الظروف السانحة لإخراج الفئات الفقيرة والمهمشة من حالة الفقر والتبعية للغير. مما حتم إحداث المشاريع الصغيرة المدرة للدخل. وقد أدى هذا المدخل إلى إنشاء الجمعيات المؤطرة للنساء صاحبات المشاريع الصغرى. فمن المبادئ الأساسية للتنمية التغلب على الفقر، ويتمثل ذلك في جعل المرأة الفقيرة قادرة على زيادة إنتاجيتها، ويعزى فقر النساء إلى انه قصور في إنتاجيتها وضعفها في الحصول على الدخل، وليس نتيجة للتقليل من شأنها وإخضاعها، ويشير إلى قدرة النساء على المساهمة في حلول مشاكلهن. ويغترف هذا لمدخل بالدور الإنتاجي للمرأة، ويسعى إلى تلبية الاحتياجات العملية عن طريق المشاريع الصغيرة المدرة للدخل. إلا أن هذا المدخل يزيد من الأعباء على المرأة، إضافة إلى الأعباء المنزلية وفوق ذلك انه يستمر في التعامل معها ضمن موقعها داخل الأسرة أكثر من كونها إنسان مستقل. ويعزى فقر النساء إلى أنهم لا يمتلكن الأرض ورأس المال، إضافة إلى التفرقة النوعية في العمل والسوق. (بخاري،2008).

4.4.3.2. مدخل الكفاءة:

ظهر هذا المدخل في الثمانينات وشاع في التسعينات. وقد تم تبني هذا المدخل بسبب ظهور الأزمة الاقتصادية وما خلفته من برامج إصلاح وتكيف هيكلية PAS أثرت على المستوى الاجتماعي وأفرزت ضرورة إسهام المرأة في عملية التنمية من خلال تصويب تدخلاتها لضمان أوفر سبل النجاح للتنمية.

من الواضح أن هذه المداخل التي ذكرناها تهدف أولاً وأخيراً للانطلاق بدور المرأة كشريك مساوي للرجل، لا فرق أو اختلاف بينهما إلا في المكونات والقدرات البيولوجية، حيث تتميز المرأة بمقدرتها على الحمل وإنجاب الجنين وتغذيته.

ويفترض هذا المدخل أن المخططين التنمويين لم يأخذوا بعين الاعتبار القضايا الخاصة بالنساء، وكذلك قدرتهن على المساهمة في الإنتاج وتحسينه. ويهدف إلى أن تكون التنمية أكثر كفاءة وتأثيراً من خلال المساهمة الاقتصادية والمساواة الاجتماعية للمرأة، وأن مفتاح الحل لمفهوم المرأة في التنمية هو اقتصادي بحت بحيث أن عدم فهم وتقدير دور المرأة سوف يؤدي إلى وجود مشاريع وبرامج غير متوازنة إن النظرة المستقبلية لزيادة دخل النساء، يتأتى من خلال رفع كفاءتهن في أداء مهامهن الخاصة وليس من خلال إشراكهن في أنشطة ومشاريع إضافية مدرة للدخل.

إن اخذ ما تستطيع أن تقوم به المرأة بعين الاعتبار أمر حيوي، وأن زيادة المهارات والتدريب عليها، والتعريف بطرق زيادة الإنتاج ورفع كفاءتها، وتقديم التقنيات الحديثة الملائمة، يؤدي إلى جعل عمل المرأة ذو إنتاجية وكفاءة أكبر على مستوى الأعمال الحرفية أو الزراعية المنزلية والموجهة للسوق. (بخاري، 2008)

5.4.3.2. مدخل التمكين (Empowerment):

هو أحدث المناهج المستعملة لإدماج المرأة في التنمية وقد ظهر في التسعينات. وهو أكثر المناهج تداولاً باعتباره يعترف بالمرأة كعنصر فاعل في التنمية وبالتالي يسعى إلى القضاء على كل مظاهر التمييز ضدها من خلال توفير الأدوات التي تضمن نجاح مشاركتها بالاعتماد على الذات. ويعزز هذا المدخل مكانة المرأة في المجتمع ويزيل المعوقات القانونية التي تعرقل مسيرتها التنموية.

ومن مميزات هذا المدخل انه يرمي إلى تغيير العلاقات النوعية داخل الأسرة والمجتمع من خلال رفع مستوى الوعي وتغيير الواقع وفقاً لاستراتيجيات طويلة المدى تعتمد على الدعوة والتواصل والقانون.

ويعتبر هذا المدخل جزء لا يتجزأ من مدخل المشاركة، حيث يهدف أساساً لتدريب ورفع قدرات المرأة القيادية والإدارية في اتخاذ القرار والتخطيط والتنفيذ. لذلك ابرز هذا المدخل أهمية المرأة كعضو فعال في المشاركة والمساواة مع الرجل في دفع عجلة التنمية، وان يهدف هذا المدخل بصورة أساسية لتسليح المرأة بجميع العناصر اللازمة لأداء دورها الفعال، وتحقيق رفاهية المرأة كعضو مشارك في المجتمع والأسرة.

هو عملية تمكين النساء وزيادة وعيهن عن طريق توفير الوسائل الثقافية، التعليمية والمادية، حتى يتمكن الأفراد من المشاركة في اتخاذ القرار والتحكم في الموارد التي تعنيهم. وهو مدخل حديث مصاغ من نساء العالم الثالث، يهدف إلى تمكين المرأة من خلال الاعتماد على النفس، لكن عن طريق الثقافة والتعليم والعمل والتوظيف.

وان التقليل من شأن المرأة لا يعد مشكلة يخلقها الرجال فحسب، إنما تشارك النساء أنفسهن فيها، ومن هنا تبرز ضرورة التعبئة الجماعية لزيادة الوعي لدى النساء، للتغلب على حالات التمييز في النوع الاجتماعي في المؤسسات، فليس كافياً أن تسعى المرأة للمزيد من التعليم من أجل التقدم، وإنما تحتاج لإنهاء التفرقة العنصرية ضد البنات في النظام المدرسي والوظيفي. ويلبي هذا احتياجات النوع الإستراتيجية بطريقة مباشرة من خلال تعبئة كاملة وكذلك احتياجات النوع العملية، ويتفادى الربط بالحركة النسائية الغربية.

إن مدخل التمكين يعمل على تيسير توليد الإدراك والوعي لدى الرجل والمرأة تجاه مواضيع النوع الاجتماعي (Gender) وتحليل أسباب وضع المرأة الدوني، ويشمل التدريب القيادي لتمكين مناصري المرأة من التواصل والتفاعل مع النساء والرجال كأفراد أو مجموعات، ولتنظيم النساء لأخذ المبادرة بالتغيير.

ويتم التركيز على توليد الوعي كونه الهدف المحوري والرئيسي لهذا المدخل في معظم الحالات. لذلك فان مدخل التمكين يعمل على تحريك الجماعات النسائية حول البرامج التنموية، للتأكد من أن النساء يمارسن سيطرة كافية ومعاملة متساوية كمشاركات ومستفيدات.

4.2. تقويم البرامج والخدمات الاجتماعية:

يولى المجتمع الحديث أهمية كبيرة لعملية التقويم باعتبارها ملازمة لبرامج العمل الاجتماعى والتى تهدف إلى إحداث التغييرات التى من شأنها ان تنمى وتطور الانساق الاجتماعية والجماعات المحلية حتى تستطيع ان تصل إلى الحد الاقصى من توظيف امكانياتها المادية والبشرية، وهذا يقودها إلى عملية التقويم من حيث منهجيتها واستخداماتها العملية فى مجال العلوم الاجتماعية والتميز بينها وبين اى صور اخرى .

فالتقويم دراسة للتغيرات التى حدثت اثناء وبعد تطبيق برامج العمل الاجتماعى، وتحديد للجوانب المؤثرة فى البرنامج، وقد تكون فرص نجاح البرنامج اكبر لو ان التقويم قد ادرج منذ البداية ضمن التخطيط للبرنامج باعتباره خطوة اساسية من خطواته التنفيذية ويستخدم مفهوم التقويم كهدف فى حد ذاته او كعملية، فهو كههدف يحدد العائد او الفائدة الاجتماعية للبرنامج، اما كعملية انه يقيس الدرجة التى تعكس العائد المرغوب او الفائدة من البرنامج، وهذان الجانبان فى التقويم يمثلان المكونات المنهجية والتصورية للبحث التقويمى. (سيد فهمى، 1999م : ص ص 255 : 257)

ولذلك يرى ارمسترونج **Armstrong** ان التقويم يهدف للججابة على الاسئلة الآتية : كيف نقوم بالعمل؟ هل ننجز ما نحدده لعملنا ؟ كيف نستطيع تحسين ما نؤديه من عمل ؟ وقد عرف التقويم بانه "جمع بيانات حول نتائج برامج العمل المتعلقة بالأهداف والأغراض الموضوعة لتقدم البرنامج .وقد عرف آخرون التقويم بانه "عملية يمكن بها اصدار الحكم على تحقيق العملية التربوية لاهدافها واغراضها، والعمل على كشف نواحي النقص إن وجد، واقتراح الوسائل لاستكمال هذا النقص فى المستقبل" . كما عرف ايضا بانه "عملية الوصف الدقيق للحصول على المعلومات المفيدة للحكم على بدائل القرارات " ويرى فريق آخر التقويم بانه الجهود المنظمة التى تبذل للتأكيد من مدى النجاح فى تحقيق الاهداف المحددة " ويتفق مع نفس هذا التعريف تعريف المؤتمر الامريكى للصحة العامة بانه عملية لتحديد القيمة او كمية النجاح فى تحقيق الاهداف الموضوعة .

وقد عرف المجتمعون فى احد الاجتماعات الدولية لمنظمة اليونسكو منذ عدة سنوات التقويم بانه " تلك العملية التى تمكن المنفذين من وصف فاعلية برامجهم، والقيام بتعديلات مستمرة إذا اقتضى الامر لتحقيق الاهداف المحددة للبرامج بطريقة اكثر تأثيرا، وهذا يعنى ان عملية التقويم لا تكون فى نهاية البرنامج فقط، ولكنها عملية دورية لمتابعة المراحل المختلفة من البرنامج .

بل ان البعض اكد على ان التقويم هو اسلوب للبحث او منهج علمى فهو " أداة او منهج علمى يستهدف الكشف عن حقيقة التأثير الكلى او الجزئى لبرنامج من برامج التنمية الاجتماعية او

الاقتصادية فى النطاقين القومى والمحلّى على السواء، ووسيلته إلى تحقيق هذا الهدف هى الكشف عن حقيقة التغير الاجتماعى المادى التكنولوجى والمعنوى (سيد فهمى، 1999).

ويرى احمد شفيق السكرى- ان التقييم - عملية اجتهادية لحساب القيمة المادية او تقدير لقيمة شىء، وفى الخدمة الاجتماعية هو قياس او تقدير إلى اى مدى حقق التدخل او المشروع او البرنامج أغراضه وأهدافه؟ وما هى بالتحديد اسباب نجاح او فشل التدخل او البرنامج او المشروع ؟

والاجابة على هذين السؤالين تستخدم لاعادة تحديد بدائل اساليب التدخل او بدائل البرنامج ؟ او اعادة تحديد الاهداف والأغراض نفسها، ويمثل التقييم اهمية فى برامج الخدمات الاجتماعية حيث يستخدم لاثبات احقية البرامج القائمة فى استمرار تمويلها .

والتقييم يختلف عن المتابعة، فالتقييم يهتم بتقدير البرنامج بعد استكماله لى يتخذ البرنامج مساره الصحيح خلال عملية التطبيق، وكلا من المتابعة والتقييم يمكن تصورها موجّهين لكلا من جهود البرنامج ونتائج البرنامج، فالمتابعة تتجه للتركيز على جهود البرنامج، والتقييم يركز على نتائج البرنامج .

وان المقارنة هى اساس التقييم فلا يمكن ان يقيم بدون ان نقارن فيمكن مقارنة الموقف قبل التدخل والموقف بعد التدخل، او مقارنة البرنامج ببرنامج اخر او يتم مقارنته بما هو مخطط من توقعات وهناك من يرى انه - عمليات قياس موضوعى للقيمة الفعلية لاي عمل او نشاط مقاسا بما يحدد من اهداف وبما يخصص له من امكانات (مادية وبشرية) وبما يحدث من تغييرات مادية وانسانية وبما يحققه من نتائج مقارنة بما كان من المتوقع ان يحققه . كما تقاس النتائج المحققة بدورها بما يبذل فى تحقيقها من وقت وجهد وتكلفة. (السكرى، 1997، ص 33: 34)

وفى التخطيط الاجتماعى يتسع نطاق تقييم اى مشروع او برنامج تتضمنه الخطة الموضوعية ليشمل الجوانب التالية :

(1) تقييم الاهداف المحددة للبرنامج او المشروع .

(2) تقييم مدخلات المشروع او البرنامج ويعنى ذلك تقييم الامكانيات المادية والبشرية والتنظيمية المخصصة للمشروع او البرنامج مقاسه بحجم ودرجة صعوبة المشكلات التى يعالجها او الاحتياجات التى يواجهها .

3) تقييم مستويات الاداء والفاعلية بقياس المستوى الفنى لأداء العمل ومدى فاعلية هذا الاداء على ضوء ما يحدثه من تغييرات مصاحبه لادائه .

4) تقييم العائد او النتائج النهائية التى يحققها البرنامج او المشروع فيما يعرف بتقييم المخرجات .

تقييم الاهداف : يستهدف تقييم اهداف البرنامج او المشروع محاولة الوقوف من خلال التنفيذ على ما يلى :

أ.مدى وضوح الاهداف الموضوعة.

ب.مدى واقعية هذه الاهداف وقابليتها للتحقيق.

ج.مدى ترابطها وتكاملها.

د.مدى دراية وفهم العاملين فى التنفيذ للاهداف ومدى ادراكهم لعلاقة اعمالهم المختلفة بتحقيق الاهداف.

هـ.هل هناك اهداف اخرى كان يمكن ان تضاف، ومن ناحية اخرى هل هناك اهداف لأداء أعمالها ويقترح صرف النظر عنها.

و. ما تحقق من هذه الاهداف وما لم يتحقق، ولماذا. (السكرى، 1997، ص ص 33: 34)

- تقييم المدخلات **inputs Evaluation** :

المدخلات التى يتناولها التقييم بالدراسة والقياس فى اي برنامج او مشروع يخطط للتنمية والرعاية الاجتماعية تتضمن جانبين :-

الاول: المستفيدين بالبرنامج او المشروع (افراد او جماعات او مجتمعات محلية او كل ذلك معاً) والاحتياجات التى يواجهها البرنامج او المشروع، او المشكلات التى يعالجها .. ويعرف تقييم هذا الجانب عادة بما يسمى تقييم العملاء .

الثاني: الامكانيات والعناصر التى تم توفيرها وتخصيصها لمواجهة الاحتياجات وعلاج المشكلات ويتضمن ذلك ما يلى :

• الخدمات التى يوفرها المشروع ومدى تكاملها وكفايتها لتحقيق الاهداف.

- المرافق والمباني والطاقة الخدمية لكل منها والطاقة المستغلة فعلا .
- التخطيط التنظيمي للمشروع ويشمل:
- البناء التنظيمي وتقسيماته ومدى تناسبه مع تنوع البرنامج او المشروع .
- القوى العاملة ومدى كفايتها العددية وكفاءتها من حيث الخبرات والتأهيل ومسميات وظائفها والاختصاصات المحددة لكل منها ومدى الوضوح فى تحديد ذلك كله وخلوه من الازدواج او التضارب.
- خط السلطة: **Line of Authority** ومدى تسلسل القيادة وتفويض السلطة من اعلى إلى اسفل لتجنب الاختناقات المعوقة للعمل وانسيابه فى التوقيت والظروف الملائمة لتحقيق اهداف المشروع.
- الاتصال: **Communication** ويقصد به وسائل نقل الاوامر والتوجيهات والتعليمات والمعلومات الخاصة بالعمل على جميع المستويات.
- الأموال والاعتمادات المخصصة ومدى كفايتها .
- المعدات والأجهزة ومدى كفايتها وحدائتها تكنولوجيا .
- تعليمات ولوائح العمل فى المشروع ومدى خلوها من التعقيد مع ملاءمتها لطبيعة المشروع واهدافه . (قاسم، 1999م، ص 139) .

- تقويم مستوى الاداء والفاعلية: Evaluation of standards and effectiveness of performance :

مفهوم تقييم مستوى الاداء وفاعليته يشير الى اسلوب موضوعى او منهج علمى يتبع للوقوف على المستوى الفنى لاداء العمل وعلى مدى التأثير الكلى او الجزئى لهذا الاداء وكذلك للكشف عن التغيرات التنموية التى تطرأ على المستفيدين من المشروع او البرامج خلال مراحل تنفيذ المتعاقبه ويستهدف تقييم مستوى وفاعلية الاداء ما يلى :

- التحقق من ان المشروع يسير بصورة مطابقة للخطة الموضوعية .
- التأكد من ان العمل فى هذا المشروع يؤدي وفق الاصول التى وضعها الخبراء والمتخصصون
- الاطمئنان الى ان التغيرات التنموية المنشودة تتحقق كما وكيفا بالمعدلات المتوقعة لكل مرحلة من مراحل تنفيذ المشروع .
- التيقن من ان العمل يؤدي باقصى كفاءة إدارية وتنظيمية فى استخدام الامكانيات المتاحة للمشروع (أموال - قوى عاملة - وقت - مهمات - ادوات - مرافق ...) وذلك بأقل قدر من الفاقد المسموح به فى استخدام هذه الامكانيات .

- التعرف على ما يواجه التنفيذ او الاداء من صعوبات ومشكلات وتقصى أسبابها او العوامل المحدثة لها (هل تعود إلى عيوب فى التخطيط ام إلى قصور فى الامكانيات ام إلى ضعف فى مستوى كفاءة العاملين).
- الكشف عن مواطن الفاقد فى استخدام الامكانيات المتاحة (فى الانفاق وفى استهلاك المعدات والمهمات والادوات وفى تشغيل القوة العاملة).
- الكشف عن مواطن الخلل الادارى والتنظيمى وهل ترجع إلى:
 - شيوع المسؤولية بين العاملين او عدم وضوحها وتحديدها .
 - عيوب فى البناء التنظيمى للوحدة المنفذة للمشروع .
 - عيوب فى اللوائح والتعليمات .
 - ضعف فى الرقابة الداخلية .
 - عدم فاعلية الاشراف والتوجيه والتدريب .
 - تعقد إجراءات العمل .

وعلى ضوء ما يسفر عنه التقييم فى هذه الجوانب كلها يمكن للمخططين الاجتماعيين اقتراح ما يلزم من إجراءات لتطوير العمل والارتقاء وبمستوى الاداء وزيادة فاعليته وتأثير وتنمية الكفاءة فى استخدام الامكانيات المتاحة. (قاسم 1999م، ص 139).

- تقييم المخرجات او الانجازات :

ويعنى ذلك إجراء الدراسات التقييمية التى تساعد المخططين الاجتماعيين فى الوقوف على ما يلى :-

- مدى ما تحقق من اهداف مرتبة حسب اولوياتها واهميتها .
- عدد المستفيدين .
- التغييرات التنموية التى طرأت نتيجة لتنفيذ البرنامج او المشروع سواء بالنسبة للمستفيدين انفسهم او بالنسبة للمجتمع ككل .

فبالنسبة للمستفيدين :

يعنى هذا المفهوم قياس ما اكتسبوه من معارف، وما استطاعوا ان ينموه من مهارات، وما وصلوا إليه من نمو ونضج او وعى وما تبناه من قيم واتجاهات صالحة وانماط سلوكية جديدة

اما بالنسبة للمجتمع ككل :

فقياس ما ادخله البرنامج او المشروع فى المجتمع من:

- أنشطة جديدة (اقتصادية - اجتماعية - ثقافية - صحية)
- تنظيمات اهلية فعالة وزيادة فاعلية المشاركة الشعبية .
- قيم وتقاليد جديدة صالحة .
- تطوير وتحديث فى التكنولوجيا المستخدمة .
- نمو قاعدة القيادة المحلية عددا وتنوعا ومستوى .
- تحسن مؤشرات التخلف (الامية - وفيات الاطفال - ضعف الدخول - البطالة)
- تنشيط المؤسسات المحلية وزيادة فاعلية مشاركتها فى تنمية المجتمع .
- رفع مستوى صحة البيئة والحفاظ عليها من التلوث .
- الاستخدام الواعى للمرافق العامة وصيانتها والحفاظ عليها .
- زيادة مشاركة المجتمع فى تحقيق اهداف التنمية القومية الشاملة .

- نظم المعلومات Information system :

مفهوم يشير إلى النظم التى تستخدم لتسجيل نمو وتطور المجتمعات الانسانية وعلى مستوى المجتمعات المحلية فان نظم المعلومات تعنى مجموعة السجلات او البطاقات او التقارير التى تستخدم لتسجيل وحفظ وتبادل البيانات والاحصاءات والمعلومات الاساسية عن المجتمع المحلى وسكانه (بنيانه وهيكله - واوضاعه الديموجرافية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعمرانية والصحية).

أهم المشروعات القائمة فيه والمؤسسات العاملة به، كما يعنى ايضا مفهوم نظم المعلومات الكيفية التى يتم بها تدفق المعلومات من القاعدة إلى القمة او من المستويات الادنى إلى الاعلى وبالعكس، والمواقع التى تصل اليها هذه المعلومات، وماذا يتم بشأنها، أو كيفية استخدامها فى كل موقع ونوع الحاجة إليها للتخطيط والمتابعة والاشراف والرقابة. (ابو لغد، 1960م، ص ص 33 : 36)

والخلاصة وای ما كان اتجاه او ابعاد المفاهيم السابقة فانه يمكننا ان نؤكد ان مفهوم التقييم، وان اختلف فى بعض الاحيان من حيث الشكل او الطريقة المتبعة فى تحقيقه، إلا انه وسيلة هامة وأساسية

لا يمكن الاستغناء عنها في مجالات الرعاية الاجتماعية على وجه العموم، وفي مجالات تقييم برامج وخدمات منظمات المجتمع المدني على وجه الخصوص، وذلك باعتباره عملية جوهرية تعتمد على القياس العلمي لتحديد ورصد النتائج التي يمكن التوصل إليها من خلال تطبيق برنامج او مشروع او منهاج يتعلق بأساليب التدخل المهني في إحدى مجالات الخدمات الاجتماعية، ويقدم لنا تصورا واضحا لكيفية التعامل

في المستقبل مع هذه المجالات بصورة اكثر نجاحا ومهنية.

5.2 الدراسات السابقة

تعتبر الدراسات التي تناولت أوضاع النساء اللواتي يرأسن أسر في الأراضي الفلسطينية قليلة جدا، وخاصة تلك الدراسات التي اقتصت في تقييم الوامج والخدمات المقدمة لهن، فمعظم الدراسات المتوافرة تناولت قضايا المرأة بشكل عام والمرأة العاملة بشكل خاص، وسوف تستعرض الباحثة في هذا القسم بعض الدراسات التي يمكن التوصل اليها ولها علاقة مباشرة أو غير مباشرة في موضوع الدراسة الحالية:

وكذلك الاستفادة من نتائجها ومقارنتها بنتائج الدراسة الحالية.

اولا: الدراسات العربية:

دراسة حمامي 1998:

هدفت الدراسة إلى محاولة تطوير بعض الإستراتيجيات لدمج عدد اكبر من النساء في العمل الرسمي في فلسطين. استعرضت الدراسة الوضع الحالي للمرأة العاملة في الأراضي الفلسطينية بالاعتماد على مسح القوى العاملة لدائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية وخلصت الدراسة إلى عديد من الاستنتاجات أهمها:

1. تدني نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة الرسمية.
2. محدودية الأنشطة الاقتصادية المشغلة للنساء.
3. محدودية النساء الفلسطينيات العاملات في إسرائيل والمستعمرات، حيث لا تزيد عن 3% من مجموع العمال الفلسطينيين فيها، ومعظم النساء العاملات في سوق العمل الإسرائيلي كبيرات في السن وغير متعلمات ويعملن في القطاع الزراعي.

4. توفر أسواق العمل الرئيسية الثلاث للقطاع الرسمي، وهي العمل المأجور في إسرائيل والمستعمرات والاقتصاد غير الزراعي عدداً محدوداً من فرص العمل للنساء خاصة قطاع غزة علاوة على ذلك يحتاج دخول النساء للعمل في هذه القطاعات إلى متطلبات وشروط اجتماعية وتعليمية معنية فدخل قطاع الزراعة يرتبط بأوضاع العائلة-تولد النساء أو يتزوجن في عائلات تعمل في الزراعة-وتشكل الظروف الاجتماعية المحددة، دافعاً للعمل في إسرائيل والمستعمرات حيث يعتبر الفقر وغياب معيل للعائلة مبررات اجتماعية ضرورية

دراسة اصلاح جاد (1999):

هدفت الدراسة الى بحث مفهوم الأسر التي ترأسها نساء في الأدبيات العالمية، وذلك المستخدم في الاراضي الفلسطينية، والتعرف على واقع وخصائص وتركيبية الأسر التي ترأسها نساء في الضفة الغربية وقطاع غزة، وذلك بالمقارنة مع الأسر التي يرأسها رجال، وفي بحث المفهوم اعتمدت الدراسة على عدد واسع من أدبيات الدراسة التي ناقشت إشكالية الرئاسة في الأسرة ومحددات الرئاسة النسائية للأسر وأنواعها والمنهجية المستعملة في جميع البيانات، حول هذه الفئة النسائية. وتناولت الدراسة مفهوم الفقر والمعايير المستخدمه في قياسه، وركزت على انتشار الفقر بين الأسر التي ترأسها نساء بصفتها (الأقفر)، وتناولت الدراسة بأسلوب وصفي واقع وخصائص الأسر التي ترأسها نساء وأنواعها في فلسطين. ومن أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة بشأن خصائص الأسر التي ترأسها نساء فلسطين ما يلي:

1. أن الأسر التي ترأسها نساء أصغر حجماً من الأسر التي يرأسها الرجال، وأن أكثر أشكال الأسر التي ترأسها نساء انتشارا في فلسطين، هي تلك التي ترأسها الأمل، وان فئة النساء الأرامل تعتبر أكثر الفئات تلقياً للمساعدة المقدمة من وزارة الشؤون الاجتماعية.
2. السياسات والبرنامج التي تستهدف مكافحة الفقر بين الأسر الفلسطينية تستند في قطاعي الإسكان والزراعة إلى المفهوم الأبوي للأسرة، ففي قطاع الإسكان يطلب من المنتفعين تسجيل المنزل باسم الرجل باعتباره المعيل، وفي مجال استصلاح الأراضي الزراعية يطلب من المنتفعين المشاركة بـ 50% من تكلفة المشروع وإثبات ملكية الأرض من قبل رب الأسرة، وحيث أن نسبة متدينة من النساء يملكن أرضاً فإن هذا الشرط يؤدي إلى استبعاد غالبية النساء من مشاريع استصلاح الأراضي الزراعية كما اوصت الدراسة بين ثناياها بأهمية استكمال البحث في عدد من جوانب ومجالات الموضوع مثل:

1. أهمية قياس الإمكانيات المتاحة وقدرات النساء اللواتي يرأسن أسر على الوصول إلى سوق العمل وتحديد أثر بنية سوق العمل الفلسطيني على فقر النساء.
2. إعادة تجميع البيانات حول النساء الأرامل لمعرفة المزيد عن حجم أسرهن وعدد الـ 1ين يكسبون ومعدل الإعالة ومعرفة إمكانياتهن في الوصول إلى المصادر ومستوى التعليم والمهارة والصحة.
3. إجراء مزيد من التجميع للبيانات حسب العمر والنوع الاجتماعي لتحديد فيما إذا كان العمر محدداً لفقر النساء ورئاستهن.

4. من أجل تشخيص أفضل لأثر التعليم على فقر النساء اللواتي يرأسن أسر من الضروري تجميع البيانات حسب المستوى التعليمي والنوع الاجتماعي وحالة الفقر.

دراسة البرنزي، صبيح (2005):

هدفت الدراسة بصورة أساسية إلى تحديد الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للنساء اللواتي يرأسن أسر، واعتمدت الدراسة على أسلوب البحث الميداني لجمع البيانات من خلال الاستمارة وقد استخدم الباحثان العينة الطبقية العشوائية حيث بلغ حجمها 186 أسرة. وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1- الخصائص الاجتماعية: تصل نسبة الجنس (نسبة الإناث إلى الذكور) في الأراضي الفلسطينية 102 أنثى لكل 100 ذكر، بينما تصل النسبة في المجتمع الذي ترأسه نساء إلى 121 امرأة لكل 100 رجل، وهذا مؤشر على تركيز النساء في تلك المجتمعات وهذه الحالة متشابهة إلى حد ما في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة (123 و 118 على التوالي) وكذلك الحال فيما لو قورنت المسألة ما بين الحضر والريف.

2- المجتمع الفلسطيني مجتمع فتي حيث تصل فيه نسبة الأطفال (0-14 سنة) إلى حوالي نصف السكان (47%) في حين تصل النسبة في المجتمع التي ترأسه نساء إلى 37% أي أقل بكثير من النسبة العامة وهذا الاختلاف يتركز بشكل خاص في الضفة الغربية.

3- يتقارب الاتجاه العام للمؤهلات العلمية ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة إلى حد ما في المجتمع الذي ترأسه نساء، ولكن نسبة الحاصلين على تعليم عالي في قطاع غزة (من بين الأفراد 15 فأكثر) أعلى مما هو عليه الحال في الضفة الغربية (9% و 8% على التوالي).

4- أظهرت النتائج أن نسبة الأمية بين الأفراد 10 سنوات فأكثر في المجتمع الذي ترأسه نساء أعلى من المعدل العام في الضفة الغربية.

5- أشارت النتائج إلى أن نسبة الذكور المتزوجون من بين 15 سنة فأكثر أعلى من الإناث حيث تصل النسبة (16% و 24% على التوالي).

6- الخصائص الاقتصادية: أظهرت النتائج أن نسب المشاركة في القوى العاملة بين الأفراد 15 سنة فأكثر (القوة البشرية) في مجتمع الهدف ضئيلة جداً مقارنة بنسب المشاركة العامة.

7- مشاركة الأطفال في القوى العاملة.

8- تعمل غالبية المستخدمات بأجر في القطاع الخاص الوطني في ظل ظروف عمل صعبة دون عقود عمل مكتوبة ودون إجازات أسبوعية وسنوية وتأمين صحي وتأمين ضد إصابات العمل.

دراسة (الحياري، 1997):

هدفت الدراسة إلى التعرف على خصائص الأسر التي ترأسها امرأة بغض النظر عن المستوى الاقتصادي لتلك الأسر" والتي هدفت إلى التعرف على الخصائص الأساسية للأسر التي رباتها إناث، وتباين تلك الخصائص حسب المتغيرات السكانية والديموغرافية والاجتماعية. استندت الدراسة إلى التعداد العام للسكان والمساكن الذي نفذته دائرة الإحصاء العامة عام (1994) في الأردن، وكانت ابرز نتائج الدراسة أن 10% من الأسر الأردنية ترأسها امرأة، وبينت النتائج أن غالبية تلك الأسر تقودها امرأة بسبب وفاة الزوج (الصلح، 2004).

دراسة شلاش، عبد الحميد، سويدان (1998)

استهدفت الدراسة إعطاء صورة عن مدى انتشار الفقر بين النساء المعيلات لأسرهن. ومحاولة الكشف عن الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لهذه المشكلة على أمل أن تسمح نتائج الدراسة بتسليط الضوء على الأسباب الهيكلية والأسباب المتعلقة بالسياسات الاقتصادية، وصولاً إلى توصيات بشأن إجراء دراسات لاحقة.

تناولت الدراسة عينة من الأسر التي تعيلها نساء بلغ حجمها (700) أسرة من المناطق الحضرية في مركز وأطراف مدينة بغداد خلال الفترة الممتدة من أيلول /سبتمبر حتى تشرين الثاني / أكتوبر 1997. كما اعتمدت الدراسة على بيانات مستمدة من بحوث ميزانية الأسرة التي يصدرها الجهاز المركزي للإحصاء، والمسوحات الأسرية للأسكوا والبرنامج الإنمائي، وتقارير البعثات والمنظمات الدولية ودورات ومسوحات الاتحاد العام لنساء العراق السابق.

أظهرت نتائج الدراسة:

إن متوسط أعمار النساء هو (45) عاماً، وارتباط ظاهرة الإعاقة بحالة ترملة المرأة (64%). من العينة وإعاقة (25%) من النساء لأسرهن رغم وجود أزواجهن. وأظهرت الدراسة تعطل (43%) من نساء العينة عن العمل كما أن مجمل النشاط الاقتصادي للعينة يصل إلى (48.9%) (الصلح، 2004).

دراسة (الهيئة الوطنية لشئون المرأة اللبنانية، 2000)

هدفت الدراسة إلى معرفة الخصائص الرئيسية للإناث اللواتي يرأسن أسرة في لبنان، استندت الدراسة إلى الإحصائيات العامة التي جرت عام (1996)، حيث أظهرت نتائج المسح السكاني أن (12.5%) من الأسر اللبنانية ترأسها امرأة، وأن (80%) منهن أرامل، وأظهرت النتائج أن معظم الأسر التي

ترأسها امرأة من ذوات الدخل المنخفض، حيث يعمل (23%) منهن باجر، وغالبية تلك الأسر تتلقى مساعدات مالية وعينية من الحكومة والمؤسسات الخاص (الصلح، 2004).

دراسة (الاسكوا، 2001)

التي هدفت صياغة سياسات لمكافحة الفقر لدى الأسر التي ترأسها امرأة، حيث جرت الدراسة في كل من اليمن ولبنان والضفة الغربية وقطاع غزة، وقد أظهرت نتائج الدراسة ارتفاع نسب الأسر التي ترأسها امرأة في لبنان إلى (12.5%) بينما بلغت نسبها في الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي (9.5%) و(8%)، وبلغت نسبة الفقر فيها إلى (30%) مقارنة بالأسر التي يعيها رجل (22%). وبلغت في اليمن نسبة الأسر التي ترأسها امرأة (13%) (الصلح، 2004).

دراسة (حسن، 1997)

بعنوان "الفقر والمرأة الريفية والتنمية الزراعية"، وخلصت الدراسة إلى أن أسباب فقر المرأة في المناطق الريفية، وضعف إسهاماتها في التنمية الزراعية يعود إلى عدم امتلاكها للأراضي الزراعية والموارد الإنتاجية، وعدم تمكنها من الاستفادة من أساليب الزراعة الحديثة التي تعتمد على المكننة بسبب تكثيف رأس المال (الصلح، 2004).

ثانيا: الدراسات الأجنبية:

دراسة (جوشي، 2004)

بعنوان رئاسة المرأة للأسرة في بنغلادش، والتي تناولت خصائص الأسر المعيشية التي تعيها امرأة واثر رئاسة المرأة للأسرة على تعليم الأطفال، بينت نتائج الدراسة أن الأسر التي ترأسها امرأة تمثل نسبة (15.2%) من الأسر البنغالية، وأن غالبية من الأرامل وزوجات مهاجرين، وأن تلك الأسر أكثر فقرا من تلك التي يرأسها رجل، وإنها أقل ملكية للأصول كذلك. كما بينت النتائج أن أطفال الأسر التي ترأسها امرأة أكثر احتمالا للعمل خارج المنزل بسن مبكرة، وأقل تحصيليا من أطفال الأسر التي يقودها رجل.

دراسة (بانجو واووا، 2006)

بعنوان " اثر الأطفال على مكانة الدخل للأسر التي ترأسها امرأة" وهي دراسة مقارنة أجريت بين الولايات المتحدة الأمريكية وخمس دول صناعية غربية وهي (بلجيكا وكندا وفنلندا وفرنسا والسويد)، أظهرت نتائج الدراسة أن النساء اللواتي يرأسن أسرهن في الولايات المتحدة هن أسوأ حالا من نظيرتهن في تلك الدول، وان اثر الأطفال على وضعية الدخل للأسر في الولايات المتحدة اكبر تأثيرا من الدول الغربية الخمس.

دراسة (الود وجينكز، 2004)

وهي دراسة حول انتشار الأسر التي يرأسها امرأة في الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام (1960)، كشفت نتائج الدراسة أن تدهور فرص العمل للرجال أدى إلى انخفاض معدلات الزواج وزاد من نسبة الأسر التي يرأسها أحد الوالدين (Jeferey,2005).

دراسة (كوثاري، 2002)

جاءت هذه الدراسة وفقا لقانون حقوق الإنسان رقم 49/2002 بشأن مساواة كلا الجنسين في الحق بامتلاك سكن، باعتباره حق من حقوق الإنسان بغض النظر عن جنسه، أكدت الدراسة أن النساء أكثر تأثرا بالآزمات، والأكثر تعرضا للتشرد، وان النساء اللواتي يرأسن أسرهن أشد فقرا من الأسر التي يقودها الرجل أو كلا الزوجين، وأنهن الأقل حظوظا في الحصول على الائتمان من المصارف (Jeferey,2005).

ثالثا: تعقيب على الدراسات السابقة:

يلاحظ من العرض السابق للدراسات أنها ركزت على واقع الأسر التي ترأسها امرأة، سواء من حيث نسب تلك الأسر أو أسباب قيادتها للأسرة، ولم تتطرق تلك الدراسات لخصائص الأسر التي ترأسها امرأة وأسباب فقرها، وتحديد احتياجاتها ومدى اهتمام الحكومات والمنظمات المدنية بتلك الأسر.

من هنا جاءت هذه الدراسة للتعرف على خصائص الأسر الفقيرة التي ترأسها امرأة، والفرص المتاحة أمامها لتحقيق احتياجات أفرادها في مختلف المجالات الصحية والمعيشية والتعليمية والمهنية، بذلك تتفرد هذه الدراسة بتوفير قاعدة بيانات عن احتياجات الأسر التي ترأسها المرأة في تلك المجالات، ومدى اهتمام منظمات المجتمع المدني في تلبية تلك الاحتياجات.

وبذلك فإن هذه الدراسة تتفق مع الدراسات السابقة كونها تسلط الضوء على الأسر الفقيرة التي فقدت معيها لسبب أو آخر، لتحل المرأة محله لتحمل مسؤوليات الأسرة.

بينما تختلف عن تلك الدراسات كونها لا تتوقف عند حد تحديد أسباب ترأس المرأة للأسرة، ولا مجرد عرض نسبة تلك الأسر، بل تتعدى ذلك لدراسة احتياجات تلك الأسر من المساعدات المادية والعينية والخدماتية، لتأهيل الأسرة مستقبلاً وإعدادها لمواجهة مصاعب الحياة.

الفصل الثالث

منهجية الدراسة وإجراءاتها

يتضمن هذا الفصل وصفا للإجراءات التي استخدمتها الباحثة لتحقيق أهداف الدراسة، حيث تم عرض المنهج المستخدم لإتمام إجراءات الدراسة، وتحديد مجتمع الدراسة وطريقة اختيار عينة الدراسة وحجمها، وتوزيعها حسب المتغيرات الديموغرافية. وكذلك توضيح اداة الدراسة المستخدمة لجمع البيانات وكيفية التحقق من صدقها وثباتها. وأخيرا التعرض للمعالجة الإحصائية للبيانات.

1.3 منهج الدراسة

استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي لمناسبته لطبيعة هذه الدراسة، حيث تم استقصاء آراء العاملين والمستفيدات في مؤسسات المجتمع المدني في محافظة جنين .

2.3 مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع العاملات والمستفيدات في مؤسسات المجتمع المدني التي تقدم خدمات للأسر الفقيرة التي ترأسها امرأة في محافظة جنين، ويبلغ عدد العاملات في مؤسسات المجتمع المدني التي تقدم خدمات للأسر الفقيرة التي ترأسها امرأة في محافظة جنين حسب مصادر وزارة الداخلية في محافظة جنين (370) موظفة، أما عدد النساء المستفيدات من هذه البرامج فقد بلغ (4021) مستفيدة والجدول (1) يبين توزيع عينة الدراسة حسب المؤسسة، وعدد العاملين والمستفيدات (للمزيد انظر/ي الملحق رقم(3.3) يتضمن قائمة بأسماء جميع المؤسسات العاملة في محافظة جنين).

• عينة الدراسة

تكونت عينة الدراسة من (150) مستفيدة و(75) موظفة في مؤسسات المجتمع المدني في محافظة جنين تم اختيارهم بطريقة العينة القصدية، وقد قامت الباحثة بتوزيع (260) استبانته على المنتفعات و(90) استبانته على العاملين، وبعد إتمام عملية جمع البيانات وصلت حصيلة الجمع (155) استبانته للمنتفعات استبعد منها (5) استبانته بسبب عدم صلاحيتها للتحليل الإحصائي لكي تصبح عينة الدراسة التي تم إجراء التحليل الإحصائي عليها للمنتفعات (150) استبانته، أما بالنسبة للعاملين فقد بلغت حصيلة الجمع (82) استبانته استبعد منها (7) استبيانات لعدم صلاحيتها للتحليل الإحصائي لكي تصبح عينة الدراسة التي تم إجراء التحليل الإحصائي عليها للعاملين (75) استبانته، وقد ركزت الباحثة في اختيارها لعينة الدراسة على المتلغعات اللواتي تلقين خدمات من المؤسسات والمراكز التي تقدم خدمات للأسر التي ترأسها امرأة خلال العام 2010 -2011 وهو العام الذي طبقت فيه الباحثة الدراسة الحالية والتأكد من هذه الخدمات تم تلقيها من خلال برامج وليس من خلال مساعدات طارئة أو موسمية، كما ركزت الباحثة في اختيارها للعاملين في عينة الدراسة على العاملين الذي أشرفوا أو عملوا بصورة مباشرة على تنفيذ البرامج التي استهدفت الأسر التي ترأسها امرأة، ولذلك واجهت الباحثة صعوبة في حصر مجتمع الدراسة والوصول إلى عينة الدراسة والجدول رقم (1.3) يبين توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغيراتها المستقلة للمستفيدات، ويبين الجدول رقم (2.3) توزيع عينة الدراسة حسب متغيراتها المستقلة الخاصة بالعاملين:

جدول 1.3: وصف عينة الدراسة حسب متغيراتها المستقلة الخاصة بالمستفيدات

المستفيدات		مستويات المتغيرات	المتغيرات
النسبة المئوية%	التكرار		
20.0	30	30 سنة فأقل	العمر
69.3	104	من 31-40 سنة	
10.7	16	50 سنة فأكثر	
100%	150	المجموع	
84.0	126	ثانوية عامة فأقل	المؤهل العلمي
6.0	9	دبلوم متوسط	
10.0	15	بكالوريوس	
100%	150	المجموع	

10.7	16	أرملة	الحالة الاجتماعية للمستفيدة
7.3	11	مطلقة	
18.7	28	الزوج عاطل عن العمل	
63.3	95	الزوج مريض	
%100	150	المجموع	
10.7	16	أثنين فأقل	عدد المعالين
19.3	29	من 3 - 4	
39.3	59	من 5-7	
30.7	46	ثمانية أفراد فما فوق	
%100	150	المجموع	
36.7	55	قرية	مكان السكن
39.3	59	مدينة	
24.0	36	مخيم	
%100	150	المجموع	
60.7	91	ملك	طبيعة السكن
19.3	29	مستأجر	
20.0	30	وكالة	
%100	150	المجموع	

الجدول 2.3: وصف عينة الدراسة حسب متغيراتها المستقلة الخاصة بالعاملين

العاملين		مستويات المتغيرات	المتغيرات
النسبة المئوية %	التكرار		
11.1	25	اغاثة	طبيعة عمل المؤسسة
5.8	13	تنموية	
5.8	13	اقتصادي	
4.9	11	اجتماعي	
2.2	5	صحية	
1.8	4	قانوني	
1.8	4	زراعي	
%100	75	المجموع	
40.0	30	30 سنة فأقل	العمر
29.3	22	من 31-40 سنة	
22.7	17	من 41-50 سنة	

8.0	6	51 سنة فأكثر	المؤهل العلمي
%100	75	المجموع	
9.	2	ثانوية عامه فاقل	
4.4	10	دبلوم متوسط	
23.6	53	بكالوريوس	
2.2	5	دبلوم عالي	
2.2	5	ماجستير فأعلى	
%100	75	المجموع	سنوات الخبرة في العمل في المؤسسة
12.4	28	5 سنوات فاقل	
8.9	20	من 6 إلى 10 سنوات	
9.3	21	من 11 إلى 15 سنة	
2.7	6	من 15 سنة فأكثر	
%100	75	المجموع	

4.3 أداة الدراسة

بعد الإطلاع على عدد من المصادر والمراجع الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث، عملت الباحثة على تصميم استبانته لجمع البيانات من أفراد العينة، لتحقيق أهداف البحث، وقد تكونت الأداة في صورتها النهائية من جزأين وهي :

أولاً: بيانات شخصية: وهي عبارة عن بيانات شخصية عن العائلات والمستفيدات من المؤسسات والجمعيات، التي تقدم برامج للأسر الفقيرة التي ترأسها امرأة، حيث قامت الباحثة بتعبئتها بعلم وبموافقة الجهات المسؤولة بالمؤسسات، وقد تم تقسيم هذه المعلومات إلى قسمين حيث اختص القسم الأول بمعلومات عن المستفيدات وهي: العمر، المؤهل العلمي، الحالة الاجتماعية، عدد العاملين، مكان السكن، طبيعة السكن، واختص القسم الثاني "بالعائلات: طبيعة عمل المؤسسة، العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة في المؤسسة حيث طلب من المستجيبين وضع إشارة (x) داخل المربع المقابل للمعلومة التي تنطبق على المبحوث.

ثانياً: الفقرات التي تقيس درجة تقييم البرامج المقدمة من منظمات المجتمع المدني للأسر الفقيرة التي ترأسها امرأة من وجهة نظر المستفيدات والعائلات.

وقد قامت الباحثة بتصميم أداة لقياس مستوى تقييم البرامج المقدمة من منظمات المجتمع المدني للأسر الفقيرة التي ترأسها امرأة، بعد مراجعة الأدب التربوي المتعلق بهذا الموضوع، حيث اطلعت

الباحثة على عدة مقاييس لتقييم الأداء في مجالات وبرامج مختلفة، وبعد ذلك قامت الباحثة بتصميم أداة لقياس مستوى تقييم البرامج المقدمة من منظمات المجتمع المدني للأسر الفقيرة التي ترأسها امرأة، وقد تكونت في الاستبانة صورتها النهائية من ستة وتسعون فقرة مقسمة على تسع مجالات، حيث تم تصميم الاستبانة على أساس مقياس ليكرت (Likert Scale) خماسي الأبعاد وقد بنيت الفقرات بالاتجاه الإيجابي، والجدول (3.3) يبين توزيع فقرات الدراسة على مجالاتها المختلفة.

جدول 3.3: توزيع فقرات أداة الدراسة على مجالاتها الرئيسية

الرقم	المجال	أرقام الفقرات	عدد الفقرات
1	تقييم إدارة البرامج المقدمة من منظمات المجتمع المدني (خاص بالعاملين)	17-1	17
2	التخطيط للبرامج المقدمة من منظمات المجتمع المدني	29-18	12
3	بيئة العمل للعاملين	42-30	13
4	تقييم المساعدات الاجتماعية والثقافية (خاص بالعاملين و المستفيدات):	50-43	8
5	تقييم الفقرات التي تقيس المساعدات الصحية والطبية(خاص بالعاملين و المستفيدات):	61-51	10
6	المساعدات المتعلقة بالتأهيل والتدريب (خاص بالعاملين و المستفيدات)	70-62	9
7	المساعدات في مجال الخدمات الاقتصادية(خاص بالعاملين و المستفيدات):	79-71	9
8	المساعدات القانونية والتشريعية(خاص بالعاملين و المستفيدات)	87-80	8
9	بيئة العمل للمستفيدات	96-88	9
		المجموع	96

هذا وقد تم تصميم المقياس على أساس مقياس ليكرت خماسي الأبعاد وقد بنيت الفقرات بالاتجاهين الإيجابي والسلبي وأعطيت الأوزان للفقرات السلبية والإيجابية كما هو آتي:

بدرجة كبيرة جداً: خمس درجات

بدرجة كبيرة: أربع درجات

بدرجة متوسطة: ثلاث درجات

بدرجة قليلة: درجتين

بدرجة قليلة جداً: درجة واحدة

وبذلك تكون أعلى درجة في المقياس = $96 \times 5 = 480$

وتكون أقل درجة = $96 \times 1 = 96$

وقد تم عكس الأوزان للفقرات السلبية.

1.4.3. صدق أداة الدراسة:

استخدمت الباحثة صدق المحكمين أو ما يعرف بالصدق المنطقي وذلك بعرض المقياس على (12) محكم من ذوى الاختصاص والخبرة (مرفق قائمة بأسماء المحكمين) بهدف التأكد من مناسبة المقياس لما أعد من أجله وسلامة صياغة الفقرات، وانتماء كل منها للمجال الذي وضعت فيه، وقد بلغت نسبة الاتفاق بين المحكمين على عبارات المقياس 96% وهو ما يشير إلى أن المقياس يتمتع بصدق مقبول (عودة، 1998، ص383). وقد أجريت التعديلات اللازمة التي اجمع عليها المحكمون وقد تم حذف عدد من الفقرات المكررة والمزدوجة والمركبة كما تم إضافة بعض الفقرات، ومن ثم اخضع المقياس لفحص الثبات.

2.4.3. ثبات أداة الدراسة:

نظراً لاشتغال الأداة على عدة مجالات، فقد استخدمت الباحثة عدة أنواع من الثبات من أجل استخراج معامل الثبات لكل قسم من هذه الأقسام:

أولاً: طريقة إعادة الاختبار (Test- Retest Method) حيث تم تطبيق أداة الدراسة على عينة استطلاعية مكونة من (30) عاملاً بواقع (15) عامل و (15) مستفيدة، لم يتم تضمينهم في عينة الدراسة الأصلية وبفارق زمني (14) يوماً بين التطبيقين، ثم تم احتساب معامل ارتباط بيرسون بين درجات التجريبتين، وقد بلغ (0.89) وهو معامل مرتفع ويمكن الوثوق به.

ثانياً: ثبات التجانس الداخلي (Consistency)، وهذا النوع من الثبات يشير إلى قوة الارتباط بين الفقرات في أداة الدراسة، ومن أجل تقدير معامل التجانس استخدمت الباحثة معامل (كرونباخ ألفا) (Cronbach Alpha). والجدول (4.3) يبين نتائج اختبار معامل الثبات بطريقة كرونباخ ألفا على مجالات وأبعاد الدراسة المختلفة:

جدول 4.3: نتائج اختبار معامل الثبات بطريقة كرونباخ ألفا على مجالات وأقسام الدراسة المختلفة

القيمة معامل الثبات	القسم
0.88	تقييم إدارة البرامج المقدمة من منظمات المجتمع المدني
0.85	التخطيط للبرامج المقدمة من منظمات المجتمع المدني
0.84	بيئة العمل للعاملين

0.83	تقييم المساعدات الاجتماعية والثقافية
0.89	تقييم الفقرات التي تقيس المساعدات الصحية والطبية
0.87	المساعدات المتعلقة بالتأهيل والتدريب
0.86	تقييم المساعدات في مجال الخدمات الاقتصادية
0.86	تقييم المساعدات القانونية والتشريعية
0.90	بيئة العمل للمستفيدات
0.91	الدرجة الكلية للثبات

يتضح من الجدول (4.3) أن الثبات لمجالات الدراسة المختلفة تراوح بين (0.83-0.91) أما الدرجة الكلية للثبات لجميع الفقرات ولجميع المجالات فقد بلغت (0.91) وجميعها معاملات مرتفعة ومناسبة لأغراض الدراسة الحالية ويمكن الوثوق بها.

ثالثاً: طريقة التجزئة النصفية (Split-Half Method): حيث تم تقسيم فقرات الاستبانة إلى مجالات بحيث البعد تقييم إدارة البرامج المقدمة من منظمات المجتمع المدني (خاص بالعاملات) بعد التخطيط للبرامج المقدمة من منظمات المجتمع المدني (خاص بالعاملات) وبعد الفقرات التي تقيس بعد بيئة العمل (خاص بالعاملات) وبعد تقييم المساعدات الاجتماعية والثقافية (خاص بالمستفيدات والعاملات) وبعد تقييم الفقرات التي تقيس المساعدات الصحية والطبية (خاص بالمستفيدات والعاملات) وبعد الفقرات التي تقيس المساعدات المتعلقة بالتأهيل والتدريب (خاص بالمستفيدات والعاملات) وبعد تقييم المساعدات في مجال الخدمات الاقتصادية (خاص بالمستفيدات والعاملات) وبعد تقييم المساعدات القانونية والتشريعية (خاص بالمستفيدات والعاملات) وبعد الفقرات التي تقيس بعد بيئة العمل (خاص بالمستفيدات) ثم تم استخراج معامل الارتباط بين الدرجات الفردية والدرجات الزوجية (ملحم، 2002:ص310) حيث بلغ معامل الثبات الكلي (0.87) وهذا يعتبر معامل ثبات مرتفع ومناسب لأغراض الدراسة الحالية.

5.3 إجراءات الدراسة

تم إتباع الإجراءات التالية من أجل تنفيذ الدراسة:

1. التأكد من صدق وثبات أداة الدراسة.
2. التنسيق مع مختلف المؤسسات التي تقدم برامج للأسر التي ترأسها امرأة في محافظة جنين ومخاطبة المؤسسات التي وقع اختيار العينة عليها خطياً.

3. قامت الباحثة بتوزيع الاستبيانات وجمعها بنفسها من العاملين والمستفيدات في المؤسسات الاجتماعية التي تقدم برامج للأسر التي ترأسها امرأة في محافظة جنين
4. قامت الباحثة بتوزيع (260) استبانة على (170) استبانة على المنتفعات و(90) استبانة على العاملات.
- 5- بلغت حصيلة الاستبيانات المسترجعة (155) استبانة للمنتفعات استبعد منها (5) استبانة بسبب عدم صلاحيتها للتحليل الإحصائي لكي تصبح عينة الدراسة التي تم إجراء التحليل الإحصائي عليها للمنتفعات (150) استبانة، أما بالنسبة للعاملين فقد بلغت حصيلة الجمع (82) استبانة استبعد منها (7) استبيانات لعدم صلاحيتها للتحليل الإحصائي لكي تصبح عينة الدراسة التي تم إجراء التحليل الإحصائي عليها للعاملات (75) استبانة.
6. تم فرز الاستبيانات المستوفية لشروط الاستجابة والبالغ عددها (150) استبانة للمستفيدات و(75) للعاملات.
7. تم تبويب البيانات وترميزها وإدخالها في الحاسوب .
8. عولجت البيانات إحصائياً.

6.3 متغيرات الدراسة

اشتملت الدراسة على المتغيرات المستقلة والتابعة التالية:

• المتغيرات المستقلة الخاصة بالمستفيدات:

- 1-العمر : وله ثلاثة مستويات: (1) 30 سنة فأقل (2) من 31 إلى 40 سنة (3) 40 سنة فأكثر
- 2- المؤهل العلمي: (1) ثانوية عامة فأقل (2) دبلوم متوسط (3) بكالوريوس
- 3- الحالة الاجتماعية: (1) أرملة (2) مطلقة (3) الزوج عاطل عن العمل (4) الزوج مريض
- 4- عدد المعالين: (1) اثنين فأقل (2) من 3-4 (3) من 5-7 (4) ثمانية أفراد فما فوق
- 5-مكان السكن: (1) قرية (2) مخيم (3) مدينة
- 6- طبيعة السكن: (1) ملك (2) مستأجر (3) وكالة
- 1- طبيعة عمل المؤسسة: (1) إغاثة (2) تنمية (3) اقتصادية

4) زراعية

2- العمر:	1) 30 سنة فأقل	2) من 31-40 سنة	3) من 41-50 سنة
3- المؤهل العلمي:	1) ثانوية	2) دبلوم متوسط	3) بكالوريوس
4- سنوات الخبرة في العمل في المؤسسة:	1) 5 سنوات فأقل	2) من 6-10 سنوات	3) من 11-15 سنة

• المتغير التابع: درجة تقييم البرامج .

3.7 خطوات تطبيق الدراسة

قامت الباحثة بالخطوات التالية:

1. التأكد من صدق وثبات أدوات الدراسة
2. الحصول على إذن خطي لتوزيع الأداة على المبحوثات.
3. قامت الباحثة بتطبيق الاستبانة على أفراد عينة الدراسة، وقبل بدء المبحوثين بتعبئة الاستبانة طلب منهم أن يسجلوا المعلومات العامة في القسم الأول من كل استبانة، ومن ثم وضحت الباحثة هدف الدراسة، وكيفية الإجابة عن فقراتها ومن ثم أتيحت الفرصة للإجابة عن الفقرات.
4. تم فرز الاستبيانات المستوفية لشروط الاستجابة والصالحة للتحليل.
5. بعد أن تمت إجراءات تطبيق الاستبانة قامت الباحثة بتفريغ استجابات المبحوثين تمهيدا لمعالجتها وتحليلها باستخدام الرزمة الإحصائية (spss).

8.3 نموذج الدراسة

المتغير التابع	المتغير المستقل
درجة التقييم	إدارة البرامج المقدمة من منظمات المجتمع المدني
	واقع التخطيط للبرامج المقدمة
	بيئة عمل منظمات المجتمع المدني
	المساعدات الاجتماعية والثقافية
	المساعدات الصحية والطبية
	تقييم برامج التدريب والتأهيل لأفراد الأسر الفقيرة
	المساعدات في مجال الخدمات الاقتصادية
	المجال القانوني والتشريعي للأسر الفقيرة

شكل يوضح تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

39. المعالجة الإحصائية

من أجل معالجة البيانات استخدم برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) وذلك باستخدام المعالجات الإحصائية التالية:

1. المتوسطات الحسابية للإجابة عن أسئلة الدراسة.
2. اختبار (ت) للمجموعات المستقلة (Independent T-Test) لفحص الفرضيات المتعلقة بمتغيرات مكان السكان الخاص بالمستفيدات.

3. تحليل التباين الأحادي (One-Way Anova) لفحص الفرضية المتعلقة بمتغيرات العمر الخاص بالمستفيدين، المؤهل العلمي الخاص بالمستفيدين، الحالة الاجتماعية للمستفيدين، عدد المعالين الخاص بالمستفيدين، مكان السكن الخاص بالمستفيدين، طبيعة السكن الخاص بالمستفيدين، طبيعة عمل المؤسسة الخاصة بالعاملات، العمر الخاص بالعاملات، المؤهل العلمي الخاص بالعاملات، سنوات الخبرة في العمل في المؤسسة الخاصة في العاملات .
4. معادلة كرونباخ ألفا لقياس الثبات
5. التمثيل البياني للمتغيرات المستقلة.
6. اختبار LSD للمقارنات البعدي.

الفصل الرابع

عرض نتائج الدراسة ومناقشتها

يتضمن هذا الفصل عرضاً لنتائج إجابات المبحوثات حول تقييم البرامج المقدمة من منظمات المجتمع المدني للأسر الفقيرة التي ترأسها امرأة في محافظة جنين، حيث تم تحويل استجابات المبحوثات إلى قيم كمية حسب تدرج ليكرت الخماسي، كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول 1.4: تقدير درجة الاستجابة بقيم كمية

درجة التقييم	النسبة المئوية
منخفضة جداً	1
منخفضة	2
متوسطة	3
كبيرة	4
كبيرة جداً	5

ولتوضيح نتائج الإجابات، والتعليق عليها باستخدام المتوسط الحسابي للإجابات، تم اعتماد مقياس تصحيح الأداة كما هو مبين في الجدول أدناه:

جدول 2.4: مفتاح تصحيح الأداة.

درجة التقييم	النسبة المئوية
منخفضة جدا	اقل من (2)
منخفضة	من (2- 2.99)
متوسطة	3
كبيرة	من (3-3.99)
كبيرة جدا	أكثر من (4)

1.4 الإجابة عن أسئلة الدراسة ومناقشتها

للإجابة عن أسئلة الدراسة فقد تم حساب المتوسط الحسابي لإجابات المبحوثات، في جميع المجالات.

• الإجابة عن السؤال الأول:

نص السؤال: ما درجة تقييم البرامج والخدمات التي تقدمها منظمات المجتمع المدني للأسر الفقيرة التي ترأسها امرأة في محافظة جنين من وجهتي نظر العاملات والمنتفعات، وللإجابة عن هذا السؤال فقد تم تقسيمه الى تسع مجالات هي:

المجال الأول: ما درجة تقييم إدارة البرامج المقدمة من منظمات المجتمع المدني من وجهة نظر العاملين؟

تبين نتائج تحليل إجابات المبحوثات حول تقييم البرامج التي تقدمها منظمات المجتمع المدني للأسر الفقيرة التي ترأسها امرأة في محافظة جنين، كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم 3.4: يبين درجة تقييم إدارة البرامج التي تقدمها منظمات المجتمع المدني

الترتيب	الفقرة	المتوسط	درجة التقييم
1	تقيم إدارة المؤسسة شبكة الاتصالات غير رسمية تؤدي إلى زيادة فاعلية الأداء	3.81	كبيرة
2	تقوم المؤسسة بتدريب العاملين التنفيذيين على التقييم	3.77	كبيرة
3	يتم الاحتفاظ بالنتائج لاستخدامها	3.63	كبيرة

كبيرة	3.57	تستخدم المؤسسة التكنولوجيا الحديثة في حفظ البيانات.	4
كبيرة	3.44	يوجد سهولة في الاتصال بين المستفيدين وإدارة المؤسسة.	5
كبيرة	3.43	تتعاون إدارة المؤسسة مع المستفيدين في حل مشكلاتهم.	6
كبيرة	3.43	تقوم إدارة المؤسسة بمراجعة دقة التقييم	7
كبيرة	3.36	تستخدم المؤسسة التقييم المرحلي والسنوي للعاملين وللخدمات التي تقدم للمستفيدين	8
كبيرة	3.33	تشرك الإدارة الموظفين في تصميم برنامج المؤسسة	9
كبيرة	3.30	تتم عملية تقييم الأداء على أسس مهنية.	10
كبيرة	3.17	تتلاءم الخدمة المقدمة مع احتياجات الفئات المستهدفة.	11
كبيرة	3.07	تستخدم الإدارة معايير واضحة في الحوافز للعاملين فيها.	12
كبيرة	3.01	يتعاون الموظفون مع إدارة المؤسسة بسرعة لتقديم الخدمة.	13
منخفضة	2.71	تهتم إدارة المؤسسة بديمومة الأثر الإيجابي للمشاريع بعد انتهائها	14
منخفضة	2.64	تتميز الإدارة بدقة المتابعة أثناء تنفيذ البرامج	15
منخفضة	2.61	تتبع إدارة المؤسسة آليات واضحة لاتخاذ القرار فيما يخص البرامج المقدمة.	16
منخفضة	2.43	يتم توزيع استمارات التقييم في مواعيدها	17
كبيرة	3.21	الدرجة الكلية لبعده تقييم إدارة البرامج المقدمة من منظمات المجتمع المدني	

يتضح من الجدول (3.4) أن درجة تقييم العاملات في منظمات المجتمع المدني، للبرامج التي تقدمها للأسر الفقيرة التي ترأسها امرأة في محافظة جنين، تراوحت ما بين كبيرة ومنخفضة.

فقد مثلت أعلى درجة استجابة للمبحوثات، قيام المؤسسات بإقامة شبكة اتصالات غير رسمية للاتصال بالمنتفعين والأطراف الأخرى من مؤسسات وهيئات محلية ودولية داعمة وممولة، مما يؤدي إلى زيادة فاعلية الأداء بدرجة كبيرة بمتوسط حسابي (3.81) يليها اهتمام المؤسسات بتدريب العاملات التنفيذيات على تقييم البرامج التي تقدمها منظمات المجتمع المدني للأسر الفقيرة التي ترأسها امرأة، بمتوسط حسابي (3.77) .

وتفسر درجة الاستجابة الكبيرة لتلك الفقرات إلى أهمية عمليتي الاتصال والتدريب، باعتبارهما يشكلا ركنا أساسيا في تنفيذ البرامج وتقييمها، فشبكة الاتصالات تساهم في التواصل بين المؤسسة والعاملات الميدانيات أثناء أدائهن لعملهن، أو خلال مرحلة التدريب، فعملية التقييم ليس بالأمر البسيط، وخصوصا أن نتائجه تنعكس على برامج وخطط المؤسسة برمتها، لتصحيح مسارها وتحسين أدائها في حال التقييم السلبي، وتكشف عن مواطن القوة لديها لتعزيزها في حال التقييم الإيجابي.

والتقييم عملية مستمرة لا تتوقف عند حد معين، حيث احتياجات الأسر من الخدمات عملية متصلة وتزداد بشكل مضطرد، مواكبة لعملية التطور والتحضر، فعلى سبيل المثال، احتياجات الأسرة في العقد الماضي تختلف عنها في الوقت الحاضر، وسيشهد الغد بروز متطلبات جديدة أخرى، وهكذا. ولم تقلل العوامل في تقييمهم لأهمية استخدام التكنولوجيا الحديثة، كونها تعطي نتائج سريعة ودقيقة، باستخدام أكثر المقاييس دقة وحساسية.

وكانت درجة استجابة المبحوثات بدرجة منخفضة حول اهتمام إوقات المؤسسات بديمومة الأثر الإيجابي للمشاريع بعد انتهائها، حيث بلغ المتوسط الحسابي (2.71)، يليها تميز الإدارة بدقة المتابعة أثناء عملية تنفيذ البرامج بمتوسط حسابي (2.64) .

وتبين نتائج إجابات المبحوثات أن إدارات تلك المؤسسات لا تولي أهمية بالقدر الكافي لاستدامة الخدمات الإيجابية للمستفيدات، حيث تكتفي في تنفيذ البرامج باعتبارها غاية في حد ذاتها، وليست وسيلة لمساعدة المعوزين، أي بمعنى آخر، يهملها أن تكتب التقارير مرفقة ببيانات إحصائية عن حجم الخدمات التي تقدمها، للجهات المعنية لكسب رضاها، من أجل استمرارية عملية تمويلها.

وترى الباحثة، أن إجابات المبحوثات تنسجم مع واقع عمل مؤسسات المجتمع المدني في مجال تقييم برامجها، حيث تهتم برضي الجهات الممولة والمانحة، أكثر من اهتمامها بالأسر المحتاجة، حيث تركز إدارات تلك المؤسسات على إعداد التقارير بناء على طلب تلك الجهات، وليس بدافع متابعة مدى ملائمة البرامج لاحتياجات الأسر الفقيرة، وبالتالي فإن عملية التقييم تكون مفرغة من محتواها واعتبارها مجرد روتين تفرضه الجهات المختصة سواء الجهات المانحة أو الوزارات المعنية في الحكومة. وهذا ما يفسر درجة الاستجابة المنخفضة للمبحوثات.

أما في المجال الكلي لجميع الفقرات في هذا المجال، فكانت درجة إجابة المبحوثات كبيرة، حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.21) .

المجال الثاني: ما درجة تقييم التخطيط للبرامج المقدمة من منظمات المجتمع المدني من وجهة نظر العاملين؟

يبين الجدول التالي نتائج تحليل إجابات المبحوثات حول التخطيط للبرامج التي تقدمها منظمات المجتمع المدني للأسر الفقيرة التي ترأسها امرأة في محافظة جنين، كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول 4.4: المتوسط الحسابي في مجال التخطيط للبرامج

التسلسل	الفقرة	المتوسط	النسبة المئوية	درجة التقييم
1	يتم تحديد مؤشرات قياس نجاح البرنامج	3.56	71.20	كبيرة
2	وضع إستراتيجية اجتماعية تعمل على إالة معوقات المشاركة للمستفيدين	3.55	71.00	كبيرة
3	ترتبط البرامج برسالة المنظمة	3.43	68.60	كبيرة
4	يتم إشراك أعضاء الهيئة الإدارية في تخطيط البرامج	3.41	68.20	كبيرة
5	يرتبط تخطيط البرنامج مع التخطيط الإستراتيجي	3.33	66.60	كبيرة
6	وضع الآليات المناسبة لتحقيق المشاركة للفئات المستهدفة في تخطيط البرامج	3.22	64.40	كبيرة
7	يتم إعادة تقديم البرنامج الذي نجح لدى المؤسسة سابقا	3.15	63.00	كبيرة
8	تتوفر خطط قصيرة المدى للبرامج وأخرى طويلة المدى	3.13	62.60	كبيرة
9	الترويج الإعلامي لنشاط المؤسسة عبر وسائل الإعلام	3.12	62.40	كبيرة
10	تتم متابعة نتائج البرنامج المقدم من المؤسسة للمستفيدين	2.75	55.00	منخفضة
11	بناء البرامج المقدمة بفاعلية لتلبية الاحتياجات المجتمعية	2.59	51.80	منخفضة
12	تقوم المؤسسة بإشراك الفئات المستهدفة في تخطيط البرامج	2.52	50.40	منخفضة
	الدرجة الكلية لبعد التخطيط للبرامج المقدمة من منظمات المجتمع المدني	3.14	62.93	كبيرة

يتضح من الجدول (4.4) أن درجة تقييم العوامل في منظمات المجتمع المدني، لمدى ممارسة التخطيط للبرامج التي تقدمها للأسر الفقيرة التي ترأسها امرأة في محافظة جنين، تراوحت ما بين كبيرة ومتوسطة.

فقد مثلت أعلى درجة استجابة للمبحوثات بدرجة كبيرة في تحديد مؤشرات قياس نجاح البرامج ومدى ملائمتها لاحتياجات الأسر الفقيرة، بمتوسط حسابي (3.56)، يليها وضع إستراتيجية اجتماعية تعمل على إزالة معوقات المشاركة للمستفيدين بمتوسط حسابي (3.55) . أما أدنى استجابة فكانت بدرجة متوسطة للفقرة التي تتعلق بإشراك المؤسسات الفئات المستهدفة في تخطيط البرامج، بمتوسط حسابي (2.52)، ثم الفقرة التي تتعلق بمدى ملائمة البرامج التي تقدمها للمستفيدين بمتوسط حسابي (2.59) .

وتفسر إجابة المبحوثات بدرجة كبيرة حول تحديد المؤسسات لمؤشرات قياس مدى نجاح البرامج التي تقدمها للمستفيدات، باعتبار استخدام تلك المؤشرات حتمية، لا يمكن بدونها إجراء عملية التقييم، ولكن المعضلة، بمدى مصداقية وكفاءة مستخدمي تلك المؤشرات من العاملات، كونها تحتاج إلى خبرات وقدرات كبيرة من جهة، والالتزام بالموضوعية في عرض نتائج القياس من جهة أخرى.

أما استجابة المبحوثات بدرجة متوسطة حول إشراك المؤسسات الفئات المستفيدة في عملية التخطيط للبرامج، تعود إلى عدم اكتراث الإدارة بوجهات نظر المستفيدات، بالرغم أن عملية نجاح أي برنامج، لا بد أن تشترك فيه جميع الأطراف المعنية، فالمستفيدات أكثر قدرة على تحديد مشكلاتهن واحتياجاتهن من البرامج المقدمة، حيث هناك تباين بين مختلف الحالات في الحاجة إلى البرامج، فمنها ما تعتبر أولوياتها في المجال الصحي، وأخرى في المجال التعليمي وثالثة الدعم المالي وهكذا، في حين أن إدارات تلك المؤسسات ترسم الاحتياجات بناء على تصورها، مما يجعلها عرضة للنقد من قبل المستفيدات لاختلاف أولوياتهن، وهذا السبب الرئيسي في فشل البرامج التي تقدمها المؤسسات في غالبية الأحيان.

وفي هذا المجال ترى الباحثة، أن عملية إشراك المستفيدات في عملية التخطيط، لها ما يبررها، فهن الأكثر قدرة على تحديد احتياجات أسرهن سواء من الدعم المادي أو الخدمات، وبذلك فان تجاهل إدارات المؤسسات للمستفيدات وعدم إشراكهن في عملية التخطيط، يعد احد العوامل التي تفشل البرامج، وبالتالي عدم ملائمة الخدمات والمساعدات لاحتياجات الأسرة.

المجال الثالث: ما درجة تقييم بيئة عمل المنظمات التي تقدم الخدمات والمساعدات للأسر الفقيرة التي ترأسها امرأة؟

يبين الجدول التالي نتائج تحليل إجابات المبحوثات حول تقييم بيئة عمل منظمات المجتمع المدني التي تقدم الخدمات للأسر الفقيرة التي ترأسها امرأة في محافظة جنين، كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول 5.4: المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات المبحوثين حول تقييم بيئة العمل

التسلسل	الفقرة	المتوسط	النسبة المئوية	درجة التقييم
1	يسود بين العاملين وإدارة المؤسسة علاقة مهنية تقوم على الاحترام المتبادل	3.65	73.00	كبيرة
2	نظام الاتصالات في المؤسسة لا يتسم بالرسمية (بيروقراطي).	3.56	71.20	كبيرة
3	تتعرض الخبرة والكفاءة إيجاباً على جودة خدمات البرامج المقدمة.	3.53	70.60	كبيرة
4	تنظم إدارة المؤسسة برامج التدريب والتأهيل المهني للعاملين لرفع مستوى كفاءتهم المهنية	3.46	69.20	كبيرة
5	تهتم المؤسسة بتنمية القيادة الشبابية	3.44	68.80	كبيرة
6	تهتم المؤسسة بتطوير مهارات العاملين	3.43	68.60	كبيرة
7	مرونة الهيكل التنظيمي في المؤسسة يساعد العاملين على التكيف	3.42	68.40	كبيرة
8	تعتمد إدارة المؤسسة طرق علمية لتحديد الاحتياجات التدريبية للعاملين فيه	3.33	66.60	كبيرة
9	تستخدم إدارة المؤسسة معايير واضحة في الحوافز للعاملين فيها	3.23	64.60	كبيرة
10	هناك تنسيق بين المؤسسات الموجودة في المجتمع المحلي	3.20	64.00	كبيرة
11	تهتم بتدريبهم على أولوياتها المحلية	3.13	62.60	كبيرة
12	أهداف المؤسسة واضحة لجميع العاملين	3.07	61.40	كبيرة
	الدرجة الكلية لبعده الفقرات التي تقيس بعد بيئة العمل	3.29	65.96	كبيرة

يتضح من الجدول (5.4) أن درجة تقييمعاملات لبيئة عمل المؤسسات، التي تقدم برامج للأسر الفقيرة التي ترأسها امرأة، في محافظة جنين كبيرة على جميع الفقرات ومجالها الكلي.

فقد مثلت أعلى استجابة للمبحوثات بدرجة كبيرة للفقرة التي تتحدث عن العلاقة المهنية بين جميع العاملات في المؤسسة، حيث يسودها الاحترام المتبادل، فقد بلغ المتوسط الحسابي لإجاباتهم (3.65)، تليها الفقرة التي تتعلق بانعكاس الخبرة والكفاءة إيجاباً على جودة خدمات و البرامج المقدمة، بمتوسط حسابي (3.53) .

أما أدنى درجة استجابة فكانت للفقرة التي تتعلق بوضوح أهداف المؤسسة لجميع العاملات، بمتوسط حسابي (3.07)، ثم الفقرة التي تتعلق بالتنسيق مع المؤسسات المحلية الأخرى، بمتوسط حسابي (3.20) .

وهذه النتيجة تتسجم مع طبيعة عمل المؤسسات، التي تهتم باختيار موظفات مؤهلات ومدربات، وتسود بينهن علاقة مهنية تقوم على الاحترام المتبادل، فالعلاقة المهنية السليمة بين الموظفات، تفسح

المجال أمام تبادل الخبرات فيما بينهم، والاستعانة ببعضهم البعض حيال أي معضلة تواجههم، بخلاف المؤسسات الربحية والحكومية، التي ينشأ فيها علاقة صراع بين العاملين، لكسب ولاء رؤسائهم طمعا في الترقية.

كما عوت المبحوثات على أهمية الخبرة والكفاءة للعاملات بدرجة كبيرة، كونها تنعكس إيجابا على جودة خدمات والبرامج التي تقدمها للفئات المستهدفة، فالموظفة الذي يمتلك الخبرة والكفاءة، تستطيع حل مشكلات النساء اللواتي يتحملن مسؤولية الأسرة، أكثر من نظرائهن من ذوي الخبرة المتواضعة، حيث تستطيع تحديد احتياجات الأسرة المستهدفة بدقة .

وذكرت المبحوثات أن أهداف المؤسسات التي يعملن بها غير واضحة تماما، ويكتنفها الغموض في مجالات معينة ومواقف محددة، فعدم وضوح الأهداف يضع الموظفة في موقف يصعب عليه أداء مهامها بجودة وفاعلية، لان احتياجات الأسر متعددة ومتشعبة ومتباينة في أحيان كثيرة، وغياب معايير محددة لتقديم الخدمة، تجعل الموظفة اقل موضوعية في تقديم الخدمات والمساعدات، وبالتالي تنعكس على عدم رضي بعض الأسر المستهدفة.

وتؤكد المبحوثات على التنسيق بين المؤسسات التي يعملن بها والمؤسسات الأخرى، التي قد تكون مكملة أو مساعدة أو حتى داعمة، فالتنسيق يكسب المؤسسة ثقة المؤسسات الأخرى والمجتمع، إضافة إلى المردود الايجابي على الموظفات اللواتي يكتسبن مهارات وخبرات من تلك المؤسسات .

وتتفق الباحثة مع درجة تقييم المبحوثات هذه، حيث تعتبر عملية التنسيق والتشبيك مع المؤسسات الأخرى، وتدريب الموظفات على امتلاك الخبرات والمهارات اللازمة باستمرار، من أهم مقومات نجاح المؤسسة في كسب ثقة المؤسسات الأخرى والمجتمع، فمنظمات المجتمع المدني التي تقدم خدمات لتلك الأسر، لا يمكنها الاستمرار إذا لم تكسب ثقة المؤسسات الداعمة، باعتبارها مصدر الأموال التي تنفذ فيها برامجها المختلفة، فنادرا ما تجد مؤسسة تعتمد على إمكانياتها الذاتية للاستمرار في تمويل برامجها المختلفة.

المجال الرابع: ما درجة تقييم المساعدات الاجتماعية والثقافية التي تقدمها منظمات المجتمع المدني للاسر الفقيرة التي تراسها امراة ؟

جدول 6.4: المتوسط الحسابي لإجابات المبحوثات في مجال تقييم المساعدات الاجتماعية والثقافية.

التسلسل	الفقرة	المستفيدات ن=150			العاملين ن=75		
		المتوسط	%	درجة التقييم	المتوسط	%	درجة التقييم
1	تنظم المؤسسة رحلات ترفيهية للمستفيدين لا تقل عن مرتين خلال العام	2.47	49.40	منخفضة	2.79	55.80	منخفضة
2	تتوفر بالمؤسسة مكتبة تشمل مجموعة كافية من الكتب	2.34	46.80	منخفضة	2.53	50.60	منخفضة
3	تهتم المؤسسة بتنظيم الأنشطة الثقافية للمستفيدين	2.46	49.20	منخفضة	3.12	62.40	كبيرة
4	تعمل المؤسسة على تشجيع المجتمع لقبول مشاركة النساء في برامج المؤسسة	3.35	67.00	كبيرة	3.59	71.80	كبيرة
5	تشارك المؤسسة بنشاطات جماعية مع المؤسسات الأخرى	2.45	49.00	منخفضة	3.62	72.40	كبيرة
6	تصدر المؤسسة نشرات دورية حول خدماتها لأهالي المستفيدين من برامجها	2.49	49.80	منخفضة	2.41	48.20	منخفضة
7	تعمل المؤسسة على تعزيز وتصحيح المفاهيم الاجتماعية من خلال الأنشطة والبرامج (ذات العلاقة) التي تنفذها	4.29	85.80	كبيرة جدا	3.80	76.00	كبيرة
8	هناك سهولة بالحصول على الخدمات الاجتماعية والثقافية المقدمة من مؤسسات المجتمع المدني	2.40	48.00	منخفضة	3.36	67.20	كبيرة
	الدرجة الكلية لبعدها تقييم المساعدات الاجتماعية والثقافية	2.78	55.62	منخفضة	3.15	63.05	كبيرة

يتضح من الجدول (6.4) أن درجة تقييم المبحوثات (العاملات والمستفيدات) للمساعدات الاجتماعية والثقافية التي تقدمها منظمات المجتمع المدني للأسر الفقيرة، تراوحت ما بين كبيرة جدا ومنخفضة.

فقد مثلت أعلى استجابة بدرجة كبيرة جدا للمبحوثات للفقرة التي تتعلق بتعزيز المؤسسة للمفاهيم الاجتماعية باستخدام الأنشطة والبرامج، بمتوسط حسابي (4.29). وتعمل على تشجيع المجتمع لقبول مشاركة النساء في برامج المؤسسة بدرجة كبيرة، بمتوسط حسابي (3.35).

واستجابة المبحوثات بدرجة متوسطة لباقي الفقرات، حيث تبين النتائج أن هناك ضعف في مجال المساعدات الاجتماعية والثقافية، فمثلا اهتمام المؤسسة بتنظيم الأنشطة الثقافية ضعيف، حيث بلغ

المتوسط الحسابي لإجابات المبحوثات حول هذه الفقرة(2.46)، كذلك كانت درجة الاستجابة ضعيفة حول تنفيذ المؤسسات للأنشطة الثقافية الجماعية المختلفة، حيث بلغ المتوسط الحسابي(2.45) .

وتفسر نتائج إجابات المبحوثات، على أن المؤسسات تركز في اهتماماتها على تقديم الدعم المادي والخدمات الضرورية، وتهمل الجوانب الثقافية والاجتماعية، فإدارات تلك المؤسسة لم تأخذ بالحسبان حاجات الأسر الأخرى الترويحية والثقافية، فليس بالخبز وحده يحيا الإنسان، لذا يتطلب من المؤسسات صياغة برامجها وأهدافها بطريقة شمولية تغطي أقصى ما يمكن من حاجات أفراد تلك الأسر، لان إقامة مثل هذه النشاطات الثقافية والترويحية، تشعر الأفراد بأنهم ليس الوحيدون الذين يعيشوا هذه الظروف، ويتفاعلهم مع الأسر الأخرى، ترفع من معنوياتهم وتشد من أزرهم.

واستجابة العوامل في هذا المجال فكانت مقارنة لإجابات المستفيدات، فقد مثلت أعلى استجابة بدرجة كبيرة للمبحوثات للفقرة التي تتعلق بتعزيز المؤسسة للمفاهيم الاجتماعية باستخدام الأنشطة والبرامج، بمتوسط حسابي(3.80)، وتعمل على تشجيع المجتمع لقبول مشاركة النساء في برامج المؤسسة بدرجة كبيرة، بمتوسط حسابي(3.45) .

واستجابة المبحوثات بدرجة متوسطة لباقي الفقرات، حيث تبين النتائج أن هناك ضعف في مجال المساعدات الاجتماعية والثقافية، فمثلا اهتمام المؤسسة بتنظيم الأنشطة الثقافية ضعيف، حيث بلغ المتوسط الحسابي لإجابات المبحوثات حول هذه الفقرة(3.12)، كذلك كانت درجة الاستجابة ضعيفة حول تنفيذ المؤسسات للأنشطة الثقافية الجماعية المختلفة، حيث بلغ المتوسط الحسابي(2.62).

وما يفسر تقارب نتائج تقييم (العوامل) (والمستفيدات) كونه يعكس واقع أداء المؤسسات، التي تعطي أهمية كبيرة للجوانب المادية والخدمية، ويقل تركيزها على الجوانب الترفيهية والثقافية.

وتتفق الباحثة مع تقييم الفريقين، لان حاجات الإنسان متنشعبة ومتعددة، تتخطى الجوانب المعيشية، فحاجة الإنسان للتعليم والتنظيف والترويح عن النفس، لا تقل أهمية عن الحاجات المعيشية. ففي ظل التقدم العلمي وظهور التكنولوجيا الحديثة والمتطورة، يطمح كل إنسان من الاستفادة من هذه التقنيات الحديثة أسوة بأقرانه من أبناء جيله، فعلى سبيل المثال، يطمح كل فرد الحصول على جهاز كمبيوتر، كما يطمح كل فرد لممارسة هواياته.

خامسا: ما درجة تقييم المساعدات الصحية والطبية التي تقدمها منظمات المجتمع المدني لاسر الفقيرة التي تراسها امراة من وجهتي نظر العاملات والمستفيدات؟

جدول 7.4: المتوسط الحسابي لإجابات المبحوثات حول تقييم برامج المساعدات الصحية والطبية.

التسلسل	الفقرة	المستفيدات ن=150			العاملين ن=75		
		المتوسط	%	درجة التقييم	المتوسط	%	درجة التقييم
1	تتوفر العقاقير الطبية المناسبة والضرورية	2.38	47.60	منخفضة	1.37	27.40	منخفضة
2	تتوفر في المؤسسة خدمات الإسعاف الأولية	2.43	48.60	منخفضة	1.80	19.80	منخفضة جدا
3	تنفذ المؤسسة برامج في التنقيف الصحي للمستفيدين فيها	2.33	46.60	منخفضة	4.39	87.80	كبيرة جدا
4	تغطي المؤسسة نفقات علاج الأسرة	2.45	49.00	منخفضة	1.19	23.80	منخفضة جدا
5	تقوم المؤسسة بإجراء الفحوص الطبية بشكل دوري للمشاركين في البرنامج	2.45	49.00	منخفضة	1.4	28.00	منخفضة جدا
6	تغطي خدمات التأمين الصحي كافة المستفيدين بالمؤسسة	2.26	45.20	منخفضة	1.42	28.40	منخفضة جدا
7	تتوفر كافة الخدمات الطبية التي تحتاجها الأسرة	2.36	47.20	منخفضة	1.42	28.40	منخفضة جدا
8	تستخدم المؤسسة الفحوصات الطبية لتتبع النمو الصحي لدى أطفال الأسرة المنتفعة	2.46	49.20	منخفضة	3.43	69.60	كبيرة
9	هناك سهولة بالحصول على جميع الخدمات الصحية اللازمة	2.41	48.20	منخفضة	1.88	37.60	منخفضة جدا
10	الخدمات الصحية المقدمة تكفي لسد جميع الاحتياجات الصحية للأسرة	2.47	49.40	منخفضة	2.04	40.20	منخفضة
	الدرجة الكلية لبعده تقييم الفقرات التي تقيس المساعدات الصحية والطبية	2.40	48.00	منخفضة	2.05	39.10	منخفضة

يوضح الجدول رقم (7.4) درجة تقييم المنتفعات والعاملات للمساعدات الصحية والطبية، حيث تبين إجابات المبحوثات أن المؤسسات التي تقدم خدمات الرعاية الصحية للأسر الفقيرة التي ترأسها امرأة في محافظة جنين منخفضة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لإجاباتهن في المجال الكلي لجميع الفقرات (2.40) .

كما أكدت العاملات في تلك المؤسسات على تدني الخدمات الصحية والطبية التي تقدمها للأسر الفقيرة، حيث كانت درجة إجاباتهم منخفضة أيضا، فقد بلغ المتوسط الحسابي لإجاباتهن حول الخدمات الصحية التي تقدمها تلك المؤسسات للأسر الفقيرة التي ترأسها امرأة في محافظة جنين (1.95).

يلاحظ أن هناك تطابق في وجهتي نظر الأسر المستفيدة من الخدمات الصحية، والعاملات في تلك المؤسسات، مما يشير إلى أن تلك المؤسسات لا تهتم بدرجة كافية في تقديم خدمات الرعاية الطبية والصحية لأسر المستفيدات من تلك الخدمات.

سادسا: ما درجة تقييم المساعدات المتعلقة بالتأهيل والتدريب التي تقدمها منظمات المجتمع المدني للأسر الفقيرة التي ترأسها امرأة من وجهتي نظر العاملات والمستفيدات؟

جدول 8.4: المتوسطات الحسابية والنسب المئوية ودرجة تقييم البرامج المقدمة من منظمات المجتمع المدني للأسر الفقيرة التي ترأسها امرأة تبعا لبعده الفقرات التي تقيس المساعدات المتعلقة بالتأهيل والتدريب مرتبة تنازليا حسب درجة التقييم .

التسلسل	الفقرة	المستفيدات ن=150			العاملات ن=75	
		المتوسط	%	درجة التقييم	المتوسط	%
1	تساعد المؤسسة النساء على اختيار المهن التي تتناسب مع ميولهن	3.25	65.00	كبيرة	3.63	72.60
2	توفر المؤسسة خدمات التأهيل المهني للنساء اللواتي يرأسن أسرهن	3.45	69.00	كبيرة	3.67	73.40

3	تتلاءم برامج التدريب والتأهيل في المؤسسة مع سوق العمل	3.33	66.60	كبيرة	3.42	68.40	كبيرة
4	تراعي المؤسسة قواعد السلامة المهنية أثناء التدريب والتأهيل المهني	2.58	51.60	منخفضة	3.20	64.00	كبيرة
5	تمارس المؤسسة أنشطة مرتبطة بالتوجيه المهني كجزء من خطة التأهيل للمستفيدين للنساء	2.52	50.40	منخفضة	3.20	64.00	كبيرة
6	تنظم المؤسسة زيارات ميدانية لأقسام التأهيل في المؤسسات الأخرى	2.83	56.60	منخفضة	3.13	62.60	كبيرة
7	تهتم المؤسسة بتدريب النساء اللواتي يرأسن أسرهن	3.33	66.60	كبيرة	3.66	73.20	كبيرة
8	تهتم المؤسسة بتطوير قدرات النساء اللواتي يرأسن أسرهن	3.83	76.60	كبيرة	2.59	51.80	منخفضة
9	تهتم المؤسسة بتممية مهارات النساء اللواتي يرأسن أسرهن	3.69	73.80	كبيرة	3.41	68.20	كبيرة
	الدرجة الكلية لجميع الفقرات	3.32	66.46	كبيرة	3.20	64.02	كبيرة

يوضح الجدول رقم (8.4) درجة تقييم المنتفعات والعاملات للمساعدات المتعلقة بتأهيل وتدريب الأسر الفقيرة التي ترأسها امرأة في محافظة جنين، حيث كانت إجابة المنتفعات بان المؤسسات تقدم مساعدات التدريب والتأهيل بدرجة كبيرة، فقد بلغ المتوسط الحسابي لإجاباتهن (3.32) .

وتطابقت نتائج تقييم العاملات في تلك المؤسسات في درجة تقييم المساعدات في مجال التدريب والتأهيل للأسر الفقيرة التي ترأسها امرأة، مع درجة تقييم المنتفعات، حيث كانت إجاباتهن أيضا بدرجة كبيرة بمتوسط حسابي (3.20) .

ويعود هذا التطابق لدرجة تقييم مساعدات التدريب والتأهيل بدرجة كبيرة، إلى إعطاء المؤسسات أهمية للمساعدات في مجال وتدريب أفراد الأسر الفقيرة التي ترأسها امرأة، باعتبار أن التأهيل والتدريب يمكن الأسرة الفقيرة مستقبلا من إمكانية توفير فرصة عمل تعتنش منها الأسرة، بدلا من الاعتماد الدائم على المساعدات المادية التي تقدمها المؤسسات، وهذا ينسجم مع المثل الصيني الذي يقول " لا تعطي الفقير سمكة يأكلها، بل علمه كيف يصطاد السمك".

سابعاً: ما درجة تقييم المساعدات في مجال الخدمات الاقتصادية التي تقدمها منظمات المجتمع المدني للأسر الفقيرة التي ترأسها امرأة من وجهتي نظر العاملات والمستفيدات؟

جدول 9.4: المتوسطات الحسابية والنسب المئوية ودرجة تقييم البرامج المقدمة من منظمات المجتمع المدني للأسر الفقيرة التي ترأسها امرأة تبعاً لبعدها تقييم المساعدات في مجال الخدمات الاقتصادية مرتبة تنازلياً حسب درجة التقييم.

التسلسل	الفقرة	المستفيدات ن=150			العاملين ن=75	
		المتوسط	%	درجة التقييم	المتوسط	%
1	توفر المؤسسة تمويل مشروع بيئي	2.35	47.00	منخفضة	3.49	69.80
2	توفر المؤسسة قروض قصيرة الأجل	2.55	51.00	منخفضة	2.53	50.60
3	توفر المؤسسة تسهيلات في سداد القروض الممنوحة من قبلها	2.41	48.20	منخفضة	2.29	45.80
4	تقدم المؤسسة مساعدات عينية	2.04	40.80	منخفضة	3.55	71.00
5	تقدم المؤسسة المساعدات بالمناسبات والأعياد	2.47	49.40	منخفضة	3.93	78.60
6	تساهم المؤسسة بدفع فواتير الماء والكهرباء	2.27	45.40	منخفضة	3.67	73.40
7	تساعد المؤسسة في تسويق المنتج للمشاريع التي تقدمها النساء	2.34	46.80	منخفضة	2.87	57.40
8	المشاريع التي توفرها المؤسسة تتناسب وطلب السوق	2.47	49.40	منخفضة	3.43	68.60
9	تتابع المؤسسة المشروعات التي تقدمها النساء	2.47	49.40	منخفضة	3.43	68.60
	الدرجة الكلية لبعدها تقييم المساعدات في مجال الخدمات الاقتصادية	2.37	47.48	منخفضة	3.21	64.86

يوضح الجدول رقم (9.4) درجة تقييم المنتفعات والعاملات للمساعدات المتعلقة بالمساعدات الاقتصادية للأسر الفقيرة التي ترأسها امرأة في محافظة جنين، حيث كانت إجابة المنتفعات بان المؤسسات تقدم مساعدات الخدمات الاقتصادية بدرجة منخفضة، فقد بلغ المتوسط الحسابي لإجاباتهن (2.37) .

و اختلفت نتائج تقييم العاملات في تلك المؤسسات في درجة تقييم المساعدات في المجال الاقتصادي، حيث كانت بدرجة كبيرة فقد بلغ المتوسط الحسابي لإجاباتهم (3.12) .

ويفسر هذا الاختلاف في الإجابات بين تقييم النساء المستفيدات والعاملات في مجال المساعدات الاقتصادية، كون الأسرة الفقيرة تطمح إلى تلقي مساعدات تكفي مختلف احتياجات الأسرة، وخصوصا في زمننا هذا الذي تعددت فيه الاحتياجات، ولم تعد تقتصر على الاحتياجات الأساسية. بينما تنظر العاملات إلى الكفاية من حيث تقديم المساعدات الضرورية، التي تسد رمق أفراد الأسرة وتلبي احتياجاتهم الأساسية.

ثامنا: ما درجة تقييم المساعدات القانونية والتشريعية التي تقدمها منظمات المجتمع المدني للآسر الفقيرة التي ترأسها امرأة من وجهتي نظر بالعاملات والمستفيدات؟

جدول 10.4: المتوسطات الحسابية والنسب المئوية ودرجة تقييم البرامج المقدمة من منظمات المجتمع المدني للآسر الفقيرة التي ترأسها امرأة تبعا لبعء تقييم المساعدات القانونية والتشريعية مرتبة تنازليا حسب درجة التقييم .

التسلسل	الفقرة	المستفيدات ن=150			العاملين ن=75	
		المتوسط	%	درجة التقييم	المتوسط	%
1	تسعى المؤسسة لاقتراح قوانين جديدة تدعم فئات المجتمع	3.39	67.80	كبيرة	3.69	73.80
2	توفر المؤسسة حماية قانونية ورسمية للآسر التي ترأسها امرأة	2.36	47.20	منخفضة	2.13	42.60
3	يتوفر نظام داخلي في المؤسسة لتحديد الفئات المستهدفة	2.28	45.60	منخفضة	3.19	63.80
4	القوانين المتبعة في المؤسسة لها معايير محددة	2.14	42.80	منخفضة	3.20	64.00
5	تلتزم المؤسسة بالتشريعات الحكومية	3.05	61.00	كبيرة	3.51	70.20
6	تتسجم سياستها مع القوانين الحكومية	3.25	65.00	كبيرة	3.59	71.80

7	التشريعات الحكومية متوفرة بشكل كامل في هذا المجال	3.00	60.00	متوسطة	3.73	74.60	كبيرة
8	هناك تشريعات تحدد مساعدات الأسرة التي تقودها امرأة	3.15	63.00	كبيرة	2.87	57.40	منخفضة
	الدرجة الكلية لبعء تقييم المساعدات القانونية والتشريعية	2.82	56.55	منخفضة	3.23	64.77	كبيرة

يوضح الجدول رقم (10.4) درجة تقييم المنتفعات والعاملات للمساعدات القانونية والتشريعية للأسر الفقيرة التي ترأسها امرأة في محافظة جنين، حيث كانت إجابة المنتفعات بان المؤسسات تقدم المساعدات القانونية والتشريعية بدرجة منخفضة، فقد بلغ المتوسط الحسابي لإجاباتهن (2.82).

اما درجة تقييم العاملات في مجال تقديم المؤسسات المساعدات التشريعية والقانونية للأسر الفقيرة التي ترأسها امرأة في محافظة جنين، كانت كبيرة بمتوسط حسابي (3.23).

ويلاحظ ان هناك اختلاف في درجتي التقييم، ففي حين ذكرت المنتفعات بان المساعدات التشريعية والقانونية التي تتلقاها من تلك المؤسسات بدرجة منخفضة، نكوت العاملات في تلك المؤسسات بان تلك الخدمات تقدم للمنتفعات بدرجة كبيرة.

ويعود هذا الاختلاف حسب رأي الباحثة، إلى اختلاف تفسير المفهوم من كلا الطرفين، فالعاملات في المؤسسات يعتبرن أن الإرشاد القانوني وتبصير المنتفعات بحقوقهن القانونية يعد احد أهم المساعدات التي تتلقاها تلك الأسر. بينما ترى المنتفعات بان المؤسسة مطلوب منها إحداث تغيير في التشريعات والقوانين التي من شأنها تحسين شروط الحصول على الخدمات من المؤسسات.

- ترتيب المجالات والدرجة الكلية حسب درجة تقييم البرامج المقدمة من منظمات المجتمع المدني للأسر الفقيرة التي ترأسها امرأة من جهتي نظر العاملات والمستفيدات:

جدول 11.4: ترتيب المجالات ولدرجة الكلية حسب تقييم البرامج المقدمة من منظمات المجتمع المدني للأسر الفقيرة التي ترأسها امرأة من وجهة نظر العاملات والمستفيدات.

التسلسل	المجال	المستفيدات ن=150			العاملين ن=75		
		المتوسط	%	درجة التقييم	المتوسط	%	درجة التقييم
1	تقييم إدارة البرامج المقدمة من منظمات المجتمع المدني	----	----	----	3.21	64.36	كبيرة
2	تقييم التخطيط للبرامج المقدمة من منظمات المجتمع المدني	---	----	---	3.14	62.93	كبيرة
3	تقييم بيئة العمل للعاملين	----	---	----	3.29	65.96	كبيرة
4	تقييم المساعدات الاجتماعية والثقافية	2.78	55.6	منخفضة	3.15	63.05	كبيرة
5	تقييم المساعدات الصحية والطبية	2.40	48.0	منخفضة	1.95	39.10	منخفضة جدا
6	تقييم المساعدات المتعلقة بالتأهيل والتدريب	3.32	66.4	كبيرة	3.20	64.02	كبيرة
7	تقييم المساعدات في مجال الخدمات الاقتصادية	2.37	47.4	منخفضة	3.24	64.86	كبيرة
8	تقييم المساعدات القانونية والتشريعية	2.82	56.5	منخفضة	3.23	64.77	كبيرة
9	تقييم بيئة العمل من وجهة نظر المستفيدات	2.88	57.7	منخفضة	-----	-----	-----
	الدرجة الكلية لجميع المجالات	2.76	55.3	منخفضة	3.051	61.13	كبيرة

يتضح من خلال الجدول ما يلي:

- 1- أن الدرجة الكلية لتقييم البرامج المقدمة من منظمات المجتمع المدني للأسر الفقيرة التي ترأسها امرأة من وجهة نظر المستفيدات كانت منخفضة حيث بلغت النسبة المئوية الكلية لمتوسط استجابات المبحوثين على جميع الفقرات لجميع المجالات (55.30%).
- 2- أن الدرجة الكلية لتقييم البرامج المقدمة من منظمات المجتمع المدني للأسر الفقيرة التي ترأسها امرأة من وجهة نظر العاملات كانت كبيرة حيث بلغت النسبة المئوية الكلية لمتوسط استجابات المبحوثين على جميع الفقرات لجميع المجالات (61.13%).

3- أن ترتيب المجالات تبعا لدرجة تقييم البرامج المقدمة من منظمات المجتمع المدني للأسر الفقيرة التي ترأسها امرأة من وجهة نظر المستفيدات جاء على النحو التالي:

المرتبة الأولى: المساعدات المتعلقة بالتأهيل والتدريب

المرتبة الثانية: بيئة العمل

المرتبة الثالثة: المساعدات القانونية والتشريعية

المرتبة الرابعة: المساعدات الاجتماعية والثقافية

المرتبة الخامسة: المساعدات الصحية والطبية

المرتبة السادسة : المساعدات الاقتصادية

4- أن ترتيب المجالات تبعا لدرجة تقييم البرامج المقدمة من منظمات المجتمع المدني للأسر الفقيرة التي ترأسها امرأة من وجهة نظر العاملين جاء على النحو التالي:

المرتبة الأولى: بيئة العمل

المرتبة الثانية: المساعدات في مجال الخدمات الاقتصادية

المرتبة الثالثة: المساعدات القانونية والتشريعية

المرتبة الرابعة: إدارة البرامج المقدمة من منظمات المجتمع المدني

المرتبة الخامسة: المساعدات المتعلقة بالتأهيل والتدريب

المرتبة السادسة: المساعدات الاجتماعية والثقافية

المرتبة السابعة: التخطيط للبرامج المقدمة من منظمات المجتمع المدني

المرتبة الثامنة: المساعدات الصحية والطبية

2.4 الإجابة على فرضيات الدراسة ومناقشتها

- الإجابة عن سؤال الدراسة الثاني:

نص السؤال: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في درجة تقييم البرامج المقدمة من منظمات المجتمع المدني للأسر الفقيرة التي ترأسها امرأة تبعا للمتغيرات المستقلة الخاصة بالعاملات؟

للإجابة عن سؤال الدراسة تم اختبار الفرضيات الفرعية المتعلقة بالعاملات التالية:

- اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

نص الفرضية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في درجة تقييم البرامج المقدمة من منظمات المجتمع المدني للأسر الفقيرة التي ترأسها امرأة تبعا لمتغير المؤهل العلمي.

لفحص الفرضية تم حساب المتوسطات الحسابية حسب متغير المؤهل العلمي، ومن ثم استخدم تحليل التباين الأحادي (One-way ANOVA) للتعرف على دلالة الفروق في درجة تقييم البرامج تبعا لمتغير المؤهل العلمي والجداول (19) و(20) تبين ذلك:

جدول 12.4: المتوسطات الحسابية لدرجة تقييم البرامج المقدمة من منظمات المجتمع المدني للأسر الفقيرة التي ترأسها امرأة تبعا لمتغير المؤهل العلمي.

المؤهل العلمي	ثانوية عامة	دبلوم متوسط	بكالوريوس
	المتوسط	المتوسط	المتوسط
بعد تقييم المساعدات الاجتماعية والثقافية	3.7058	3.5000	4.1214
بعد تقييم الفقرات التي تقيس المساعدات الصحية والطبية	2.3233	2.3000	2.7800
بعد الفقرات التي تقيس المساعدات المتعلقة بالتأهيل والتدريب	4.4394	3.4444	4.2889
بعد تقييم المساعدات في مجال الخدمات الاقتصادية	3.7368	3.1111	3.8667
بعد تقييم المساعدات القانونية والتشريعية	4.4558	4.3750	3.1250
بعد بيئة العمل من وجهة نظر المستفيدات	4.6273	4.4286	3.9714
الدرجة الكلية	3.8814	3.3599	3.5256

يتضح من خلال الجدول (12.4) وجود فروق بين المتوسطات الحسابية، ومن أجل معرفة إن كانت هذه الفروق قد وصلت لمستوى الدلالة الإحصائية تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One-way ANOVA) والجدول (13.4) يوضح نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في تقييم البرامج المقدمة من منظمات المجتمع المدني للأسر الفقيرة التي ترأسها امرأة من وجهة نظر العاملين تبعا لمتغير المؤهل العلمي.

جدول 13.4: اختبار التباين الأحادي لفحص الفرضية حسب المؤهل العلمي

المجال	درجة الحرية	مجموع المربعات	متوسط الانحراف	"ف" المحسوبة	مستوى الدلالة
تقييم المساعدات الاجتماعية والثقافية	2	2.450	1.225	2.65	0.07
تقييم الفقرات التي تقيس المساعدات الصحية والطبية	2	5.829	2.914	1.62	0.20
الفقرات التي تقيس المساعدات المتعلقة بالتأهيل والتدريب	2	2.200	1.100	1.90	0.08
تقييم المساعدات في مجال الخدمات الاقتصادية	2	1.033	2.516	3.09	**0.01
تقييم المساعدات القانونية والتشريعية	2	23.880	11.940	1.71	0.07
بيئة العمل من وجهة نظر المستفيدات	2	5.833	2.916	1.32	0.10
الدرجة الكلية	2	2.172	1.086	2.75	0.06

يتضح من الجدول (13.4) أن قيمة مستوى الدلالة المحسوبة اكبر من (0.05) في جميع مجالات الدراسة باستثناء مجال (المساعدات في مجال الخدمات الاقتصادية)، وكذلك في مجال الدراسة الكلي حسب متغير المؤهل العلمي للعاملات، لذا نقبل الفرضية المبدئية التي تنص على عدم وجود فروق دالة إحصائية في إجابات المبحوثات حول تقييم البرامج والخدمات التي تقدمها منظمات المجتمع المدني للأسر الفقيرة التي ترأسها امرأة في محافظة جنين.

أما تقييم المساعدات في مجال الخدمات الاقتصادية فقد بلغت قيمة مستوى الدلالة المحسوب (0.01) وهذه القيمة أقل من قيمة مستوى الدلالة المحدد للدراسة ($\alpha \leq 0.05$) أي أننا نرفض الفرضية الصفرية حيث توجد فروق دالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في درجة تقييم البرامج المقدمة من منظمات المجتمع المدني للأسر الفقيرة التي ترأسها امرأة في مجال الخدمات الاقتصادية حسب متغير المؤهل العلمي للمبحوثات.

ولتحديد الفروق لصالح أي فئة استخدم اختبار (LSD) للمقارنات البعدية والجدول رقم (14.4) يبين ذلك:

جدول رقم 14.4: نتائج اختبار LSD للمقارنات البعدية لدلالة الفروق في درجة تقييم البرامج المقدمة من منظمات المجتمع المدني للأسر الفقيرة التي ترأسها امرأة تبعا لمتغير المؤهل العلمي في تقييم المساعدات الاقتصادية.

بعد تقييم	المقارنات	المتوسط	ثانوية عامة	دبلوم متوسط	بكالوريوس
المساعدات في مجال الخدمات الاقتصادية	ثانوية عامة	3.7368			
	دبلوم متوسط	3.1111			
	بكالوريوس	3.8667		-0.129*	

• دال إحصائيا عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

يتضح من خلال الجدول (14.4) ما يلي:

- وجود فروق في درجة تقييم البرامج المقدمة من منظمات المجتمع المدني للأسر الفقيرة التي ترأسها امرأة في مجال تقييم المساعدات الاقتصادية بين (دبلوم متوسط) و (بكالوريوس) لصالح بكالوريوس. وترى الباحثة أن وجود فروق في إجابات العوامل حسب متغير المؤهل العلمي، في مجال تقييم المساعدات الاقتصادية للأسر الفقيرة التي ترأسها امرأة في محافظة جنين، يعود إلى اختلاف حجم العينة لكل منهن.

اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في درجة تقييم البرامج المقدمة من منظمات المجتمع المدني للأسر الفقيرة التي ترأسها امرأة تبعا لمتغير السن. ولفحص الفرضية تم استخراج المتوسطات الحسابية تبعا لمتغير العمر ومن ثم استخدم تحليل التباين الأحادي (One-way ANOVA) للتعرف على دلالة الفروق في درجة تقييم البرامج تبعا لمتغير العمر والجدول (15.4) و (16.4) تبين ذلك:

جدول 15.4: المتوسطات الحسابية لدرجة تقييم البرامج المقدمة من منظمات المجتمع المدني للأسر الفقيرة التي ترأسها امرأة تبعا لمتغير العمر .

العمر	30 سنة فأقل	من 31 إلى 40 سنة	من 41 إلى 50 سنة	51 سنة فأكثر
	المتوسط	المتوسط	المتوسط	المتوسط
تقييم إدارة البرامج المقدمة من منظمات المجتمع المدني	4.4813	4.4801	4.3897	4.3542
التخطيط للبرامج المقدمة من منظمات المجتمع المدني	2.9917	3.0114	3.3039	3.0278
بعد بيئة العمل	4.2949	4.2902	4.1855	4.2949
تقييم المساعدات الاجتماعية والثقافية	3.4917	3.5341	3.6029	3.5417
المساعدات الصحية والطبية	2.5433	2.6682	2.8471	2.8500
المساعدات المتعلقة بالتأهيل والتدريب	2.9852	3.0707	3.3529	2.9815
تقييم المساعدات في مجال الخدمات الاقتصادية	3.0741	2.9534	3.0676	3.1125
المساعدات القانونية والتشريعية	3.0444	3.0909	2.9869	2.7593
الدرجة الكلية	2.7542	2.8807	3.1912	2.8750

يتضح من خلال الجدول (15.4) وجود فروق بين المتوسطات الحسابية، ومن أجل معرفة إن كانت هذه الفروق قد وصلت لمستوى الدلالة الإحصائية تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One-way ANOVA) والجدول (16.4) يوضح ذلك:

جدول 16.4: نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في تقييم البرامج المقدمة من منظمات المجتمع المدني للأسر الفقيرة التي ترأسها امرأة تبعا لمتغير العمر .

المجال	درجة الحرية	مجموع المربعات	متوسط الانحراف	"ف" المحسوبة	مستوى الدلالة
تقييم إدارة البرامج المقدمة من منظمات المجتمع المدني	2	0.010	0.005	0.043	0.95
التخطيط للبرامج المقدمة من منظمات المجتمع المدني	2	0.055	0.028	0.094	0.91
بيئة العمل	2	0.009	0.448	0.242	0.79

0.78	0.240	0.050	0.099	2	تقييم المساعدات الاجتماعية والثقافية
0.55	0.235	0.448	0.897	2	المساعدات الصحية والطبية
0.81	0.243	0.228	0.667	2	المساعدات المتعلقة بالتأهيل والتدريب
0.91	0.093	0.149	0.297	2	المساعدات في مجال الخدمات الاقتصادية
0.77	0.260	0.378	0.251	2	لمساعدات القانونية والتشريعية
0.88.	0.181	0.242	0.484	2	الدرجة الكلية

يبين الجدول (16.4) أن قيمة مستوى الدلالة أكبر من (0.05) في جميع مجالات الدراسة ومجالها الكلي، لذا نقبل الفرضية المبدئية حيث لا توجد فروق دالة إحصائية في إجابات المبحوثات في تقييم البرامج التي تقدمها منظمات المجتمع المدني للأسر الفقيرة التي ترأسها امرأة في محافظة جنين حسب متغير السن.

ترى الباحثة أن عدم وجود فروق في إجابات المبحوثات حسب متغير السن حول تقييم البرامج والخدمات التي تقدمها منظمات المجتمع المدني للأسر الفقيرة التي ترأسها امرأة في محافظة جنين، تعود إلى إطلاع المبحوثين من مختلف الأعمار على طبيعة الخدمات التي تقدمها تلك المنظمات، فلا فرق بين الجيل الجديد من العاملين والجيل القديم في تقييم تلك البرامج كونهم مطلعين عليها بنفس المستوى، ويمتلكون نفس القدرات في تحديد احتياجات تلك الأسر ومقارنتها بالخدمات والمساعدات التي تقدمها المنظمات.

اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:

نص الفرضية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في درجة تقييم البرامج المقدمة من منظمات المجتمع المدني للأسر الفقيرة التي ترأسها امرأة تبعا لمتغير طبيعة عمل المؤسسة.

ولفحص الفرضية تم حساب المتوسطات الحسابية تبعا لمتغير طبيعة عمل المؤسسة ومن ثم استخدم تحليل التباين الأحادي (One-way ANOVA) للتعرف على دلالة الفروق في درجة تقييم البرامج تبعا لمتغير طبيعة عمل المؤسسة والجدول (33) و(34) تبين ذلك:

جدول 18.4: المتوسطات الحسابية لدرجة تقييم البرامج المقدمة من منظمات المجتمع المدني للأسر الفقيرة التي ترأسها امرأة تبعا لمتغير طبيعة عمل المؤسسة.

زراعيه	قانونيه	صحية	اجتماعيه	اقتصاديه	تنموية	اغاثيه	طبيعة عمل المؤسسة
المتوسط	المتوسط	المتوسط	المتوسط	المتوسط	المتوسط	المتوسط	
4.5625	4.6250	4.2188	4.5833	4.4318	4.2067	4.6000	تقييم إدارة البرامج المقدمة من منظمات المجتمع المدني
3.2083	2.6667	3.5694	2.6667	3.0606	3.7500	2.6667	التخطيط للبرامج المقدمة من منظمات المجتمع المدني
4.1923	4.4231	4.0641	4.4359	4.2762	4.0000	4.4308	بعد بيئة العمل
3.3750	3.6250	3.2083	3.7500	3.5568	3.3077	3.7000	تقييم المساعدات الاجتماعية والثقافية
1.9500	2.9500	1.6833	3.4000	2.7773	1.9154	3.2200	المساعدات الصحية والطبية
3.0556	3.0556	2.7778	3.2222	3.1061	3.0855	3.1556	المساعدات المتعلقة بالتأهيل والتدريب
3.1944	3.5000	2.1667	3.5185	2.9949	2.2821	3.5111	المساعدات في مجال الخدمات الاقتصادية

2.5625	3.0000	2.1875	3.3333	2.9545	2.5481	3.2000	المساعدات القانونية والتشريعية
3.2626	3.4807	2.9845	3.6137	3.3948	3.1369	3.5605	الدرجة الكلية

يتضح من خلال الجدول (18.4) وجود فروق بين المتوسطات الحسابية، ومن أجل معرفة إن كانت هذه الفروق قد وصلت لمستوى الدلالة الإحصائية تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One-way ANOVA) والجدول (19.4) يوضح ذلك:

جدول 19.4: نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في تقييم البرامج المقدمة من منظمات المجتمع المدني للأسر الفقيرة التي ترأسها امرأة تبعا لمتغير طبيعة عمل المؤسسة.

المجال	درجة الحرية	مجموع المربعات	متوسط الانحراف	"ف" المحسوبة	مستوى الدلالة
تقييم إدارة البرامج المقدمة من منظمات المجتمع المدني	6	1.827	0.305	1.264	0.12
التخطيط للبرامج المقدمة من منظمات المجتمع المدني	6	12.467	2.078	1.386	0.30
بيئة العمل	6	2.003	0.334	1.573	0.41
تقييم المساعدات الاجتماعية والثقافية	6	2.279	0.380	2.044	0.07
المساعدات الصحية والطبية	6	5.131 .0	4.188	2.584	**0.02
المساعدات المتعلقة بالتأهيل والتدريب	6	790	0.132	00.199	0.97
المساعدات في مجال الخدمات الاقتصادية	6	18.820	3.137	2.705	**0.02
المساعدات القانونية والتشريعية	6	8.144	1.357	0.951	0.46
الدرجة الكلية	6	2.786	0.464	1.406	0.22

يبين الجدول (19.4) أن قيمة مستوى الدلالة أكبر من (0.05) في جميع مجالات الدراسة ومجالها الكلي (باستثناء مجالي تقييم مجال الخدمات الصحية و تقييم المساعدات الاقتصادية)، لذا نقبل الفرضية المبدئية حيث لا توجد فروق دالة إحصائية في إجابات المبحوثين في تقييم البرامج والخدمات التي تقدمها منظمات المجتمع المدني للأسر الفقيرة التي ترأسها امرأة في محافظة جنين حسب متغير طبيعة عمل المؤسسة.

ونرفض الفرضية في مجال تقييم مجال الخدمات الصحية، حيث بلغ مستوى الدلالة (0.02) وهو أقل من (0.05)، وكذلك مجال المساعدات الاقتصادية حيث بلغ مستوى الدلالة (0.02)، لذا توجد فروق دالة إحصائية في تقييم البرامج والخدمات التي تقدمها منظمات المجتمع المدني للأسر الفقيرة التي ترأسها امرأة في محافظة جنين حسب متغير طبيعة عمل المؤسسة في مجالي الخدمات الصحية والمساعدات الاقتصادية.

وترى الباحثة إن عدم وجود فروق في إجابات المبحوثين في مختلف المنظمات سواء أكانت خدمية أم اغائية وغيرها، يعود إلى كون جميع المنظمات تتبع سياسة الجهات الممولة، وتنفيذها بناء على تعليمات تلك الجهات. حيث لا تمتلك تلك المنظمات باختلاف اختصاصاتها قرار تقديم المساعدات الا من خلال سياسات وتعليمات الجهات الممولة، وتخضع جميع تلك المنظمات لتلك الشروط، حيث لا يتوافر منظمات ذاتية التمويل تبني سياساتها بما يتلاءم واحتياجات الأسر الفقيرة.

اختبار الفرضية الفرعية الخامسة:

نص الفرضية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في درجة تقييم البرامج المقدمة من منظمات المجتمع المدني للأسر الفقيرة التي ترأسها امرأة تبعا لمتغير سنوات الخبرة.

ومن أجل فحص الفرضية تم استخراج المتوسطات الحسابية تبعا لمتغير سنوات الخبرة ومن ثم استخدم تحليل التباين الأحادي (One-way ANOVA) للتعرف على دلالة الفروق في درجة تقييم البرامج تبعا لمتغير سنوات الخبرة والجدول (20.4) و (21.4) تبين ذلك:

جدول 20.4: المتوسطات الحسابية لدرجة تقييم البرامج المقدمة من منظمات المجتمع المدني للأسر الفقيرة التي ترأسها امرأة تبعا لمتغير سنوات الخبرة .

سنوات الخبرة	اقل من 5	10-5	15-10	أكثر من 15
	المتوسط	المتوسط	المتوسط	المتوسط
بعد تقييم المساعدات الاجتماعية والثقافية	4.4813	4.4801	4.3897	4.3542
بعد تقييم الفقرات التي تقيس المساعدات الصحية والطبية	2.9917	3.0114	3.3039	3.0278
بعد الفقرات التي تقيس المساعدات المتعلقة بالتأهيل والتدريب	4.2949	4.2902	4.1855	4.2949
بعد تقييم المساعدات في مجال الخدمات الاقتصادية	3.4917	3.5341	3.6029	3.5417
بعد تقييم المساعدات القانونية والتشريعية	2.5433	2.6682	2.8471	2.8500
بعد بيئة العمل من وجهة نظر المستفيدات	2.9852	3.0707	3.3529	2.9815
الدرجة الكلية	3.0444	3.0909	2.9869	2.7593

يتضح من خلال الجدول (20.4) وجود فروق بين المتوسطات الحسابية، ومن أجل معرفة إن كانت هذه الفروق قد وصلت لمستوى الدلالة الإحصائية تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One-way ANOVA) والجدول (37) يوضح ذلك:

جدول 21.4: نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في تقييم البرامج المقدمة من منظمات المجتمع المدني للأسر الفقيرة التي ترأسها امرأة تبعا لمتغير سنوات الخبرة.

المجال	درجة الحرية	مجموع المربعات	متوسط الانحراف	"ف" المحسوبة	مستوى الدلالة
تقييم المساعدات الاجتماعية والثقافية	3	1.797	0.125	0.16	0.32
تقييم الفقرات التي تقيس المساعدات الصحية والطبية	3	0.593	0.028	0.66	0.43
الفقرات التي تقيس المساعدات المتعلقة بالتأهيل والتدريب	3	0.202	0.412	0.44	0.92

0.78	0.36	0.033	112.490	3	تقييم المساعدات في مجال الخدمات الاقتصادية
0.65	0.25	0.448	11.659	3	تقييم المساعدات القانونية والتشريعية
0.24	0.13	0.149	2.884	3	بيئة العمل من وجهة نظر المستفيدات
0.36	0.15	0.174	3.759	3	الدرجة الكلية

يبين الجدول (21.4) أن قيمة مستوى الدلالة أكبر من (0.05) في جميع مجالات الدراسة ومجالها الكلي، لذا نقبل الفرضية المبدئية حيث لا توجد فروق دالة إحصائية في إجابات المبحوثين في تقييم البرامج والخدمات التي تقدمها منظمات المجتمع المدني للأسر الفقيرة التي ترأسها امرأة في محافظة جنين حسب متغير سنوات الخبرة.

وتفسر الباحثة عدم وجود فروق في درجة تقييم البرامج والخدمات التي تقدمها منظمات المجتمع المدني للأسر الفقيرة التي ترأسها امرأة في محافظة جنين حسب متغير سنوات الخبرة، يعود إلى عدم مرونة التعليمات والتوجيهات من قبل إدارات تلك المنظمات، الحكومة بسياسة الجهات الممولة وشروطها، لذا يرى جميع المبحوثين بغض النظر عن سنوات الخبرة لديهم أن الخدمات والمساعدات التي تقدمها تلك المنظمات متوسطة.

الإجابة عن سؤال الدراسة الثالث:

نص السؤال: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في درجة تقييم البرامج المقدمة من منظمات المجتمع المدني للأسر الفقيرة التي ترأسها امرأة تبعا للمتغيرات المستقلة الخاصة بالمستفيدات ؟

وللإجابة عن هذا السؤال تم اختبار الفرضيات التالية:

نتائج الفرضية الفرعية الأولى:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في درجة تقييم البرامج المقدمة من منظمات المجتمع المدني للأسر الفقيرة التي ترأسها امرأة تبعا لمتغير الحالة الاجتماعية للمستفيدة.

ولفحص الفرضية تم حساب المتوسطات الحسابية تبعا لمتغير الحالة الاجتماعية للمستفيدة ومن ثم استخدم تحليل التباين الأحادي (One-way ANOVA) للتعرف على دلالة الفروق في درجة تقييم البرامج تبعا لمتغير الحالة الاجتماعية للمستفيدة والجدول (22) و(23) تبين ذلك:

جدول 22.4: المتوسطات الحسابية لدرجة تقييم البرامج المقدمة من منظمات المجتمع المدني للأسر الفقيرة التي ترأسها امرأة تبعا لمتغير الحالة الاجتماعية للمستفيدة.

الحالة الاجتماعية للمستفيدة	أرملة	مطلقة	الزوج عاطل عن العمل	الزوج مريض
	المتوسط	المتوسط	المتوسط	المتوسط
بعد تقييم المساعدات الاجتماعية والثقافية	3.6250	3.8247	3.3420	3.3855
بعد تقييم الفقرات التي تقيس المساعدات الصحية والطبية	2.4000	2.7364	3.4565	2.6505
بعد الفقرات التي تقيس المساعدات المتعلقة بالتأهيل والتدريب	3.0000	3.7273	3.4500	4.2175
بعد تقييم المساعدات في مجال الخدمات الاقتصادية	3.6667	3.4747	3.0456	3.4140
بعد تقييم المساعدات القانونية والتشريعية	4.5000	2.7386	3.4905	4.3908
بعد بيئة العمل من وجهة نظر المستفيدات	4.5714	3.1299	2.0345	4.5925
الدرجة الكلية	3.7938	2.9386	3.8700	3.6085

يتضح من خلال الجدول (22.4) وجود فروق بين المتوسطات الحسابية، ومن أجل معرفة إن كانت هذه الفروق قد وصلت لمستوى الدلالة الإحصائية تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One-way ANOVA) والجدول (23) يوضح ذلك:

جدول 23.4: نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في تقييم البرامج المقدمة من منظمات المجتمع المدني للأسر الفقيرة التي ترأسها امرأة تبعا لمتغير الحالة الاجتماعية للمستفيدة

المجال	درجة الحرية	مجموع المربعات	متوسط الانحراف	"ف" المحسوبة	مستوى الدلالة
بعد تقييم المساعدات الاجتماعية والثقافية	3	56.677	0.892	2.35	0.11
بعد تقييم الفقرات التي تقيس المساعدات الصحية والطبية	3	260.348	0.783	2.77	0.08
بعد الفقرات التي تقيس المساعدات المتعلقة بالتأهيل والتدريب	3	23.962	0.987	1.31	0.15
بعد تقييم المساعدات في مجال الخدمات الاقتصادية	3	55.407	0.469	1.24	0.21
بعد تقييم المساعدات القانونية والتشريعية	3	87.239	0.080	2.02	0.16
بعد بيئة العمل من وجهة نظر المستفيدات	3	28.021	0.340	1.69	0.32
الدرجة الكلية	3	51.741	0.247	2.02	0.19

يبين الجدول (23.4) أن قيمة مستوى الدلالة اكبر من (0.05) في جميع مجالات الدراسة ومجالها الكلي، لذا نقبل الفرضية المبدئية حيث لا توجد فروق دالة إحصائية في إجابات المبحوثات في تقييم البرامج والخدمات التي تقدمها منظمات المجتمع المدني للأسر الفقيرة التي ترأسها امرأة في محافظة جنين حسب متغير الحالة الاجتماعية.

وترى الباحثة أن عدم وجود فروق في درجة تقييم المبحوثات حسب الحالة الاجتماعية حول الخدمات والمساعدات التي تقدمها منظمات المجتمع المدني، تعود إلى أن المنظمات تأخذ بالنتائج لا بالأسباب، وترتكز على الحاجة بغض النظر عن سبب ترأس المرأة للأسرة، فالمرأة الأرملة والمطلقة وزوجة المصاب غير القادر على العمل، تحتاج إلى المساعدات والخدمات كون طبيعة ظروف الحالة تفرض ذلك.

اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

نص الفرضية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في درجة تقييم البرامج المقدمة من منظمات المجتمع المدني للأسر الفقيرة التي ترأسها امرأة تبعاً لمتغير عدد المعالين.

ولفحص الفرضية تم حساب المتوسطات الحسابية تبعاً لمتغير عدد المعالين ومن ثم استخدم تحليل التباين الأحادي (One-way ANOVA) للتعرف على دلالة الفروق في درجة تقييم البرامج تبعاً لمتغير عدد المعالين والجدول (24.4) و(25.4) تبين ذلك:

جدول 24.4: المتوسطات الحسابية لدرجة تقييم البرامج المقدمة من منظمات المجتمع المدني للأسر الفقيرة التي ترأسها امرأة تبعاً لمتغير عدد المعالين.

عدد المعالين	أثنين فأقل	من 3-4	من 5-7
المتوسط	المتوسط	المتوسط	المتوسط
تقييم المساعدات الاجتماعية والثقافية	3.3483	3.9063	3.8333
تقييم الفقرات التي تقيس المساعدات الصحية والطبية	3.6136	2.5500	3.5889
الفقرات التي تقيس المساعدات المتعلقة بالتأهيل والتدريب	3.2956	3.1667	3.8272
تقييم المساعدات في مجال الخدمات الاقتصادية	3.4035	3.5556	3.7901
تقييم المساعدات القانونية والتشريعية	3.2973	3.0450	3.9306
بيئة العمل من وجهة نظر المستفيدات	3.5243	4.6071	4.9365
الدرجة الكلية	3.5804	3.7976	3.8178

يتضح من خلال الجدول (24.4) وجود فروق بين المتوسطات الحسابية، ومن أجل معرفة إن كانت هذه الفروق قد وصلت لمستوى الدلالة الإحصائية تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One-way ANOVA) والجدول (25.4) يوضح ذلك:

جدول 25.4: نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في تقييم البرامج المقدمة من منظمات المجتمع المدني للأسر الفقيرة التي ترأسها امرأة تبعا لمتغير عدد المعالين.

المجال	درجة الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	"ف" المحسوبة	مستوى الدلالة
بعد تقييم المساعدات الاجتماعية والثقافية	3	56.645	1.882	1.78	0.33
بعد تقييم الفقرات التي تقيس المساعدات الصحية والطبية	3	186.529	2.176	1.31	0.27
بعد الفقرات التي تقيس المساعدات المتعلقة بالتأهيل والتدريب	3	6.899	2.300	1.14	0.19
بعد تقييم المساعدات في مجال الخدمات الاقتصادية	3	46.304	5.435	3.97	0.01**
بعد تقييم المساعدات القانونية والتشريعية	3	19.590	6.530	2.14	0.15
بعد بيئة العمل من وجهة نظر المستفيدات	3	3.324	1.108	1.66	0.66
الدرجة الكلية	3	28.289	9.430	1.15	0.18

يتضح من الجدول (25.4) أن قيمة مستوى الدلالة المحسوبة اكبر من (0.05) في جميع مجالات الدراسة باستثناء مجال (تقييم المساعدات في مجال الخدمات الاقتصادية)، وكذلك في مجال الدراسة الكلي حسب متغير عدد المعالين، لذا نقبل الفرضية المبدئية التي تنص على عدم وجود فروق دالة إحصائية في إجابات المبحوثات في تقييم البرامج والخدمات التي تقدمها منظمات المجتمع المدني للأسر الفقيرة التي ترأسها امرأة في محافظة جنين.

أما مجال تقييم المساعدات في المجال الاقتصادي فقد بلغت قيمة مستوى الدلالة المحسوب (0.01) وهذه القيمة اقل من قيمة مستوى الدلالة المحدد للدراسة ($\alpha \leq 0.05$) أي أننا نرفض الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود فروق دالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في درجة تقييم البرامج

المقدمة من منظمات المجتمع المدني للأسر الفقيرة التي ترأسها امرأة في مجال تقييم الخدمات الاقتصادية حسب متغير عدد المعالين للمبحوثات.

ولتحديد الفروق لصالح أي فئة استخدم اختبار (LSD) للمقارنات البعدية والجدول رقم(26.4) يبين ذلك:

جدول 26.4: نتائج اختبار LSD للمقارنات البعدية لدلالة الفروق في درجة تقييم البرامج المقدمة من منظمات المجتمع المدني للأسر الفقيرة التي ترأسها امرأة تبعا لمتغير عدد المعالين على بعد المساعدات الاقتصادية.

بعد تقييم المساعدات في مجال الخدمات الاقتصادية	المقارنات	المتوسط	أثنين فأقل	من 3-4	من 5-7	ثمانية أفراد فما فوق
	أثنين فأقل	3.4035				
	من 3-4	3.5556				
	من 5-7	3.7901	1.386-	1.168-		
	ثمانية أفراد فما فوق	3.5714	1.168-			

• دال إحصائيا عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$

يتضح من خلال الجدول (26.4) ما يلي:

- وجود فروق في درجة تقييم البرامج المقدمة من منظمات المجتمع المدني للأسر الفقيرة التي ترأسها امرأة تبعا لبعدها تقييم المساعدات في مجال الخدمات الاقتصادية بين (أثنين فأقل) و (5-7) لصالح (5-7).

- وجود فروق في درجة تقييم البرامج المقدمة من منظمات المجتمع المدني للأسر الفقيرة التي ترأسها امرأة تبعا لبعدها تقييم المساعدات في مجال الخدمات الاقتصادية بين (3-4) و (5-7) لصالح (5-7).

- وجود فروق في درجة تقييم البرامج المقدمة من منظمات المجتمع المدني للأسر الفقيرة التي ترأسها امرأة تبعا لبعدها تقييم المساعدات في مجال الخدمات الاقتصادية بين (أثنين فأقل) و (ثمانية أفراد فما فوق) لصالح (ثمانية أفراد فما فوق).

من الملاحظ أن الفروق حسب عدد المعالين وجدت فقط في مجال المساعدات الاقتصادية، فالدعم المالي والعيني تحكمه عدد الأفراد المعالين، فالمرأة التي تعيل أسرة صغيرة، تختلف احتياجاتها عن الأسرة كبيرة العدد، ولذا نجد هناك فروق في درجة التقييم حسب عدد المعالين، وهذا أمر منطقي. اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:

نص الفرضية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في درجة تقييم البرامج المقدمة من منظمات المجتمع المدني للأسر الفقيرة التي ترأسها امرأة تبعا لمتغير مكان السكن. ومن أجل فحص الفرضية تم استخراج المتوسطات الحسابية تبعا لمتغير مكان السكن، ومن ثم استخدم تحليل التباين الأحادي (One-way ANOVA) للتعرف على دلالة الفروق في درجة تقييم البرامج تبعا لمتغير مكان السكن والجداول (27.4) و (28.4) تبين ذلك:

جدول 27.4: المتوسطات الحسابية لدرجة تقييم البرامج المقدمة من منظمات المجتمع المدني للأسر الفقيرة التي ترأسها امرأة تبعا لمتغير عدد المعالين.

عدد المعالين	اثنين فأقل	من 3-4	من 5-7
	المتوسط	المتوسط	المتوسط
تقييم المساعدات الاجتماعية والثقافية	3.3483	3.9063	3.8333
تقييم الفقرات التي تقيس المساعدات الصحية والطبية	3.6136	2.5500	3.5889
الفقرات التي تقيس المساعدات المتعلقة بالتأهيل والتدريب	3.2956	3.1667	3.8272
تقييم المساعدات في مجال الخدمات الاقتصادية	3.4035	3.5556	3.7901
تقييم المساعدات القانونية والتشريعية	3.2973	3.0450	3.9306
بيئة العمل من وجهة نظر المستفيدات	3.5243	3.6071	3.9365
الدرجة الكلية	3.5804	3.7976	3.8178

يتضح من خلال الجدول (27.4) وجود فروق بين المتوسطات الحسابية، ومن أجل معرفة إن كانت هذه الفروق قد وصلت لمستوى الدلالة الإحصائية تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One-way ANOVA) والجدول (28.4) يوضح ذلك:

جدول 28.4: نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في تقييم البرامج المقدمة من منظمات المجتمع المدني للأسر الفقيرة التي ترأسها امرأة تبعا لمتغير مكان السكن.

المجال	درجة الحرية	مجموع المربعات	متوسط الانحراف	"ف" المحسوبة	مستوى الدلالة
بعد تقييم المساعدات الاجتماعية والثقافية	2	4.985	2.992	1.82	0.66
بعد تقييم الفقرات التي تقيس المساعدات الصحية والطبية	2	9.138	0.569	1.31	0.27
بعد الفقرات التي تقيس المساعدات المتعلقة بالتأهيل والتدريب	2	5.220	2.610	1.90	0.31
بعد تقييم المساعدات في مجال الخدمات الاقتصادية	2	4.304	0.423	1.978	0.88
بعد تقييم المساعدات القانونية والتشريعية	2	0.845	0.487	0.785	0.45
بعد بيئة العمل من وجهة نظر المستفيدات	2	0.129	1.108	1.245	0.71
الدرجة الكلية	2	0.129	0.065	1.251	0.77

يبين الجدول (28.4) أن قيمة مستوى الدلالة أكبر من (0.05) في جميع مجالات الدراسة ومجالها الكلي، لذا نقبل الفرضية المبدئية حيث لا توجد فروق دالة إحصائية في إجابات المبحوثات في تقييم البرامج والخدمات التي تقدمها منظمات المجتمع المدني للأسر الفقيرة التي ترأسها امرأة في محافظة جنين حسب متغير مكان السكن.

لا شك أن درجة تقييم المبحوثات حول المساعدات والخدمات التي تقدمها منظمات المجتمع المدني للأسر التي ترأسها امرأة، متطابقة حيث لم ترصد فروق في درجة التقييم حسب طبيعة السكن، فمهما كانت طبيعة السكن فان حجم ونوع المساعدات المقدمة لا تختلف، لذا من المنطق أن تتوافق وجهات النظر في تقييم المساعدات والخدمات، كونها لا تأخذ بالحسبان طبيعة المسكن.

اختبار الفرضية الفرعية الرابعة:

نص الفرضية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في درجة تقييم البرامج المقدمة من منظمات المجتمع المدني للأسر الفقيرة التي ترأسها امرأة تبعا لمتغير طبيعة السكن.

ولفحص الفرضية تم استخراج المتوسطات الحسابية تبعا لمتغير طبيعة السكن ومن ثم استخدم تحليل التباين الأحادي (One-way ANOVA) للتعرف على دلالة الفروق في درجة تقييم البرامج تبعا لمتغير طبيعة السكن والجدول (29.4) و (30.4) تبين ذلك:

جدول 29.4: المتوسطات الحسابية لدرجة تقييم البرامج المقدمة من منظمات المجتمع المدني للأسر الفقيرة التي ترأسها امرأة تبعا لمتغير طبيعة السكن.

طبيعة السكن	ملك	مستأجر	وكالة
	المتوسط	المتوسط	المتوسط
تقييم المساعدات الاجتماعية والثقافية	3.8070	3.1250	3.8247
تقييم الفقرات التي تقيس المساعدات الصحية والطبية	2.4416	1.0000	1.7364
الفقرات التي تقيس المساعدات المتعلقة بالتأهيل والتدريب	4.4800	4.3333	3.7273
تقييم المساعدات في مجال الخدمات الاقتصادية	3.8231	3.2222	3.4747
تقييم المساعدات القانونية والتشريعية	3.5710	3.1250	1.7386
بيئة العمل من وجهة نظر المستفيدات	3.6674	3.7143	3.1299
الدرجة الكلية	3.9650	3.4200	2.9386

يتضح من خلال الجدول (29.4) وجود فروق بين المتوسطات الحسابية، ومن أجل معرفة إن كانت هذه الفروق قد وصلت لمستوى الدلالة الإحصائية تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One-way ANOVA) والجدول (30.4) يوضح ذلك:

جدول 30.4: نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في تقييم البرامج المقدمة من منظمات المجتمع المدني للأسر الفقيرة التي ترأسها امرأة تبعا لمتغير طبيعة السكن.

المجال	درجة الحرية	مجموع المربعات	متوسط الانحراف	"ف" المحسوبة	مستوى الدلالة
بعد تقييم المساعدات الاجتماعية والثقافية	2	5.932	2.966	0.76	0.92
بعد تقييم الفقرات التي تقيس المساعدات الصحية والطبية	2	29.362	1.681	1.98	0.43
بعد الفقرات التي تقيس المساعدات المتعلقة بالتأهيل والتدريب	2	5.822	1.911	1.32	0.66
بعد تقييم المساعدات في مجال الخدمات الاقتصادية	2	5.390	1.695	1.10	0.36
بعد تقييم المساعدات القانونية والتشريعية	2	81.705	0.852	1.72	0.53
بعد بيئة العمل من وجهة نظر المستفيدات	2	24.274	1.137	1.00	0.27
الدرجة الكلية	2	13.361	0.681	0.97	0.93

يبين الجدول (30.4) أن قيمة مستوى الدلالة أكبر من (0.05) في جميع مجالات الدراسة ومجالها الكلي، لذا نقبل الفرضية المبدئية حيث لا توجد فروق دالة إحصائية في إجابات المبحوثات في تقييم البرامج والخدمات التي تقدمها منظمات المجتمع المدني للأسر الفقيرة التي ترأسها امرأة في محافظة جنين حسب متغير طبيعة السكن.

اختبار الفرضية الفرعية الخامسة

نص الفرضية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في المتوسطات الحسابية لدرجة تقييم البرامج المقدمة من منظمات المجتمع المدني للأسر الفقيرة التي ترأسها امرأة تبعا لمتغير العمر .

ولفحص الفرضية تم حساب المتوسط الحسابي لإجابات المبحوثات حسب متغير السن، ومن ثم استخدم تحليل التباين الأحادي (One-way ANOVA) للتعرف على دلالة الفروق في درجة تقييم البرامج حسب متغير السن كما هو مبين في الجداول (31.4) و(32.4) تبين ذلك:

جدول 31.4: المتوسطات الحسابية لدرجة تقييم البرامج المقدمة من منظمات المجتمع المدني للأسر الفقيرة التي ترأسها امرأة تبعا لمتغير العمر.

العمر	30 سنة فأقل	من 31-40 سنة	50 سنة فأكثر
	المتوسط	المتوسط	المتوسط
تقييم المساعدات الاجتماعية والثقافية	3.4000	3.8625	3.6250
تقييم الفقرات التي تقيس المساعدات الصحية والطبية	2.3600	2.6452	2.4000
الفقرات التي تقيس المساعدات المتعلقة بالتأهيل والتدريب	4.2593	4.3643	5.0000
تقييم المساعدات في مجال الخدمات الاقتصادية	3.3704	3.8600	3.6667
تقييم المساعدات القانونية والتشريعية	4.4250	4.2644	4.5000
بيئة العمل من وجهة نظر المستفيدات	4.6476	4.5316	4.5714
الدرجة الكلية	3.5770	3.9213	3.7938

يوضح الجدول (31.4) وجود فروق بين المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثات، ومن أجل معرفة إن كانت هذه الفروق قد وصلت لمستوى الدلالة الإحصائية تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One-way ANOVA) والجدول (32.4) يوضح ذلك:

جدول 32.4: نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في تقييم البرامج المقدمة من منظمات المجتمع المدني للأسر الفقيرة التي ترأسها امرأة تبعا لمتغير العمر.

المجال	درجة الحرية	مجموع المربعات	متوسط الانحراف	"ف" المحسوبة	مستوى الدلالة
بعد تقييم المساعدات الاجتماعية والثقافية	2	5.236	2.618	1.73	0.06

0.57	0.97	25.781	51.561	2	بعد تقييم الفقرات التي تقيس المساعدات الصحية والطبية
0.09	1.79	3.234	6.468	2	بعد الفقرات التي تقيس المساعدات المتعلقة بالتأهيل والتدريب
**0.00	6.46	2.842	5.683	2	بعد تقييم المساعدات في مجال الخدمات الاقتصادية
*0.03	2.94	0.585	1.170	2	بعد تقييم المساعدات القانونية والتشريعية
0.54	0.61	0.158	0.316	2	بعد بيئة العمل من وجهة نظر المستفيدات
0.07	1.83	1.398	2.796	2	الدرجة الكلية

• دال إحصائيا عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

يتضح من الجدول (32.4) أن قيمة مستوى الدلالة المحسوبة أكبر من (0.05) في مجال الدراسة الكلي حسب متغير السن، لذا نقبل الفرضية المبدئية التي تنص على عدم وجود فروق دالة إحصائية في إجابات المبحوثات في تقييم البرامج والخدمات التي تقدمها منظمات المجتمع المدني للأسر الفقيرة التي ترأسها امرأة في محافظة جنين.

أما بالنسبة لتقييم المساعدات في مجالي الخدمات الاقتصادية وتقييم المساعدات القانونية والتشريعية، فقد بلغ مستوى الدلالة على التوالي (0.00) و (0.03) وهو اقل من (0.05) لذا نرفض الفرضية المبدئية حيث توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في درجة تقييم البرامج المقدمة من منظمات المجتمع المدني للأسر الفقيرة التي ترأسها امرأة في مجالي الخدمات الاقتصادية وتقييم المساعدات القانونية والتشريعية حسب السن.

ولتحديد الفروق لصالح أي فئة استخدم اختبار (LSD) للمقارنات البعدية والجدول (33.4) يبين ذلك:

جدول رقم (33.4) نتائج اختبار LSD للمقارنات البعدية لدلالة الفروق في درجة تقييم البرامج المقدمة من منظمات المجتمع المدني للأسر الفقيرة التي ترأسها امرأة تبعا لمتغير العمر.

بعد تقييم	المقارنات	المتوسط	30 سنة فأقل	من 31-40 سنة	50 سنة فأكثر
المساعدات في مجال الخدمات الاقتصادية	30 سنة فأقل	3.3704			
	من 31-40 سنة	3.8600	0.489*		
	50 سنة فأكثر	3.6667			
بعد تقييم المساعدات القانونية والتشريعية	المقارنات	المتوسط	30 سنة فأقل	من 31-40 سنة	50 سنة فأكثر
	30 سنة فأقل	3.4250		0.462*	
	من 31-40 سنة	3.2644			
	50 سنة فأكثر	3.5000			

• دال إحصائيا عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

يتضح من خلال الجدول (33.4) ما يلي:

- وجود فروق في درجة تقييم البرامج المقدمة من منظمات المجتمع المدني للأسر الفقيرة التي ترأسها امرأة في محافظة جنين في مجالي تقييم المساعدات في مجال الخدمات الاقتصادية بين (من 31 - 40 سنة) و (30 سنة فأقل) لصالح الفئة الأولى.
- وجود فروق في درجة تقييم البرامج المقدمة من منظمات المجتمع المدني للأسر الفقيرة التي ترأسها امرأة في مجال المساعدات القانونية والتشريعية بين (من 31 - 40 سنة) و (30 سنة فأقل) لصالح الفئة الثانية.

الفصل الخامس

نتائج البحث والمقترحات

يتناول هذا الفصل عرضاً لنتائج درجة تقييم الخدمات والمساعدات التي تقدمها منظمات المجتمع المدني للأسر الفقيرة التي ترأسها امرأة في محافظة جنين، ويتضمن أيضاً استنتاجات الباحثة، وفي النهاية عرض لبعض المقترحات.

1.5 نتائج الدراسة

بعد الجهود التي قامت بها الباحثة، توصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

- 1 تقوم إدارات منظمات المجتمع المدني بإدارة برامج الخدمات والمساعدات التي تقدم للأسر الفقيرة بدرجة عالية، حيث بلغ المتوسط الحسابي لإجابات العاملين (3.21).
- 2 تمارس منظمات المجتمع المدني التخطيط للبرامج التي تقدمها للأسر الفقيرة التي ترأسها امرأة في محافظة جنين بدرجة كبيرة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لإجابات العاملين (3.14).
- 3 بيئة عمل منظمات المجتمع المدني التي تقدم خدمات ومساعدات للأسر الفقيرة التي ترأسها امرأة، ملائمة بدرجة كبيرة، حيث يسود توافق كامل بين العاملين والمنتفعات .

- 4 تباينت درجة تقييم المبحوثين للمساعدات الاجتماعية والثقافية التي تقدمها منظمات المجتمع المدني للأسر الفقيرة، فقد كانت درجة التقييم منخفضة من وجهة نظر العاملات، وكبيرة من وجهة نظر العاملين.
- 5 ذكر المبحوثين (المستفيدات والعاملين) أن المساعدات الصحية والطبية، التي تقدمها المنظمات للأسر الفقيرة ضعيفة .
- 6 أكد المبحوثين (المستفيدات والعاملين) أن أفضل الخدمات التي تقدمها تلك المنظمات في مجال تأهيل وتدريب أفراد الأسر الفقيرة حيث كانت كبيرة لكلاهما.
- 7 تباينت درجة تقييم المبحوثين في مجال تقديم المساعدات الاقتصادية للأسر الفقيرة التي ترأسها امرأة، حيث كانت كبيرة حسب تقييم العاملين، ومنخفضة حسب تقييم المنتفعات.
- 8 اختلفت درجة تقييم المبحوثين في مجال تقديم الخدمات القانونية والتشريعية للأسر الفقيرة التي ترأسها امرأة، حيث كانت كبيرة حسب تقييم العاملين، ومنخفضة حسب تقييم المنتفعات.
- 9 لا توجد فروق دالة إحصائية في إجابات المبحوثات حول درجة تقييم البرامج المقدمة من منظمات المجتمع المدني للأسر الفقيرة التي ترأسها امرأة في محافظة جنين .
- 10 لا توجد فروق دالة إحصائية في إجابات العاملين حول درجة تقييم البرامج المقدمة من منظمات المجتمع المدني للأسر الفقيرة التي ترأسها امرأة في محافظة جنين .

2.5 الاستنتاجات

في ضوء النتائج، توصلت الدراسة إلى الاستنتاجات التالية:

1. تعتمد منظمات المجتمع المدني سياسة إعداد أفراد الأسر للاعتماد على الذات من خلال تدريب وتأهيل أفراد تلك الأسر في المهن المختلفة.
2. هناك قصور واضح في مجال تقديم الخدمات الصحية والطبية رغم أهميتها بالنسبة للأسر الفقيرة التي تعيلها امرأة.
3. تقدم منظمات المجتمع المدني المساعدات الاقتصادية التي تلبي احتياجات الأسر الفقيرة الأساسية فقط، حيث المساعدات المادية والعينية التي تقدمها لا تلبي احتياجات تلك الأسر المتعددة والمتنوعة.
4. عدم رضا المنتفعات من الخدمات والمساعدات التي تقدمها منظمات المجتمع المدني، وتعتبرها متواضعة جدا قياسا بحجم احتياجات تلك الأسر .

5. كبر حجم الأسر المستفيدة من تلك المنظمات تشكل عامل ضغط عليها، مما يحول دون قدرتها على تقديم المساعدات بشكل جيد.
6. افتقار منظمات المجتمع المدني للتمويل الذاتي واعتمادها على المساعدات الخارجية يحد من قدرتها على تلبية احتياجات الأسر لفقرهم بشكل جيد.
7. أن منظمات المجتمع المدني العاملة في هذا المجال مقيدة بسياسات وقوانين الجهات الممولة.
8. غياب التنسيق بين المنظمات المختلفة مما يحول دون التكامل في تقديم الخدمات والمساعدات للأسر الفقيرة.

3.5 المقترحات

تقترح الباحثة ما يلي:

1. تقترح الباحثة على منظمات المجتمع المدني أن تعمل على نشر الوعي بين الأسر الفقيرة وتبصيرها في كيفية الاستفادة من خدمات تلك المنظمات بفاعلية.
2. أن تعمل تلك المنظمات جاهدة على بناء مؤسسات خاصة بها لتحقيق التمويل الذاتي، لزيادة قدرتها على تقديم الخدمات بشكل أفضل، ودون قيود.
3. التنسيق بين مختلف المنظمات العاملة في هذا المجال، لتكامل عملية تقديم الخدمات والمساعدات حسب قدرات كل منها واختصاصها.
4. إقامة علاقات تنسيق مع وزارة الصحة لإشراكها في تقديم الخدمات الصحية والطبية للأسر الفقيرة مما يخفف الأعباء على المنظمات ويحسن من مستوى الخدمات لتلك الأسر.
5. إجراء المزيد من الأبحاث حول هذا الموضوع وتناوله من جهات نظر مختلفة.
6. تقترح على إدارات المنظمات عدم فرض رسوم مقابل تقديم الخدمات والمساعدات بسبب تدمير النساء المنتفعات من هذا الإجراء بسبب عدم القدرة على دفع الرسوم في غالب الأحيان.

توصيات تتعلق بالنساء المستخدمات بأجرو اللواتي يرأسن أوبهن:

7. تفعيل دور هيئة تفتيش العمل التي نص قانون العمل الفلسطيني على تشكيلها لمتابعة تطبيق أحكام القانون ولأنظمة الصادرة بمقتضاه لا سيما في مجال شروط وظروف العمل وتدعيم هذه الهيئة وفروعها بالمفتشين المؤهلين أكاديمياً ومهنياً
8. توفير تأمين صحي لجميع العاملات في منشآت القطاع الخاص والقطاع الأهلي
9. الاستفادة من المادة(76) من قانون العمل الفلسطيني التي تنص على حق العامل في إجازة ثقافية عمالية مدفوعة الأجر مدتها أسبوع السنة الواحدة وذلك من خلال برامج ودورات للثقافة العمالية بقانون وتشريعات العمل.

توصيات تتعلق بالعاملات لحسابهن وريبات العمل اللواتي يرأسن أسر:

10. تشجيع الجمعيات التعاونية النسوية في مجالات الإنتاج والتسويق
11. تشجيع صناديق ومؤسسات التمويل المتخصصة بالمشاريع النسوية مع ضرورة إيلاء الاهتمام بالمساعدات الفنية والاستشارات الاقتصادية والمالية
12. دراسة الاحتياجات التدريبية لصاحبات المشاريع والربط المخطط ما بين هذه الاحتياجات ونوعية الدورات التدريبية التي تقدمها مؤسسات التدريب المهني
13. تكثيف برامج التثقيف والتوعية المجتمعية بأهمية مشاركة المرأة في القوى العاملة وآثاره الإيجابية على الأسرة والاقتصاد الوطني

توصيات تتعلق بالنساء خارج القوى العاملة اللواتي يرأسن أسر:

14. القيام بحملات توعية وإرشاد اجتماعية مكثفة من أجل تغيير نظرة المجتمع نحو عمل النساء اللواتي يرأسن أسر وبما يمكنهن من التحرر من القيد الاجتماعية التي تعيق إمكانيات وصولهن لفرصة عمل لائقة.
15. العمل مع مؤسسات وصناديق الإقراض والمنح المالية المحلية والدولية من أجل توفير قروض ومنح مالية ميسرة وطويلة الأمد وإيجاد برامج متابعة توجيه لتمكين النساء من القيام بمشاريع ناجحة وذات مردود اقتصادي.
16. العمل من الجهات الرسمية والأهلية على تحديد احتياجات سوق العمل الآنية المستقبلية من أجل وضع برامج تأهيل وتدريب وإعادة تدريب لهؤلاء النساء من أجل إدماجهن بسوق العمل

17. تطوير آليات تحفيزية لهؤلاء النساء لتشكيل جمعيات ومؤسسات فنية ومهنية واستشارية لرعاية أعمالهن وضمان نجاحها
18. تطوير أنظمة عمل تقويم سياسة ساعات عمل مرنة لتتيح المجال لهذه الفئة من النساء للمشاركة بالقوى العاملة دون أن يؤثر ذلك على التزامهن العائلية
19. عمل جهود مكثفة مع الجهات الرسمية ولأهلية لإنشاء حضانات أطفال في مواقع العمل وبشروط وتكلفة مناسبة وخدمة جيدة لتسهيل انخراط هذه الفئة من النساء في سوق العمل
20. تطوير آليات عملية تمكن النساء اللواتي يرغبن في العمل داخل منازلهن أو في نفس التجمع السكني من مزاوله أعمال وأنشطة إنتاجية أو خدمية تتناسب مع ظروفهن.

قائمة المراجع العربية والأجنبية

المراجع العربية:

- ابراهيم ابو لغد (1960): التقويم فى برامج تنمية المجتمع - مبادئ وخبرات، مركز التربية الأساسية فى العالم العربى، سرس اللبان - لبنان.
- أبو دية، مها، شحادة رجا (2003): "نحو المساواة والمرأة الفلسطينية"، برنامج دراسات التنمية، جامعة بيرزيت.
- أحمد شفيق السكرى (2000): قاموس الخدمة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية.
- بخاري، محمد (2008) : دليل مقارنة التوع والتنمية والجندر، دار وائل للنشر، عمان الأردن.
- برنامج دراسات التنمية جامعة بير زيت المرأة الفلسطينية والتنمية سلسلة التخطيط من أجل التنمية العدد الثالث أيلول 1998.
- برنامج دراسات المرأة جامعة بير زيت النوع الاجتماعي والتنمية البشرية فى فلسطين 199.
- تقرير المرأة والرجل فى فلسطين"، المجد للصحافة، صوت النساء، العدد 76، 1999/7/15.
- جاد، إصلاح، الأسر التى ترأسها نساء، النقاش العالمى والواقع الفلسطينى منتدى أبحاث السياسات الاجتماعية فى فلسطين كانون أول 1999.
- الجهاز المركزى للإحصاء الفلسطينى (2003): المرأة والرجل فى فلسطين اتجاهات وإحصاءات(العدد الثانى) رم الله-فلسطين.
- الجهاز المركزى للإحصاء الفلسطينى (2001): المرأة والعمل فى فلسطين دراسة فى العمل مدفوع الأجر والعمل غير مدفوع الأجر من واقع بيانات مسح استخدام الوقت 1999-2000 رام الله .
- الجهاز المركزى للإحصاء. "التقرير الإحصائى للقوى العاملة رقم 88"، تموز 2000، ص 31.
- حمامى، ريماء، دمج النساء فى العمل المأجور فى فلسطين-العقبات والإستراتيجيات والعوائد ورقة مقدمة إلى المؤتمر الدولى للتشغيل فى فلسطين المجلد الأول، رام الله، أيار، 1998.
- الخولى، سناء (1983) الأسرة والحياة العائلية (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية- 1983).
- دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية (1998): المرأة والرجل فى فلسطين اتجاهات وإحصاءات رام الله-فلسطين.

- رزق، هديل (2004): "المرأة الفلسطينية والتنمية"، برنامج دراسات التنمية، جامعة بيرزيت.
- السوري، أ. (2006): بناء القدرات للمنظمات غير الحكومية، اللجنة الاجتماعية الاقتصادية للأمم المتحدة غرب آسيا، القاهرة .
- شكري، - غادة عبد الجبار (1990) رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى كلية الآداب - جامعة بغداد.
- شلاش، وآخرون (1998) شبكة التنمية البشرية المستدامة في العراق - دراسة رقم (6): عبء الفقر لدى النساء المعيلات لأسرهن. دراسة ميدانية. أجريت بالتعاون ما بين هيئة التخطيط واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) و(البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة - نشرت في شباط، 1998.
- الصلح، كاميليا فوزي (2001) النساء الفقيرات في المناطق الحضرية والريفية في بلدان عربية مختارة (نيويورك: الاسكوا، 2001).
- عبد الخالق، عبد الله (2003) - البعد السياسي للتنمية البشرية - حالة دول مجلس التعاون الخليجي - دراسة في: مجلة المستقبل العربي - مركز دراسات الوحدة العربية - عدد نيسان، ص 91-92.
- عزت، نادر (2008)، دراسات الفقر في فلسطين، ماس.
- عزت، نادر (2004)، دراسات الفقر في فلسطين، ماس.
- قطامش، رحي، قضايا المرأة العاملة الفلسطينية، دراسة تحليلية، جمعية المرأة العاملة الفلسطينية، رام الله، تشرين أول 1999.
- محمد رفعت قاسم (1999): تقويم مشروعات تنمية المجتمع المحلي - نماذج وحالات تطبيقية، الثقافة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.
- محمد سيد فهمي 1999: تقويم برامج تنمية المجتمعات الجديدة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.
- مفتاح دراسات وتقارير حول وضعية المرأة الفلسطينية رام الله 2003.
- نارين، خزنة دار (1992) رسالة ماجستير قدمت الى قسم الاجتماع - جامعة بغداد - كلية الآداب، غير منشورة.
- النجار، شحاته، زينب، ص. (2003): معجم المصطلحات التربوية والنفسية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة .

- هوش، سمر.(2005): "المرأة في العمل النقابي . كتاب إشكاليات العمل النقابي في فلسطين"، مركز الديمقراطية وحقوق العاملين، رام الله، فلسطين.
- وزارة التخطيط والتعاون الدولي تقري الفقر-فلسطين 1998 نوفمبر-تشرين الثاني 1998
- الوشاح، عبلة (2008):"الأسرة الفقيرة التي ترأسها امأة"دراسة لخصائصها وأوضاعها في الأردن، رسالة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان.

المراجع الأجنبية:

- GOSHI A.S. Mustafa S. (2004) Presidency of the family women in Bangladesh: selected baseline information (Vol. I). BRAC Research Report 1993, Vol-VIII: 333-436 .
- BANKO T. WAZAZO M. Impact of children on the income status of families headed by women. BRAC Research Report, 2004 (unpublished)
- ALLOD M. and JENES B. Prevalence of families headed by a woman in the United States since (1960) . International Centre for Research on Women. Washington D.C., 2004 .
- Jeferey, Sachs, The End of Poverty: How we can make it Happen in our lifetime, 2005.
- KOTHARY S. (2002) The right of women to own housing. Women Studies International Forum, 8(4).
- Huda S. and Hossain N. Risk factors for women headed households: What makes them vulnerable? BRAC-
- ICDDR,B Joint Research Report (manuscript), 199

ملحق 1.3: لجنة تحكيم أداة الدراسة (الاستبانة)

1.	د.زياد قنام	مدير معهد التنمية الريفية / جامعة القدس
2.	د. ربيع عويس	جامعة القدس
3.	أ. د عبد الناصر قدومي	جامعة النجاح الوطنية
4.	أ. طارق الحاج	جامعة النجاح الوطنية
5.	الأستاذ. السيد/سليمان بشارت	مدير الشؤون الإجتماعية في محافظة جنين
6.	د. زياد بركات	جامعة القدس المفتوحة
7.	د. كفاح حسن	جامعة القدس المفتوحة
8.	د. عفيف زيدان	جامعة القدس "أبو ديس"
9.	د. نضال محمود	جامعة بيرزيت
10.	د. ماهر أبو ماضي	جامعة بيرزيت
11.	د. محمد فرحات	جامعة بيت لحم
12.	د. ماهر أبو زنت	جامعة النجاح الوطنية
13.	د. فيصل الزعنون	جامعة النجاح الوطنية
14.	د. مصطفى الشنار	جامعة النجاح الوطنية
15.	د. غسان الحلو	جامعة النجاح الوطنية

بسم الله الرحمن الرحيم



ملحق 3.2: أداة الدراسة (الاستبانة)
جامعة القدس / عمادة الدراسات العليا
برنامج التنمية المستدامة/ بناء مؤسسات وتنمية الموارد البشرية
أخواتي ...إخواني العاملين والمستفيدين في مؤسسات المجتمع المدني:
تحية طيبة وبعد،،،

تقوم الباحثة بإجراء دراسة بعنوان

(تقييم البرامج المقدمة من منظمات المجتمع المدني للأسر الفقيرة التي ترأسها امرأة)
وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التنمية الريفية المستدامة/تخصص بناء
مؤسسات وتنمية الموارد البشرية من جامعة القدس، وعليه فقد طورت الباحثة استبانته تشتمل على
مجموعة فقرات تقيس "تقييم البرامج المقدمة من منظمات المجتمع المدني للأسر الفقيرة التي ترأسها
امرأة.
الرجاء الإجابة على فقرات لاستبانته بصدق وموضوعية، علماً بأن المعلومات التي ستدلي بها
ستوظف لأغراض البحث العلمي فقط.
شاكرين لكم حسن تعاونكم

الباحثة : إيمان خالد

التاريخ / / 2011

القسم الأول: البيانات العامة

أخواتي...إخواني العاملين والمستفيدين في مؤسسات المجتمع المدني: يحتوى هذا القسم على المعلومات الخاصة بك، من فضلك ضع إشارة (X) في الخانة التي تلائمك مع الشكر:
خاص بالمستفيدين :

1.	العمر	1. 30 سنة فأقل <input type="checkbox"/> 2. من 31 إلى 40 سنة <input type="checkbox"/> 3. من 41 إلى 50 سنة <input type="checkbox"/> 4. 50 سنة فأكثر <input type="checkbox"/>
2.	المؤهل العلمي	1. ثانوية عامة فأقل <input type="checkbox"/> 2. دبلوم متوسط <input type="checkbox"/> 3. بكالوريوس <input type="checkbox"/> 4. دبلوم عالي <input type="checkbox"/> 5. ماجستير فأعلى <input type="checkbox"/>
2.	الحالة الاجتماعية للمستفيدة	1. أرملة <input type="checkbox"/> 2. مطلقة <input type="checkbox"/> 3-الزوج عاطل عن العمل <input type="checkbox"/> 3-الزوج مريض <input type="checkbox"/> 4-غير ذلك، حددي:.....
3.	عدد المعالين	1.أثنين فأقل <input type="checkbox"/> 2.من3-4 <input type="checkbox"/> 3. من5-7 <input type="checkbox"/> 4. ثمانية أفراد فما فوق <input type="checkbox"/>
4.	مكان السكن	1.قرية <input type="checkbox"/> 2. مدينة <input type="checkbox"/> 3.مخيم <input type="checkbox"/>
5.	طبيعة السكن	1. ملك <input type="checkbox"/> 2.مستأجر <input type="checkbox"/> 3. وكالة <input type="checkbox"/>

خاص بالعاملين:

1-	الجنس	1. ذكر <input type="checkbox"/> 2. أنثى <input type="checkbox"/>
2.	طبيعة عمل المؤسسة	1. إغاثة <input type="checkbox"/> 2. تنمية <input type="checkbox"/> 3. اقتصادية <input type="checkbox"/> 4. اجتماعية <input type="checkbox"/> 5. صحية <input type="checkbox"/> 6. قانونية <input type="checkbox"/> 7. زراعية
3.	العمر	1. 30 سنة فأقل <input type="checkbox"/> 2. من 31 إلى 40 سنة <input type="checkbox"/> 3. من 41 إلى 50 سنة <input type="checkbox"/> 4. 50 سنة فأكثر <input type="checkbox"/>
4.	المؤهل العلمي	1. ثانوية عامة فأقل <input type="checkbox"/> 2. دبلوم متوسط <input type="checkbox"/> 3. بكالوريوس <input type="checkbox"/> 4. دبلوم عالي <input type="checkbox"/> 5. ماجستير فأعلى <input type="checkbox"/>
5.	سنوات الخبرة في العمل في المؤسسة	1. 5 سنوات فأقل <input type="checkbox"/> 2. من 6 إلى 10 سنوات <input type="checkbox"/> 3. من 11 إلى 15 سنة <input type="checkbox"/> 4. من 15 سنة فأكثر <input type="checkbox"/>

❖ القسم الثاني: محاور الدراسة

الرجاء قراءة العبارات التالية والتي تشكل فقرات الاستبيان المتعلقة بتقييم البرامج المقدمة من منظمات المجتمع المدني للأسر الفقيرة التي ترأسها امرأة، وأن تحدد حسب رأيك إلى أي درجة توافق على درجة التقييم للبرامج المقدمة من منظمات المجتمع المدني للأسر الفقيرة ، وذلك بوضع إشارة (X) في المكان المناسب:

رقم	الفقرة	درجة الموافقة				
		كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	منخفضة	منخفضة جداً
أولاً:	بعد تقييم إدارة البرامج المقدمة من منظمات المجتمع المدني(خاص بالعاملين):					
1.	يوجد سهولة في الاتصال بين المستفيدين وإدارة المؤسسة.					
2.	تتلاءم الخدمة المقدمة مع احتياجات الفئات المستهدفة.					
3.	تتبع إدارة المؤسسة آليات واضحة لاتخاذ القرار فيما يخص البرامج المقدمة.					
4.	تتميز الإدارة بدقة المتابعة أثناء تنفيذ البرامج					
5.	تهتم إدارة المؤسسة بديمومة الأثر الإيجابي للمشاريع بعد انتهائها					
6.	يتعاون الموظفون مع إدارة المؤسسة بسرعة لتقديم الخدمة.					
7.	تستخدم الإدارة معايير واضحة في الحوافز للمعاملين فيها.					
8.	تشرك الإدارة الموظفين في تصميم برنامج المؤسسة					
9.	تتم عملية تقييم الأداء على أسس مهنية.					
10.	تتعاون إدارة المؤسسة مع المستفيدين في حل مشكلاتهم.					
11.	تستخدم المؤسسة التكنولوجيا الحديثة في حفظ البيانات.					
12.	تقيم إدارة المؤسسة شبكة الاتصالات غير رسمية تؤدي إلى زيادة فاعلية الأداء					
13.	تقوم المؤسسة بتدريب العاملين التنفيذيين على التقييم					
14.	يتم توزيع استمارات التقييم في مواعيدها					
15.	تقوم إدارة المؤسسة بمراجعة دقة التقييم					
16.	يتم الاحتفاظ بالنتائج لاستخدامها					
17.	تستخدم المؤسسة التقييم المرحلي والسنوي للعاملين والخدمات التي تقدم للمستفيدين					
ثانياً	بعد التخطيط للبرامج المقدمة من منظمات المجتمع المدني (خاص بالعاملين):					
1	ترتبط البرامج برسالة المنظمة					
2	يرتبط تخطيط البرنامج مع التخطيط الإستراتيجي					

					3	يتم إشراك أعضاء الهيئة الإدارية في تخطيط البرامج
					4	تقوم المؤسسة بإشراك الفئات المستهدفة في تخطيط البرامج
					5	وضع الآليات المناسبة لتحقيق المشاركة للفئات المستهدفة في تخطيط البرامج
					6	يتم تحديد مؤشرات قياس نجاح البرنامج
					7	تتوفر خطط قصيرة المدى للبرامج وأخرى طويلة المدى
					8	تتم متابعة نتائج البرنامج المقدم من المؤسسة للمستفيدين
					9	يتم إعادة تقديم البرنامج الذي نجح لدى المؤسسة سابقا
					10	الترويج الإعلامي لنشاط المؤسسة عبر وسائل الإعلام
					11	بناء البرامج المقدمة بفاعلية لتلبية الاحتياجات المجتمعية
					12	وضع إستراتيجية اجتماعية تعمل على إزالة معوقات المشاركة للمستفيدين
						ثالثاً
						الفقرات التي تقيس بعد بيئة العمل (خاص بالعاملين):
					1	تهتم المؤسسة بتطوير مهارات العاملين
					2	تهتم المؤسسة بتنمية القيادة الشبابية
					3	تهتم بتدريبهم على أولوياتها النحلية
					4	تعتمد إدارة المؤسسة طرق علمية لتحديد الاحتياجات التدريبية للعاملين فيه
					5	تعمل المؤسسة على منح العاملين الموارد اللازمة لإنجاز المهام
					6	تنظم إدارة المؤسسة برامج التدريب والتأهيل المهني للعاملين لرفع مستوى كفاءتهم المهنية
					7	تستخدم إدارة المؤسسة معايير واضحة في الحوافز للعاملين فيها
					8	يسود بين العاملين وإدارة المؤسسة علاقة مهنية تقوم على الاحترام المتبادل
					9	نظام الاتصالات في المؤسسة لا يتسم بالرسمية (بيروقراطي).
					10	مرونة الهيكل التنظيمي في المؤسسة يساعد العاملين على التكيف
					11	تتعرض الخبرة والكفاءة إيجاباً على جودة خدمات البرامج المقدمة.
					12	أهداف المؤسسة واضحة لجميع العاملين
					13	هناك تنسيق بين المؤسسات الموجودة في المجتمع المحلي
						أولاً:
					1	تنظم المؤسسة رحلات ترفيهية للمستفيدين لا تقل عن مرتين خلال العام
					2	تتوفر بالمؤسسة مكتبة تشمل مجموعة كافية من الكتب

					تهتم المؤسسة بتنظيم الأنشطة الثقافية للمستفيدين	3
					تعمل المؤسسة على تشجيع المجتمع لقبول مشاركة النساء في برامج المؤسسة	4
					تشارك المؤسسة بنشاطات جماعية مع المؤسسات الأخرى	5
					تصدر المؤسسة نشرات دورية حول خدماتها لأهالي المستفيدين من برامجها	6
					تعمل المؤسسة على تعزيز وتصحيح المفاهيم الاجتماعية من خلال الأنشطة والبرامج (ذات العلاقة) التي تنفذها	7
					هناك سهولة بالحصول على الخدمات الاجتماعية والثقافية المقدمة من مؤسسات المجتمع المدني	8
ثانياً						
بعد تقييم الفقرات التي تقيس المساعدات الصحية والطبية: (للمستفيدين والعاملين)						
					تتوفر العقاقير الطبية المناسبة والضرورية	1
					تتوفر في المؤسسة خدمات الإسعاف الأولية	2
					تنفذ المؤسسة برامج في التنقيف الصحي للمستفيدين فيها	3
					تغطي المؤسسة نفقات علاج الأسرة	4
					تقوم المؤسسة بإجراء الفحوص الطبية بشكل دوري للمشاركين في البرنامج	5
					تغطي خدمات التأمين الصحي كافة المستفيدين بالمؤسسة	6
					تتوفر كافة الخدمات الطبية التي تحتاجها الأسرة	7
					تستخدم المؤسسة الفحوصات الطبية لتتبع النمو الصحي لدى أطفال الأسرة المنتفعة	8
					هناك سهولة بالحصول على جميع الخدمات الصحية اللازمة	9
					الخدمات الصحية المقدمة تكفي لسد جميع الاحتياجات الصحية للأسرة	10
ثالثاً						
الفقرات التي تقيس المساعدات المتعلقة بالتأهيل والتدريب: (للمستفيدين والعاملين)						
					تساعد المؤسسة النساء على اختيار المهن التي تتناسب مع ميولهن	1
					توفر المؤسسة خدمات التأهيل المهني للنساء اللواتي يرأسن أسرهن	2
					تتلاءم برامج التدريب والتأهيل في المؤسسة مع سوق العمل	3
					تراعى المؤسسة قواعد السلامة المهنية أثناء التدريب والتأهيل المهني	4
					تمارس المؤسسة أنشطة مرتبطة بالتوجيه المهني كجزء من خطة التأهيل للمستفيدين للنساء	5

					تتظم المؤسسة زيارات ميدانية لأقسام التأهيل في المؤسسات الأخرى	6
					تهتم المؤسسة بتدريب النساء اللواتي يرأسن أسرهن	7
					تهتم المؤسسة بتطوير قدرات النساء اللواتي يرأسن أسرهن	8
					تهتم المؤسسة بتتمية مهارات النساء اللواتي يرأسن أسرهن	9
					بعد تقييم المساعدات في مجال الخدمات الاقتصادية (للمستفيدين والعاملين)	رابعا
					توفر المؤسسة تمويل مشروع بيئي	1
					توفر المؤسسة قروض قصيرة الأجل	2
					توفر المؤسسة تسهيلات في سداد القروض الممنوحة من قبلها	3
					تقدم المؤسسة مساعدات عينية	4
					تقدم المؤسسة المساعدات بالمناسبات والأعياد	5
					تساهم المؤسسة بدفع فواتير الماء والكهرباء	6
					تساعد المؤسسة في تسويق المنتج للمشاريع التي تقدمها النساء	7
					المشاريع التي توفرها المؤسسة تتناسب وطلب السوق	8
					تتابع المؤسسة المشروعات التي تقدمها النساء	9
					بعد تقييم المساعدات القانونية والتشريعية: (للمستفيدين والعاملين)	
					تسعى المؤسسة لاقتراح قوانين جديدة تدعم فئات المجتمع	1
					توفر المؤسسة حماية قانونية ورسمية للأسر التي ترأسها امرأة	2
					يتوفر نظام داخلي في المؤسسة لتحديد الفئات المستهدفة	3
					القوانين المتبعة في المؤسسة لها معايير محددة	4
					تلتزم المؤسسة بالتشريعات الحكومية	5
					تتسجم سياستها مع القوانين الحكومية	6
					التشريعات الحكومية متوفرة بشكل كامل في هذا المجال	7
					هناك تشريعات تحدد مساعدات الأسرة التي تقودها امرأة	8
					الفقرات التي تقيس بعد بيئة العمل (للمنتفعين فقط)	
					عدد الموظفين في المؤسسة كافي	1
					الموظفين القائمين على تقديم الخدمات مؤهلين	2
					يقوم الموظفون بزيارات ميدانية إلى المشاريع التي تمنحها المؤسسة لتلك الأسر	3
					يراعي الموظفون ظروف المرأة عند تمويل المشاريع	4
					تقوم المؤسسة بتقييم جدوى المشاريع قبل منحها للمرأة	5
					تراعي المؤسسة احتياجات السوق عند منح المشاريع	6
					تلاءم المشاريع التي تمنحها المؤسسة احتياجات الأسرة التي ترأسها امرأة	7

ملحق 3.3: توزيع مجتمع الدراسة حسب الجمعيات والمؤسسات والمراكز النسوية التي تقدم خدمات للأسر التي ترأسها امرأة في محافظة جنين وعدد العاملين فيها والمتنفعات.

الرقم	اسم الجمعية	عدد الموظفين	عدد المنتفعات
1	الجمعية النسائية الثقافية للتراث الشعبي الفلسطيني الخيرية	9	35
2	جمعية كي لا ننسى الخيرية /مخيم جنين	7	300
3	جمعية البراء للفتاة المسلمة الخيرية	9	85
4	جمعية المرأة للتنمية والإرشاد الخيرية	9	35
5	جمعية سيدات زبوة الخيرية	9	43
65	جمعية سيدات تعنك الخيرية	7	22
7	الجمعية النسوية الخيرية /صانور	7	28
8	جمعية قباطية النسائية الخيرية	9	46
9	جمعية مركز نسوي دير غزالة	7	52
10	جمعية سيدات برقين الخيرية	7	60
11	جمعية المهارات النسوية الخيرية	11	61
12	جمعية مركز نسوي كفر دان	9	32
13	جمعية مركز نسوي الحي الشرقي /جنين	9	58
14	جمعية سيريس النسوية الخيرية	7	49
15	مركز نسوي سيلة الظهر	9	15
16	جمعية سيدات محافظة جنين الخيرية	9	26
17	جمعية سيدات بيت قاد الجنوبي الخيرية	7	21
18	جمعية العطاره النسائية الخيرية	7	26
19	مركز نسوي كفر قود	7	25
20	مركز نسوي كفيرت /كفيرت	7	42
21	مركز نسوي يعبد / يعبد	9	50
22	جمعية الفتاة الفلسطينية الخيرية	9	41
23	مركز نسوي عين	9	30
24	جمعية المواهب النسائية الخيرية	9	36
25	جمعية مركز نسوي الجملة الخيرية	7	41
26	جمعية مركز نسوي طوره الغربية	7	40
27	جمعية مركز نسوي جلبون	9	32
28	جمعية بنات البلد الخيرية	7	21

67	9	جمعية عرابة لتنمية المرأة	29
40	9	مركز نسوي فقوعة	30
52	7	مركز نسوي عربونه	31
81	9	جمعية صوت المرأة الخيرية	32
69	9	مركز اليامون النسوي الخيري	33
35	9	مركز النشاط النسوي	34
65	9	جمعية نساء الغد الخيرية	35
25	9	جمعية البيرق الثقافية الخيرية	36
20	9	جمعية مزيئات فلسطين الخيرية	37
27	7	الجمعية النسوية التنموية الخيرية	38
55	7	جمعية سيدات سيلة الحارثية الخيرية للتنمية	39
17	7	مركز نسوي عانين	40
20	7	مركز سيدات سيريس الخيرية	41
10	9	جمعية شابات يعبد	42
17	7	جمعية سيدات الفندقومية	43
25	7	جمعية سيدات جبع الخيرية	44
1369	9	مؤسسة فائن للتنمية والإقراض	45
675	2	جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية	46
4021	370	المجموع 46 جمعية ومركز نسوي	



بسم الله الرحمن الرحيم
معهد التنمية المستدامة
Institute of Sustainable Development



التاريخ: 2011/4/3

الى من يهمه الامر،،

الموضوع : تسهيل مهمة

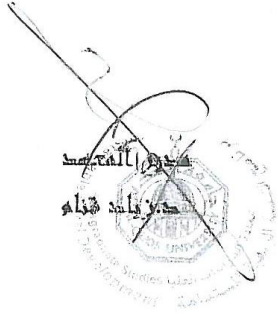
تحية طيبة وبعد،

يفيد معهد الدراسات العليا في التنمية المستدامة - جامعة القدس أن الطالبة... ايمان الحاج عبيد... ورقمها الجامعي.. 20812152..... ملتحة في معهد التنمية الريفية المستدامة - تخصص بناء مؤسسات وتقوم حاليا بأعداد رسالة الماجستير بعنوان:

(.....واقف الشكرات التي تقدمها المؤسسات الاكاديمية للاسرة الفقيرة التي ترأسها امرأة....)

يرجى من حضرتكم التكرم وتقديم المساعدة الممكنة لها لتسهيل مهمتها. أعطيت لها هذه الشهادة بناءً على طلبها.

وتفضلوا بقبول فائق الإحترام،،



Jerusalem -- Abu Deis
Tel / Fax: 009722790345
P.O.Box: 51000, 20002

القدس - أبو ديس
تلفناكس 009722790345
ص.ب: 51000 او 20002

ملحق 5.3: كتاب تسهيل مهمة موجه لوكيل وزارة الشؤون الاجتماعية



بسم الله الرحمن الرحيم

معهد التنمية المستدامة

Institute of Sustainable Development



حضرة أ. الاستاذ محمد أبو هنيذ المحترم

وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية

تحية طيبة وبعد،،،

الموضوع: تسهيل مهمة الطالبة " إيمان خالد الحاج عبد "

نود اعلامكم بأن الطالبة " إيمان خالد الحاج عبد " ورقمها الجامعي " 20812152 " هي أحد طلاب معهد التنمية الريفية المستدامة - جامعة القدس ، وتعمل على إعداد دراسة بعنوان " تقييم البرامج المقدمة من منظمات المجتمع المدني لتأسر الفقيرة التي ترأسها امرأة " وعلية نتوجه اليكم بمساعدتها لتوفير المعلومات والبيانات اللازمة لأستكمال دراستها وبحثها العلمي ومن أجل تعينة الأستمارة الخاصة بذلك ، علما بأنه سيتم التعامل مع البيانات والمعلومات بسرية تامة ولأعراض البحث فقط .

وتقبلوا فائق الاحترام



Jerusalem – Abu Deis
Tel / Fax: 009722790345
P.O.Box: 51000, 20002

القدس- أبو ديس
تلفاكس 009722790345
ص.ب: 51000 او 20002

فهرس الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	الرقم
109	لجنة تحكيم أداة الدراسة (الاستبانة)	1.3
110	أداة الدراسة (الاستبانة)	2.3
116	توزيع مجتمع الدراسة حسب الجمعيات والمؤسسات والمراكز النسوية التي تقدم خدمات للأسر التي ترأسها امرأة في محافظة جنين و عدد العاملين فيها والمتنفعات.	3.3
118	كتاب تسهيل مهمة	4.3
119	كتاب تسهيل مهمة لوجه لوكيل وزارة الشؤون الاجتماعية	5.3

فهرس الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
26	مقارنة برامج المرأة والتنمية و النوع الاجتماعي والتنمية	1.2
52	وصف عينة الدراسة حسب متغيراتها المستقلة الخاصة بالمستفيدات	1.3
53	وصف عينة الدراسة حسب متغيراتها المستقلة الخاصة بالعاملين	2.3
55	توزيع فقرات أداة الدراسة على مجالاتها الرئيسية	3.3
57	نتائج اختبار معامل الثبات بطريقة كرونباخ ألفا على مجالات وأقسام الدراسة المختلفة	4.3
61	تقدير درجة الاستجابة بقيم كمية	1.4
62	مفتاح تصحيح الأداة.	2.4
62	درجة تقييم إدارة البرامج التي تقدمها منظمات المجتمع المدني	3.4
65	المتوسط الحسابي في مجال التخطيط للبرامج	4.4
67	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات المبحوثين حول تقييم بيئة العمل	5.4
69	المتوسط الحسابي لإجابات المبحوثين في مجال تقييم المساعدات الاجتماعية والثقافية.	6.4
71	المتوسط الحسابي لإجابات المبحوثين حول تقييم برامج المساعدات الصحية والطبية.	7.4
72	المتوسطات الحسابية والنسب المئوية ودرجة تقييم البرامج المقدمة من	8.4

منظمات المجتمع المدني للأسر الفقيرة التي ترأسها امرأة تبعا لبعدها الفقرات التي تقيس المساعدات المتعلقة بالتأهيل والتدريب مرتبة تنازليا حسب درجة التقييم .

- 74 9.4 المتوسطات الحسابية والنسب المئوية ودرجة تقييم البرامج المقدمة من منظمات المجتمع المدني للأسر الفقيرة التي ترأسها امرأة تبعا لبعدها تقييم المساعدات في مجال الخدمات الاقتصادية مرتبة تنازليا حسب درجة التقييم.
- 10.4 المتوسطات الحسابية والنسب المئوية ودرجة تقييم البرامج المقدمة من منظمات المجتمع المدني للأسر الفقيرة التي ترأسها امرأة تبعا لبعدها تقييم المساعدات القانونية والتشريعية مرتبة تنازليا حسب درجة التقييم .
- 75 11.4 ترتيب المجالات ودرجة الكلية حسب تقييم البرامج المقدمة من منظمات المجتمع المدني للأسر الفقيرة التي ترأسها امرأة من وجهة نظر المستفيدين والمستفيدات.
- 77 12.4 المتوسطات الحسابية لدرجة تقييم البرامج المقدمة من منظمات المجتمع المدني للأسر الفقيرة التي ترأسها امرأة تبعا لمتغير المؤهل العلمي.
- 79 13.4 اختبار التباين الأحادي لفحص الفرضية حسب المؤهل العلمي
- 81 14.4 نتائج اختبار LSD للمقارنات البعدية لدلالة الفروق في درجة تقييم البرامج المقدمة من منظمات المجتمع المدني للأسر الفقيرة التي ترأسها امرأة تبعا لمتغير المؤهل العلمي في تقييم المساعدات الاقتصادية.
- 82 15.4 المتوسطات الحسابية لدرجة تقييم البرامج المقدمة من منظمات المجتمع المدني للأسر الفقيرة التي ترأسها امرأة تبعا لمتغير العمر .
- 82 16.4 نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في تقييم البرامج المقدمة من

- منظمات المجتمع المدني للأسر الفقيرة التي ترأسها امرأة تبعا لمتغير العمر.
- 17.4 نتائج اختبار (ت) لدلالة الفروق في درجة تقييم البرامج المقدمة من 84 منظمات المجتمع المدني للأسر الفقيرة التي ترأسها امرأة تبعا لمتغير الجنس.
- 18.4 المتوسطات الحسابية لدرجة تقييم البرامج المقدمة من منظمات المجتمع 85 المدني للأسر الفقيرة التي ترأسها امرأة تبعا لمتغير طبيعة عمل المؤسسة.
- 19.4 نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في تقييم البرامج المقدمة من 86 منظمات المجتمع المدني للأسر الفقيرة التي ترأسها امرأة تبعا لمتغير طبيعة عمل المؤسسة.
- 20.4 المتوسطات الحسابية لدرجة تقييم البرامج المقدمة من منظمات المجتمع 88 المدني للأسر الفقيرة التي ترأسها امرأة تبعا لمتغير سنوات الخبرة .
- 21.4 نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في تقييم البرامج المقدمة من 88 منظمات المجتمع المدني للأسر الفقيرة التي ترأسها امرأة تبعا لمتغير سنوات الخبرة.
- 22.4 المتوسطات الحسابية لدرجة تقييم البرامج المقدمة من منظمات المجتمع 90 المدني للأسر الفقيرة التي ترأسها امرأة تبعا لمتغير الحالة الاجتماعية للمستفيدة.
- 23.4 نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في تقييم البرامج المقدمة من 91 منظمات المجتمع المدني للأسر الفقيرة التي ترأسها امرأة تبعا لمتغير الحالة الاجتماعية للمستفيدة
- 24.4 المتوسطات الحسابية لدرجة تقييم البرامج المقدمة من منظمات المجتمع 92

- المدني للأسر الفقيرة التي ترأسها امرأة تبعا لمتغير عدد المعالين.
- 25.4 نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في تقييم البرامج المقدمة من 93
منظمات المجتمع المدني للأسر الفقيرة التي ترأسها امرأة تبعا لمتغير عدد
المعالين.
- 26.4 نتائج اختبار LSD للمقارنات البعدية لدلالة الفروق في درجة تقييم البرامج 94
المقدمة من منظمات المجتمع المدني للأسر الفقيرة التي ترأسها امرأة تبعا
لمتغير عدد المعالين على بعد المساعدات الاقتصادية.
- 27.4 المتوسطات الحسابية لدرجة تقييم البرامج المقدمة من منظمات المجتمع 95
المدني للأسر الفقيرة التي ترأسها امرأة تبعا لمتغير عدد المعالين.
- 28.4 نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في تقييم البرامج المقدمة من 96
منظمات المجتمع المدني للأسر الفقيرة التي ترأسها امرأة تبعا لمتغير مكان
السكن.
- 29.4 المتوسطات الحسابية لدرجة تقييم البرامج المقدمة من منظمات المجتمع 97
المدني للأسر الفقيرة التي ترأسها امرأة تبعا لمتغير طبيعة السكن.
- 30.4 نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في تقييم البرامج المقدمة من 98
منظمات المجتمع المدني للأسر الفقيرة التي ترأسها امرأة تبعا لمتغير
طبيعة السكن.
- 31.4 المتوسطات الحسابية لدرجة تقييم البرامج المقدمة من منظمات المجتمع 99
المدني للأسر الفقيرة التي ترأسها امرأة تبعا لمتغير العمر.
- 32.4 نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في تقييم البرامج المقدمة من 99
منظمات المجتمع المدني للأسر الفقيرة التي ترأسها امرأة تبعا لمتغير
العمر.

33.4 نتائج اختبار **LSD** للمقارنات البعدية لدلالة الفروق في درجة تقييم البرامج
المقدمة من منظمات المجتمع المدني للأسر الفقيرة التي ترأسها امرأة تبعا
لمتغير العمر.

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع	الرقم
أ	إقرار
ب	شكر وعرقان
ج	المصطلحات
و	ملخص الدراسة
ح	Abstract	
1	الفصل الأول: خلفية الدراسة وأهميتها
1	1.1 المقدمة
3	2.1 مبررات الدراسة
3	3.1 مشكلة الدراسة
4	4.1 أهمية الدراسة
4	5.1 أهداف الدراسة
6	6.1 أسئلة الدراسة
7	7.1 فرضيات الدراسة
9	8.1 حدود الدراسة
9	9.1 هيكل الدراسة
11	الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة:
11	1.2 مقدمة
15	2.2 مفهوم الفقر
16	1.2.2 خط الفقر الفلسطيني
17	2.2.2 اسباب الفقر في الأراضي الفلسطينية

8	العوامل التي ادت الى نشوء ظاهرة فقر النساء اللواتي يرأسن الأسرة	.3.2.2
19	مفهوم التنمية.....	.4.2.2
21	مؤشرات التنمية.....	.5.2.2
21	Human Development Indicator مؤشر التنمية البشرية (HDI)	.1.5.2.2
21	المؤشر المرتبط بالنوع الاجتماعي Gender Indicator	.2.5.2.2
22	مؤشر المشاركة النسائية (Women participation Indicator)	.3.5.2.2
22	المرأة والتنمية.....	.6.2.2
29	المدخل النظرية لمنظمات المجتمع المدني وإدماج المرأة في التنمية ومكافحة الفقر	.7.2.2
30	مدخل الرعاية (1950-1970)	.1.7.2.2
31	مدخل المساواة والعدالة (1975-1985)	.2.7.2.2
33	مدخل مكافحة الفقر	.3.7.2.2
34	مدخل الكفاءة.....	.4.7.2.2
35	مدخل التمكين (Empowerment)	.5.7.2.2
37	تقويم البرامج والخدمات الاجتماعية.....	.8.2.2
43	الدراسات السابقة.....	3.2
44	الدراسات العربية.....	1.3.2
49	الدراسات الأجنبية.....	.2.3.2
50	تعقيب على الدراسات السابقة.....	.3.3.2
51	الفصل الثالث: منهجية الدراسة وإجراءاتها:	
51	منهج الدراسة.....	1.3
51	مجتمع الدراسة.....	2.3
52	عينة الدراسة.....	3.3
54	أداة الدراسة.....	4.3
56	صدق أداة الدراسة.....	.1.4.3

56 ثبات أداة الدراسة.	2.4.3
58 إجراءات الدراسة	5.3
58 متغيرات الدراسة.	6.3
59 المتغيرات المستقلة الخاصة بالمستفيدات.	1.6.3
59 المتغيرات المستقلة الخاصة بالعامين.	2.6.3
59 المتغير التابع.	3.6.3
59 خطوات تطبيق الدراسة.	7.3
60 المعالجة الإحصائية.	8.3
61 الفصل الرابع: عرض نتائج الدراسة ومناقشتها	
62 الإجابة عن أسئلة الدراسة ومناقشتها.	1.4
78 فحص فرضيات الدراسة ومناقشتها.	2.4
102 الفصل الخامس: نتائج البحث والمقترحات	
102 نتائج الدراسة.	1.5
103 الاستنتاجات.	2.5
104 المقترحات.	3.5
106 المراجع	
108 الملاحق	
119 فهرس الملاحق	
120 فهرس الجداول	
124 فهرس المحتويات	